

# TNB الوطني

التقرير السنوي

20

18

الحوكمة	57	جدول الأعمال	04
أنظمة الضبط والرقابة	58	رؤية ورسالة البنك الوطني	06
الامتثال	60	تعريف عن البنك	08
سياسة التأهيل والتدريب	62	كلمة رئيس مجلس الإدارة	12
عدد العاملين في البنك كما بتاريخ 2018-12-31	64	إنجازات البنك للعام 2018	16
التحصيل العلمي للعاملين في البنك	65	الخطة الإستراتيجية	19
ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وذوي الصلة لأسهم البنك كما بتاريخ 2018-12-31	66	نتائج الاعمال للعام 2018	20
المعاملات مع جهات ذات العلاقة	66	تحليل المركز المالي للبنك الوطني	22
ملخص منافع الادارة العليا (بالدولار الأمريكي)	67	خدماتنا المصرفية	23
مدقق الحسابات	67	منتجات البنك الوطني	25
أتعاب مدقق الحسابات	67	الوضع التنافسي	31
نشاط التداول على أسهم البنك	67	أكبر خمسة عشر مساهما	32
المسؤولية الاجتماعية	69	أعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ ٢٠١٨-١٢-٣١	34
الشبكة المصرفية فروع البنك شبكة الصراف الآلي	74	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة	36
شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين	78	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	46
البيانات المالية الموحدة للعام 2018	80	نبذة عن الإدارة التنفيذية	50
		الهيكل التنظيمي للبنك	54
		سياسة ومنهجيات إدارة المخاطر	55

# المحتويات



## جدول أعمال الاجتماع العادي

أولاً : تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2018/12/31  
 ثانياً : تقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية في 2018/12/31  
 ثالثاً : اقرار توصية مجلس الادارة بخصوص توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31  
 رابعاً : إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31  
 خامساً : المصادقة على تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد بدلاً من الأعضاء المستقيلين.  
 سادساً : انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2019 ، وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعايبهم.

## جدول أعمال الاجتماع غير العادي

أولاً : رفع رأس مال البنك المصرح به من 75 مليون دولار أمريكي ليصبح 100 مليون دولار أمريكي ، وتعديل كافة البنود المتعلقة بذلك في عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك .  
 ثانياً : تعديل المادة رقم 48 من النظام الداخلي للشركة والمتعلقة بشروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة ، ليصبح الحد الأدنى للترشح 10 آلاف سهماً بدلاً من 50 ألف سهماً.  
 ثالثاً : تعديل المادة رقم 84 / «البند ح» في النظام الداخلي ليصبح (تفويض الهيئة العامة لمجلس الإدارة بالقرارات المتعلقة بالاستدانة و/أو الرهن و / أو إعطاء الكفالات و/أو كفالة الغير واتخاذ القرارات بذلك).

# جدول الأعمال



## رؤيتنا

الحفاظ على مكانتنا البارزة في القطاع المصرفي في فلسطين، والنمو بطريقة حكيمة ومرحة.



## رسالتنا

الالتزام بأن نكون البديل الوطني لكافة الفلسطينيين الذين يبحثون عن مزود خدمات قوي وآمن ومواكب للتطور والحدثة.

## تطور رأس المال



## التأسيس

وفي نهاية العام 2012 تم إطلاق البنك الوطني بجلته وهويته الجديدة، تطبيقاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار ليشكل بذلك كيانا مصرفياً وطنياً جديداً قوياً قادراً على تغطية كافة الاحتياجات المصرفية لشرائح المجتمع الفلسطيني بشتى قطاعاته الاقتصادية.

في مطلع العام 2015، استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الإتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الإتحاد شريكاً استراتيجياً ضمن البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع والذي ارتفع ليصل إلى 75 مليون دولار، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال.

تم تأسيس البنك بتاريخ 20-8-2005 كشركة مساهمة عامة من قبل مساهمين من رجال الأعمال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك برأس مال بلغ 30 مليون دولار وتم اكتتاب ما نسبته 38% من قبل مؤسسي البنك وطرح الفرق للاكتتاب العام حيث توزعت الأسهم المتبقية على أكثر من 18,000 مساهم.

في العام 2011، قامت شركة الاتصالات الفلسطينية بتملك حصة إستراتيجية في أسهم البنك الوطني من خلال اكتتاب خاص بقيمة 5 مليون دولار، لتصبح إجمالي حصتها في البنك 7 مليون دولار وليرتفع رأس مال البنك أثر ذلك إلى 35 مليون دولار.

في العام 2012 دخلت شركة مسار العالمية للاستثمار شريكاً استراتيجياً جديداً ليرتفع رأس مال البنك على أثر ذلك إلى 40 مليون دولار.



## تعريف عن البنك

## البنك الوطني في سطور

البنك الوطني (TNB) هو ثاني أكبر بنك فلسطيني، والأسرع نمواً في فلسطين منذ العام 2011، وأحد أفضل مزودي الخدمات المصرفية المتكاملة والشاملة في فلسطين لقطاعي الشركات والأفراد بالإضافة إلى تقديمه للخدمات الاستثمارية والخزينة وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. يدار البنك الوطني من قبل مجلس إدارة مكون من أنجح وأكبر الشركات الفلسطينية ومن ضمنها: صندوق سراج فلسطين الأول وشركة المشاريع الاستثمارية وشركة الاتصالات الفلسطينية وشركة مسار العالمية للاستثمار وبنك الإتحاد الأردني وشركة بيرزيت للأدوية وشركة المشارق للاستثمار.

يتمتع البنك الوطني بقاعدة مساهمين هي الأكبر بين المصارف في فلسطين والتي تتجاوز 9000 مساهم ومساهمة، ويقدم أجود الخدمات المصرفية والأكثرها حداثة وتطوراً في السوق المصرفية الفلسطينية من خلال شبكة فروع المنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية وشبكة صرافاته الآلية المتواجدة في أكثر الأماكن حيوية، كما يقدم البنك الوطني خدماته من خلال قنواته الإلكترونية الحديثة والمتطورة مثل الصيرفة الإلكترونية TNB Online Banking وتطبيق TNB Mobile للهواتف المحمولة الذكية ومركز الخدمات الرقمية.

يسعى البنك الوطني لإدخال التكنولوجيا المصرفية الرقمية العالمية إلى السوق الفلسطيني، حيث يعمل من خلال نظام بنكي من أحدث النظم على مستوى العالم من مجموعة Temenos الدولية، وبدأ بتطبيق خطته الاستراتيجية للتحويل الرقمي لتزويد عملائه بتجربة مصرفية فريدة من نوعها تحقيقاً لرؤيته بتمكين عملائه من التحكم بحساباتهم دون الحاجة لزيارة الفروع مع نهاية العام 2020.

البنك الوطني نفذ العديد من عمليات الاستحواذ والاندماج الناجحة في السوق المصرفية الفلسطينية، كان آخرها قيادة ائتلاف مساهمين استحوذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB) من خلال صفقة هي الأكبر في تاريخ بورصة فلسطين فاقت 70 مليون دولار أمريكي.



2005

تم تأسيس البنك الوطني عام 2005 كشركة مساهمة عامة برأس مال بلغ 30 مليون دولار

2011

قامت شركة الاتصالات الفلسطينية بتملك حصة إستراتيجية في أسهم البنك الوطني من خلال اكتتاب خاص بقيمة 5 مليون دولار، وليرتفع رأس مال البنك أثر ذلك إلى 35 مليون دولار

2012

تم دخول شركة مسار العالمية للاستثمار شريكاً استراتيجياً جديداً ليرتفع رأس مال البنك أثر ذلك إلى 40 مليون دولار

2012

تم إطلاق البنك الوطني بجلته وهويته الجديدة، تطبيقاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار

2015

استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الإتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الإتحاد شريكاً استراتيجياً ضمن البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال ليصل إلى 75 مليون دولار

2018

قيادة ائتلاف مساهمين والاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB)



أكثر من

590

موظفاً



أكثر من

100

ألف عميل



أكثر من

35

صرافاً ألياً



أكثر من

9000

مساهماً ومساهمة



أكثر من

26

فروعاً ومكاتباً

## الجوائز



جائزة أفضل إدارة  
خزينة 2014

البنك الأسرع نمواً  
في فلسطين  
2014, 2016, 2017

البنك الأفضل  
لتمكين المرأة في  
الشرق الأوسط

الريادة في التمكين  
الاقتصادي للمرأة من  
قبل اتحاد المصارف  
العربية 2017

جائزة البنك الأكثر ابتكاراً  
للعام 2018 من قبل مجلة  
International Finance  
العالمية.

جائزة أمان للنزاهة  
في العام 2012

البنك الأكبر من حيث  
قاعدة المساهمين  
2015

استمراراً لدوره الريادي والتميز في شتى الحقول استطاع البنك الوطني أن يحظى باهتمام على المستوى المحلي والإقليمي ويحصل جوائز عديدة في مختلف المجالات ومنها:

- جائزة البنك الأكثر ابتكاراً للعام 2018 من قبل مجلة International Finance العالمية.
- جائزة البنك الأسرع نمواً في فلسطين للأعوام 2014، 2016، 2017 من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، كما وصفتها المجلة في إصدارها رقم 100 بالبنك الأسرع نمواً على مستوى بنوك الشرق الأوسط.
- جائزة البنك الأفضل لتمكين المرأة في الشرق الأوسط، من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2017.
- جائزة الريادة في التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2017.
- جائزة أفضل إدارة خزينة من قبل مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2014.
- جائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2015
- جائزة أمان للنزاهة في العام 2012



## الشركات التابعة والحليفة

## شركة وطن للاستثمار WatanInvest



يملك البنك الوطني ما نسبته 100% من "شركة وطن للاستثمار المساهمة الخصوصية"، والتي ضمها البنك تنفيذاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبناء عليه تم تغيير الصفة القانونية لشركة البنك العربي الفلسطيني للاستثمار واسمها وأصبحت ملكاً بالكامل للبنك الوطني.

## الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات NIIC

يملك البنك الوطني في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات 54%، حيث ومن خلالها قاد البنك تحالفاً للاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB) وصلت 45% من أسهم البنك. تأسست الشركة في العام 2018 كشركة مساهمة خصوصية بمجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء.

وتجدر الإشارة أن البنك الوطني ومن خلال صفقة الاستحواذ على 45% من أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني، قام بتوحيد البيانات المالية للبنكين بعد أخذ الموافقات القانونية اللازمة من سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية بالتوافق مع المدقق الخارجي للبنك الوطني.



# كلمة رئيس مجلس الإدارة



طلال ناصر الدين  
رئيس مجلس الإدارة

## السيدات والسادة مساهمي البنك الوطني المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير الإداري والمالي للبنك الوطني عن العام 2018، العام الذي شكل نقلة نوعية لمصرفكم، والذي نجحنا فيه بتغيير ترتيبنا التنافسي ومضاعفة ميزانيتنا وإحراز تقدم ملحوظ في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

في الربع الأول من العام الماضي، نجح البنك الوطني بقيادة ائتلاف مساهمين واستحوذ على حصة مهيمنة في البنك الإسلامي الفلسطيني، في صفقة وصلت قيمتها إلى ما يقارب 70 مليون دولار، والتي تعد من أكبر الصفقات في تاريخ بورصة فلسطين. وحول حيثيات الصفقة، قام الائتلاف بقيادة البنك الوطني بشراء 31.30 مليون سهما من حصة صندوق الاستثمار الفلسطيني وتحويل مساهمات أخرى، ليصبح الائتلاف بذلك صاحب الحصة المسيطرة بنسبة بلغت 45% من أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني.

هذه الصفقة انعكست بدورها على الترتيب التنافسي لمصرفكم ليصبح البنك الوطني ثاني أكبر بنك فلسطيني، ولتضاعف ميزانية مصرفكم وتتجاوز أصولنا 2 مليار دولار، وودائع عملائنا تتعدى 1.7 مليار دولار. أما فيما يخص الربحية فسجل البنك الوطني ثاني أكثر بنك ربحية للعام 2018 بين البنوك الفلسطينية، لتسجل أرباحه 19.25 مليون دولار، وتبلغ حصة مساهمي البنك منها 9.4 مليون دولار. أما محفظة التسهيلات الائتمانية فسجلت 1.3 مليار دولار أمريكي.

### المساهمات والمساهمين الكرام،

بدأنا منذ العام 2018، بتطبيق خطتنا الاستراتيجية الجديدة لثلاثة أعوام جديدة، لتنتهي مع نهاية العام 2020، حيث ستجدون شرحا لها في طيات التقرير الإداري للعام 2018 الموجود بين أيديكم، والتي تركز على الفاعلية في الأداء وزيادة الربحية والتركيز على تمويل قطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى زيادة حصتنا السوقية من الودائع. كما واعتمدنا كذلك خطة تمدد

جغرافي بوتيرة أقل من السابق وزيادة الاعتماد على التحول الرقمي وتطوير التكنولوجيا المصرفية الحديثة التي نستثمر بها، ليتمكن عملائنا مع نهاية العام 2020 من التحكم بحساباتهم عبر القنوات الرقمية دون الحاجة لزيارة الفروع.

وتطبيقا لما سلف، قام البنك الوطني في العام 2018 بتوقيع اتفاقيات مع جهات أجنبية عريقة مثل بنك التنمية الأوروبي وصندوق سند العالمي لزيادة محفظة التمويل لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتجارة الخارجية باتفاقيات بلغت قيمتها 11 مليون دولار، وذلك بعد اجتياز البنك لفحوصات نافية للجهاالة تعتبر شهادة للبنك الوطني من جهات عالمية بأنه يطبق معايير عالمية في العمل.

وكسابقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وبين البنوك في الشرق الأوسط وتطبيقا لاستراتيجية التحول الرقمي في الخدمات المقدمة للعملاء، أطلق البنك الوطني في العام 2018 أول مركز خدمات مصرفي رقمي يتيح لعملاء البنك وجمهور المتعاملين معه بإنجاز بعض من معاملاتهم المصرفية والحصول على إجابات لاستفساراتهم دون الحاجة للوصول إلى الفروع، وذلك من خلال الدردشة عبر نظام يربط منصات التواصل الاجتماعي بموظفين مختصين ومدربين لهذا الغرض. كما ونقوم حاليا بتطوير المركز بزيادة عدد ونوعية الخدمات التي يقدمها لتقديم تجربة مصرفية مغايرة لعملائنا. هذه الانجازات والابتكارات لفتت انتباه مجلة International Finance العالمية التي منحت البنك الوطني جائزة البنك الأكثر ابتكارا وريادة للعام 2018.

وفي سياق متصل، قمنا خلال العام الماضي بتطوير العديد من الخدمات الرقمية عبر الصرافات الآلية والبطاقات بالإضافة إلى إدخال تطورات على خدمتي الاونلاين والموبايل. وسنقوم خلال العام الحالي بتطوير المزيد من الخدمات لتحقيق رؤيتنا وخطتنا تماشيا مع توجهاتنا الرقمية.

### الأخوة والأخوات،

فيما يخص المنتجات المصرفية، أطلق البنك الوطني خلال العام 2018 مجموعة حسابات توفير الوطني التي تشجع على الادخار وتؤكد في رسالتها على أهميته للفرد والاقتصاد الوطني، والذي يستفيد منها المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه وقطاعاته.

وتواصلنا مع رؤيته بتمكين المرأة مصرفيا وتحقيق الشمول المالي لها،

توجه البنك إلى منظمة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، والتي قامت بالتعاون مع منظمة العمل الدولي بتنفيذ التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي على البنك سواء في بيئته الداخلية أو الخارجية، والذي أظهرت نتائجه تطبيق البنك الوطني لمعايير عالمية في تمكين المرأة الفلسطينية من خلال منتجاته وخدماته والتزامه بمعايير متفق عليها عالميا بهذا الخصوص. وهذه شهادة تفخر بها من مؤسسة عالمية مختصة بهذا الشأن وسنستمر بتوجهاتنا وسنعمل على تبني التوصيات التي وردت في التقرير من أجل ضمان تطبيق توجهاتنا بالطرق المثلى.

فيما يخص التوسع والانتشار، افتتح البنك الوطني في العام 2018 فروعين جديدين في مدينة طولكرم وبلدة سنجل، لتلبية الحاجات المالية الملحة للمدن الفلسطينية الكبيرة، وإدخال الخدمات المصرفية إلى البلدات والقرى غير المخدومة مصرفيا تعزيزا للشمول المالي لسكانها ودفع العملية التنموية والاقتصادية فيها. وبذلك ومع نهاية العام 2018 أصبح البنك الوطني يعمل من خلال شبكة فروع تضم 26 فرعاً ومكاتباً منتشرة في الضفة الغربية.

وفي الختام، اسمحوا لي بالإجابة عن مجلس إدارة البنك الوطني وإدارته التنفيذية أن أتوجه بالشكر الجزيل لكم على دعمكم المستمر لمصرفكم، الذي لما كان ليحقق كل هذه القفزات والانجازات الهامة اليوم دون ثقتكم وإيمانكم المتواصل. كما وانتهز هذه الفرصة لتقديم وافر الشكر والتقدير لسلطة النقد الفلسطينية لدورها في تطوير وتمتين الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي نأمل أن تحقق رؤيتها بالتحول إلى "البنك المركزي الفلسطيني" في القريب العاجل إن شاء الله، لما في ذلك من أثر كبير على تطوير دور أداء البنوك في الجهاز المصرفي الفلسطيني. والشكر موصول كذلك لكافة موظفي وموظفات البنك لأدائهم المتميز وانتمائهم العالي لمؤسستهم.

نشكر حضوركم جميعا ونعدكم بان يكون عام 2019 مليء بإنجازات جديدة تليق بالمستوى الذي وصله مصرفكم واستكمالا لمسيرته المزدهرة.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلال ناصر الدين  
رئيس مجلس الإدارة



## إنجازات البنك للعام 2018

### البنك الوطني يقود تحالفا ويستحوذ على حصة مهيمنة في البنك الإسلامي الفلسطيني

نجح البنك الوطني في مطلع العام 2018 بقيادة ائتلاف مساهمين للاستحواذ على حصة مهيمنة في البنك الإسلامي الفلسطيني بلغت 45% من مجموع أسهم البنك، من خلال صفقة وصلت قيمتها إلى ما يقارب 70 مليون دولار لتكون بذلك أكبر صفقة يشهدها تاريخ بورصة فلسطين.

### ثاني أكبر بنك فلسطيني

انعكست صفقة الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني على الأداء المالي للبنك الوطني، لتضاعف ميزانيته ويصبح ثاني أكبر مجموعة مصرفية فلسطينية، بأصول تجاوزت 2 مليار دولار وودائع عملاء تعدت 1.7 مليار دولار.

### الوطني السباق في فلسطين والشرق الأوسط لافتتاح أول مركز خدمات رقمي وبياسر في تطبيق خطته الاستراتيجية للتحويل الرقمي (Digitization)

كخطوة ضمن استراتيجية التحويل الرقمي التي بدأ انتهاجها، افتتح البنك الوطني أول مركز خدمات رقمي من نوعه بين البنوك في الشرق الأوسط، والذي يمكن العملاء وجمهور المتعاملين مع البنك من الحصول على خدمة العملاء وخدمات مصرفية أخرى عن طريق الدردشة بواسطة منصات التواصل الاجتماعي المختلفة مباشرة مع موظفي البنك دون الحاجة لزيارة الفروع لهذه الغاية. قدم المركز في النصف الثاني من العام 2018 الخدمات المصرفية الرقمية لـ 10,466 عميلا وعميلة، بواقع 321,445 رسالة. هذا الأمر الذي ساهم بشكل مباشر بالتخفيف من اكتظاظ الفروع، وتزويد العملاء بتجربة مصرفية فريدة من نوعها.

### البنك الأكثر ابتكارا وريادة للعام 2018

بعد افتتاح البنك الوطني لأول مركز خدمات رقمي، ونجاحه بقيادة تحالف للاستحواذ على حصة مهيمنة في البنك الإسلامي الفلسطيني، لفتت هذه الانجازات والابتكارات المميزة التي استطاع البنك تحقيقها انتباه مجلة International Finance العالمية، والتي قامت بدورها بمنح البنك الوطني جائزة البنك الأكثر ابتكارا وريادة للعام 2018.



## الوطني ينجح في جذب استثمارات خارجية إلى فلسطين



وقع البنك الوطني اتفاقيتين مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD) بالإضافة إلى صندوق سند عالمي، كاستثمارات للجهتين من خلال البنك لتمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وأيضا تمويل أدوات التجارة الخارجية، حيث بلغت قيمة الاتفاقيتين 11 مليون دولار. نجح البنك في اجتياز اختبارات منافية للجهالة من قبل الطرفين، قبل اختياره لإدارة هذه الاستثمارات الأمر الذي يعد شهادة للبنك من جهات عالمية مرموقة بالتزامه بمعايير عمل بمستوى عالمي.

## UN Women: البنك الوطني يكرس استراتيجية لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد الفلسطيني



نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women وباستخدام معايير منظمة العمل الدولية ILO، التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي للبنك الوطني والذي أكد في نتائجه التزام البنك وتكريسه استراتيجية لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد الفلسطيني. وبرز في نتائجه أيضا تبني البنك للعديد من المبادرات التي تعزز من المساواة بين الجنسين في منتجاته وبرامجه المصرفية ومسؤوليته الاجتماعية وبيئة عمله الداخلية. تفاصيل التقرير كاملة موجودة على الموقع الإلكتروني للبنك [www.tnb.ps](http://www.tnb.ps)

## الشمول المالي للمرأة لدى البنك للعام 2018



الاقتصادي بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية. فيما يخص حسابات التوفير، أظهرت النتائج زيادة في نسبة المدخرات لدى البنك في نهاية العام 2018 لتسجل 55% مقارنة بالمدخرين من الذكور والتي بلغت نسبتهم 45%، حيث ان قاعدة المدخرات من النساء ارتفعت عن نهاية العام 2017 4%، بينما بلغت نسبة الإناث اللواتي يملكن حسابات توفير في فلسطين 6.4% فقط.

وفيما يتعلق بالقروض، أشارت النتائج أن نسبة الإناث اللواتي حصلن على قروض مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر بلغت 25% من إجمالي المقترضين في المحفظة مع نهاية العام 2018، لترتفع النسبة 4% عن نهاية العام 2017.

منذ العام 2015، يسعى البنك الوطني إلى المساهمة في تحقيق الشمول المالي للمرأة الفلسطينية وخاصة بعد إطلاقه أول منتج توفير مخصص لها، وتخصيصه لقروض مشاريع إنتاجية بقيادتها بما مجموعه 2.5 مليون دولار دون فوائد لتمكينها اقتصاديا. ودأب البنك الوطني منذ تلك الفترة إلى الآن على نشر الوعي المصرفي بين هذه الشريحة الواسعة من المجتمع، عن طريق التركيز على الريف الفلسطيني والوصول إلى المناطق المهمشة.

في العام 2018، حقق البنك الوطني نسبة مرتفعة في مجال الشمول المالي للمرأة الفلسطينية حيث سجلت الزيادة في عدد الحسابات التي تملكها نساء ما يقارب 20 الف حسابا جديدا قياسا بالعام 2017، لتشكّل الإناث من مجمل عملائه 34% بعدما كانت النسبة في العام 2017 32%. فعلى صعيد الحسابات، شكّلت نسبة الإناث اللواتي يملكن حسابات جارية 20% من نسبة العملاء بينما بلغت النسبة في فلسطين 11.4% حسب الدراسة التي أجراها معهد ماس

## الخطة الاستراتيجية للبنك



تتسم الخطة الاستراتيجية للبنك الوطني للأعوام 2018-2020 بأهداف طموحة للنهوض بخدمات البنك والحفاظ على مكانتنا البارزة في القطاع المصرفي في فلسطين، والنمو بطريقة حكيمة ومربحة.

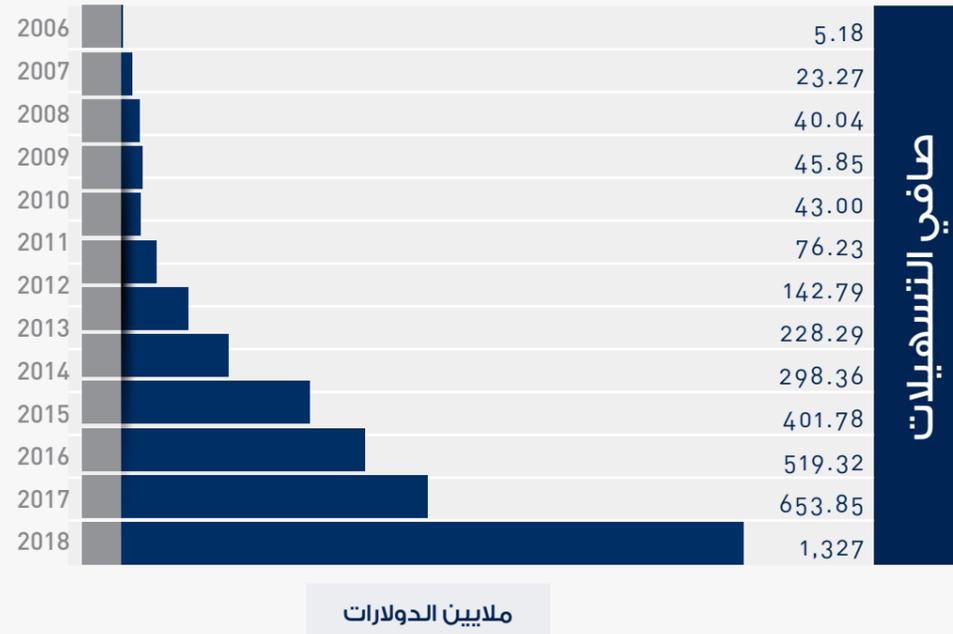
## حيث تكمن أهداف الخطة الاستراتيجية للبنك الوطني بالآتي:

1. ضمان النهوض بجودة الخدمات المقدمة، وتوفير منتجات مصرفية تنافسية مسؤولة تلبى احتياجات عملائنا.
2. تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ورقمية حديثة، وتزويد العملاء بتجربة مصرفية رقمية متطورة.
3. الاستعداد لحقبة التكنولوجيا الرقمية، باستغلال النظام البنكي لدعم القنوات الالكترونية لتلبية تطلعات الجيل الشاب.
4. الاستعداد لخطة التفرع الجغرافي خارج حدود فلسطين.
5. انتهاج برنامج مسؤولية اجتماعية فاعل ومستدام يركز على دعم الاقتصاد الوطني والقطاعات الاجتماعية والبيئية.
6. تحسين كفاءة الموارد، بهدف تحقيق عائد أعلى على الاستثمار للمساهمين.
7. تحقيق مستوى ربحية مرضٍ لطموحات مساهمي البنك الوطني، وتغيير ترتيبه التنافسي ليصبح في موقع متقدم في القطاع المصرفي الفلسطيني.
8. تطوير ورفع كفاءة رأس المال البشري العامل في البنك، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.

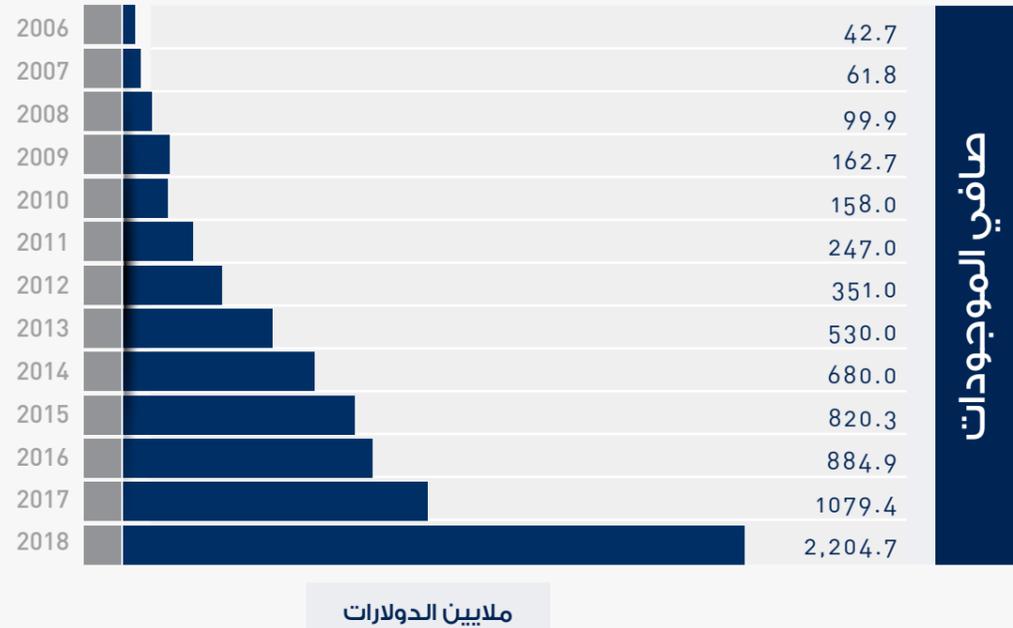
## ولتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية يعمل البنك الوطني على:

- التركيز على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات المصرفية.
- الانتشار المدروس والاعتماد على القنوات الرقمية في تقديم الخدمات والوصول الى الأماكن غير المخدومة.
- العمل على تطوير منتجات مصرفية مسؤولة مبنية على الاحتياج المالي الفعلي للقطاعات الاقتصادية المستهدفة.
- التركيز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة التمويل لهذا القطاع.
- التركيز على قطاع الأفراد بتطوير منتجات جديدة وفريدة من نوعها.
- التميز في نوعية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تدريب وتأهيل الكادر البشري في البنك الوطني بشكل أكبر مما يرفع من كفاءته وقدرته على تقديم الخدمات للعملاء بالشكل الأمثل.

فيما يخص محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في تاريخ 2018-12-31، فقد نمت بنسبة 103% لتصل إلى 1.33 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 653.85 مليون دولار في نهاية عام 2017.



شهد العام 2018 كذلك نمواً في موجودات البنك لتصل إلى 2.205 مليار دولار أمريكي مرتفعة بنسبة 104% مقارنة مع 1.079 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017. ونمت صافي أرباح البنك الوطني في العام 2018 لتسجل 19.26 مليون دولار منها 9.4 مليون دولار لمساهمي البنك الوطني.

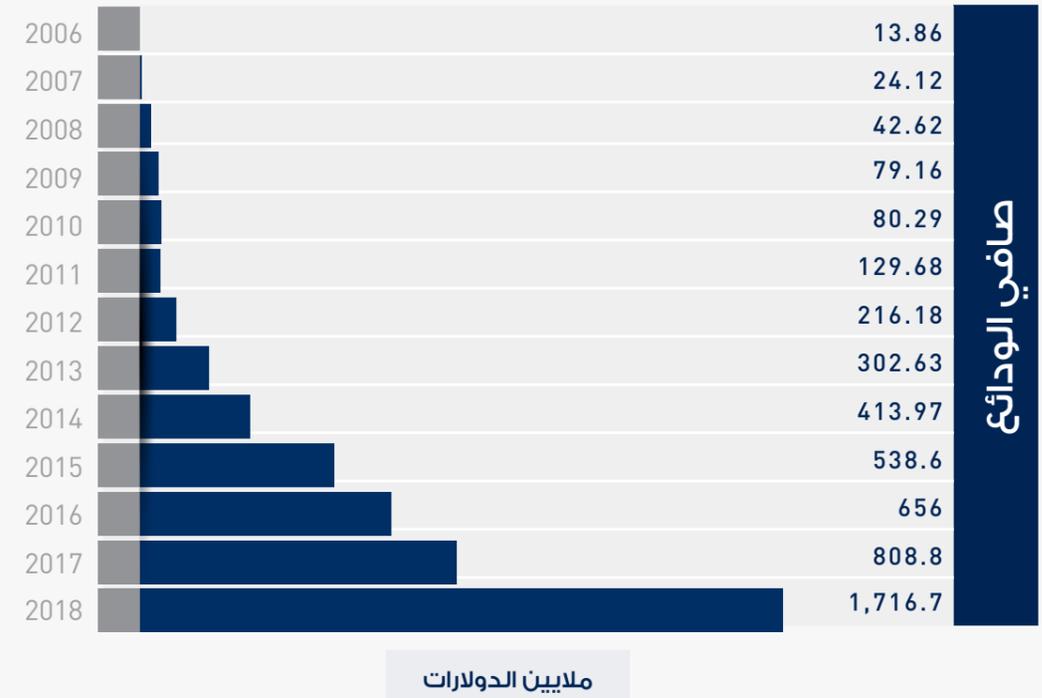


## نتائج الأعمال 2018

كما تجاوزت ودائع العملاء في نهاية العام 2018 المليار ونصف المليار دولار لتبلغ 1.717 مليار دولار محققة نسبة نمو بلغت 112% من ودائع العملاء عن السنة السابقة والبالغة 808.8 مليون دولار، ليحتل البنك الوطني بذلك المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نمو حجم ودائع عملائه.

شكل العام 2018، قفزة نوعية للبنك الوطني في نتائج أعماله بعد نجاح صفقة الاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني، لتصبح بيانات البنكين موحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وانعكس ذلك على مؤشرات النمو للبيانات المالية الموحدة للبنك الوطني في كافة بنود المركز المالي وقائمة الدخل.

إذ استمرت مؤشرات النمو الإيجابي للبنك الوطني في عام 2018 وواصل مسيرة التقدم والنجاح بتحقيقه نتائج مالية مميزة وتقدماً ملحوظاً في نسب الأداء والنمو ومستويات التشغيل والربحية، وهذا يعكس نجاح البنك في البدء بتطبيق خطته الاستراتيجية 2018-2020

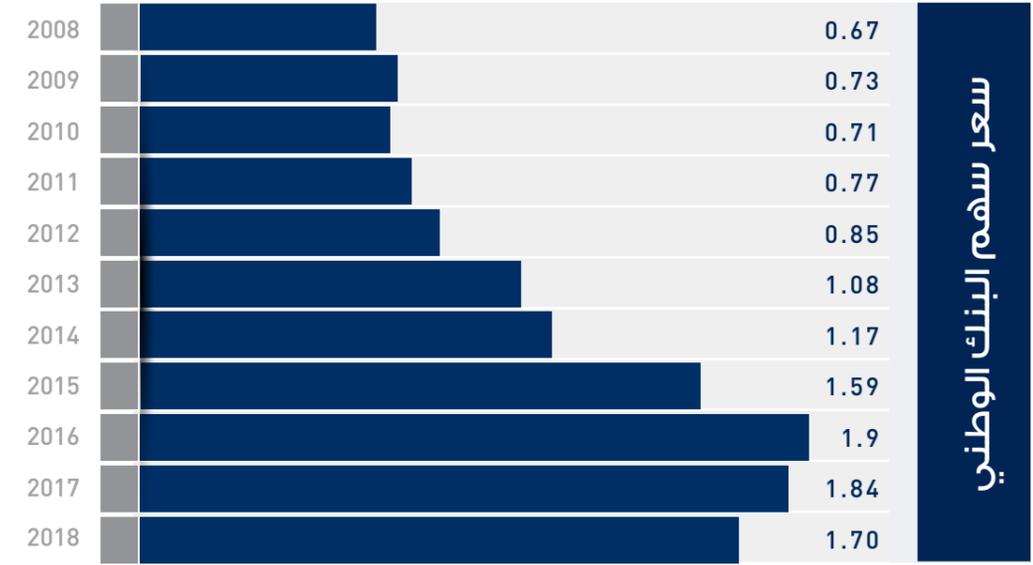


## خدماتنا المصرفية



- يسعى البنك الوطني الى تقديم الحلول المصرفية الشاملة والأكثرها جودة وتطوراً لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل قطاع الشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية والخزينة بالإضافة الى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال دوائره المختلفة التي يشغلها كادر مهني متخصص ومتعدد الخبرات يعمل على تقديم الخدمة للعميل وتلبية احتياجاته بأعلى معايير الجودة.
- خدمات الأفراد**
- خدمة كبار العملاء Platinum
  - القروض الشخصية
  - قروض الإسكان
  - قروض السيارات
  - حساب الجاري مدين
  - البطاقات الائتمانية ماستر كارد
  - بطاقات الخصم الفوري Debit Cards
  - «حياتي» أول برنامج مصرفي متكامل للمرأة الفلسطينية
- دائرة خدمات الشركات**
- الخدمات التمويلية التجارية والصناعية والعقارية
  - تمويل الأصول الثابتة
  - حسابات الجاري مدين الثابت والمتحرك
  - خطابات الضمان
  - الاعتمادات المستندية
  - الكفالات البنكية
  - بوالص التحصيل
  - الإستشارات المالية
- دائرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:**
- التمويل بضمان الذهب
  - تمويل مشاريع إنتاجية
  - تمويل المشاريع المنزلية والنسوية
  - تمويل إحتياجات الموسم
  - تمويل المجموعات
  - تمويل الحاسوب الشخصي
  - تمويل سيارات العمومي
- تمويل مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة**
- تمويل المشاريع الشبابية
  - تمويل مشاريع تمكين المرأة
- خدمات الخزينة والاستثمار**
- الاستثمار بالسندات المحلية والعالمية
  - خدمة العقود الآجلة وعقود الخيار لأغراض التحوط
  - خدمة سوق السلع والمعادن الثمينة
  - خدمة الصناديق الاستثمارية
  - خدمة الحفظ الآمن
- سوق تبادل العملات**
- العمليات الآنية (Spot Rate): هي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة فورية.
  - العمليات الآجلة (Forward Rate): وهي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة مستقبلياً وفي تاريخ محدد متفق عليه
  - عمليات المقايضة (Swap Rate): وهي مقايضة عملة بعملة أخرى ولفترة محددة متفق عليها
- الخدمات المصرفية الأخرى**
- الخدمة المصرفية الإلكترونية (TNB Online)
  - الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول (TNB Mobile)
  - خدمة الرسائل القصيرة
  - خدمة الحوالات الخارجية
  - خدمة الحوالات السريعة (ويسترن يونيون)
  - خدمات التسديد الآلي للخدمات العامة المقدمة من مختلف المؤسسات
  - خدمة تسديد الضريبة
  - خدمة صناديق الأمانات
  - خدمة تحصيل الشيكات

أما القيمة السوقية للبنك في نهاية عام 2018 بلغت حوالي 127.5 مليون دولار حيث وصل سعر السهم الى 1.70 دولار للسهم الواحد في تاريخ 2018-12-31 مقارنة مع 1.84 دولار للسهم في نهاية 2017 ، والجدير بالذكر ان سعر السهم الوطني حقق أعلى سعر له تاريخياً خلال عام 2018 حيث وصل سعر السهم إلى 2 دولار أمريكي.



## تحليل المركز المالي للبنك الوطني

	2015	2016	2017	2018
ROA	0.66%	0.84%	0.85%	0.87%
ROE	6.06%	8.00%	9.43%	10.25%
التسهيلات/الودائع	74.6%	79.2%	80.84%	77.33%
نسبة كفاية رأس المال	17.51%	14.36%	15.95%	13.59%
EPS	7.26%	9.87%	12.27%	12.57%
P/E	21.9	19.3	14.9	13.52
القيمة الدفترية	1.20	1.23	1.30	1.24



## الحملات والمنتجات

# حسابات توفير الوطني

- لا يخضع حساب التوفير لأية فوائد
  - لا يشترط فتح حساب جاري عند فتح حساب توفير الوطني
  - لا يوجد حد أدنى لفتح حساب توفير الوطني
  - إمكانية الاستفادة من الخدمات الإلكترونية المرتبطة بحساب التوفير (بطاقة صراف آلي، الإنترنت البنكي، خدمة الرسائل القصيرة، إلخ.)
  - إمكانية الاستفادة من مركز خدمة العملاء الرقمية في الاستفسار عن حسابكم ومتابعته
  - إمكانية تحويل المال بين حساب توفير الوطني وحسابكم الجاري في البنك الوطني في حال توفره
- تهدف الحملة لتشجيع الأفراد على التوفير من خلال تقديم جائزة شهرية، كما وتهدف إلى تعزيز ثقافة الادخار عبر تذكير الجمهور المستهدف أن الأهم هو توفير مبلغ اليوم للاستفادة منه غداً.

### مميزات حساب توفير الوطني:

- يمكن لجميع الفئات العمرية الاستفادة من حساب توفير الوطني
- يمكن فتح حساب توفير الوطني للطفل/ة بولاية والدهم أو والدتهم أو الوصي عليهم
- لا يخضع حساب التوفير لعمولات

### الفائزين بحملة حسابات التوفير



## مركز الخدمات الرقمية



تماشياً مع رؤية البنك الوطني في تقديم خدمات مصرفية أكثر رقمية، وتحسين تجربة العملاء في الحصول واستخدام خدمات البنك المختلفة، فقد أطلق البنك الوطني في عام 2018 مركز الخدمات الرقمية الذي يعد الأول من نوعه في فلسطين والشرق الأوسط.

من خلال مركز الخدمات الرقمية، يمكنكم التواصل مباشرة مع موظفي أو موظفات البنك الوطني أينما كنتم وفي أي وقت (حتى خارج أوقات دوام البنك)، ودون الحاجة لزيارة فروع البنك في كل مرة. حيث يتميز مركز خدمة الجمهور الرقمية بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية عن طريق الموظفين والموظفات المتفرغين فقط للإجابة عن أسئلتكم واستفساراتكم، ودون الاعتماد على "روبوتات" الدردشة التقليدية، بواسطة منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك مستر وواتس آب أو البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني للبنك.

من خلال التواصل مع مركز الخدمات الرقمية مباشرة، يمكن لموظفي البنك الوطني:

1. الإجابة عن كافة الاستفسارات المتعلقة في حساباتكم، وبطاقتكم، وغيرها من خدمات البنك الأخرى
2. السؤال عن الشروط المطلوب استيفائها للاستفادة من الخدمات البنكية مثل القروض بأنواعها
3. مساعدتكم في حل أية إشكالات تواجهكم بخصوص أي من خدمات البنك مثل إيقاف بطاقتكم المسروقة
4. تزويدكم بالتوجيهات اللازمة لتفعيل بعض الخدمات أو آلية الاستفادة منها
5. استقبال أية اقتراحات أو شكاوى بخصوص خدمات البنك الوطني بالإضافة إلى التواصل مع فريق البيع المباشر للبنك
6. بالإضافة إلى إجابة الأفراد أو الشركات من المهتمين بالانضمام إلى عائلة البنك الوطني عن أية أسئلة تراودهم دون حاجتهم لزيارة فروع البنك الوطني لكل استفسار

بإمكان جمهورنا الكريم التواصل مع خدمة العملاء الرقمية مباشرة كل يوم من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الحادية عشر مساءً من خلال:

1800 111 000 @digitalsupport@tnb.ps tnb.ps +970 598 555 555 /TNBPalestine

## بطاقة Visa Signature

بطاقة Visa Signature من البنك الوطني تمنحكم العديد من المنافع والمزايا التي تلائم أسلوب حياتكم وتغني تجربة سفركم أينما كانت وجهتكم حول العالم!

تشمل طرق استبدال النقاط:

- تعد بطاقة Visa Signature الرفيق الأمثل لسفركم من خلال مزايا ومكافآت حصريّة لحاملي البطاقة، بالإضافة إلى تقديمكم كملاء ذوي امتياز في الأماكن التي يتم استخدام البطاقة فيها. تمتعوا بمنافع تشمل تأمين سفر لرحلات متعددة، بالإضافة لحماية مشترياتكم، وخدمات إحالة طبية وقانونية في حالات الطوارئ، وخدمات عالمية لمساعدة العملاء. كما وتوفر خدمة عملاء 7/24 لضمان راحة بالكم أثناء سفركم واستخدامكم للبطاقة.

## خدمة بلاينيوم

تماشياً مع سياسة البنك الوطني والتي تستهدف تقديم خدمات متميزة وجديدة للعملاء وللارتقاء بجودة الخدمات والحلول المصرفية لأعلى المستويات، عمل البنك على إنشاء دائرة "البلاينيوم" ليحظى عملائه النخبة المميزين بأقصى درجات الاهتمام والتقدير عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات الاستثنائية التي تلبى متطلباتهم الشخصية والمالية بصورة مهنية وسريعة.

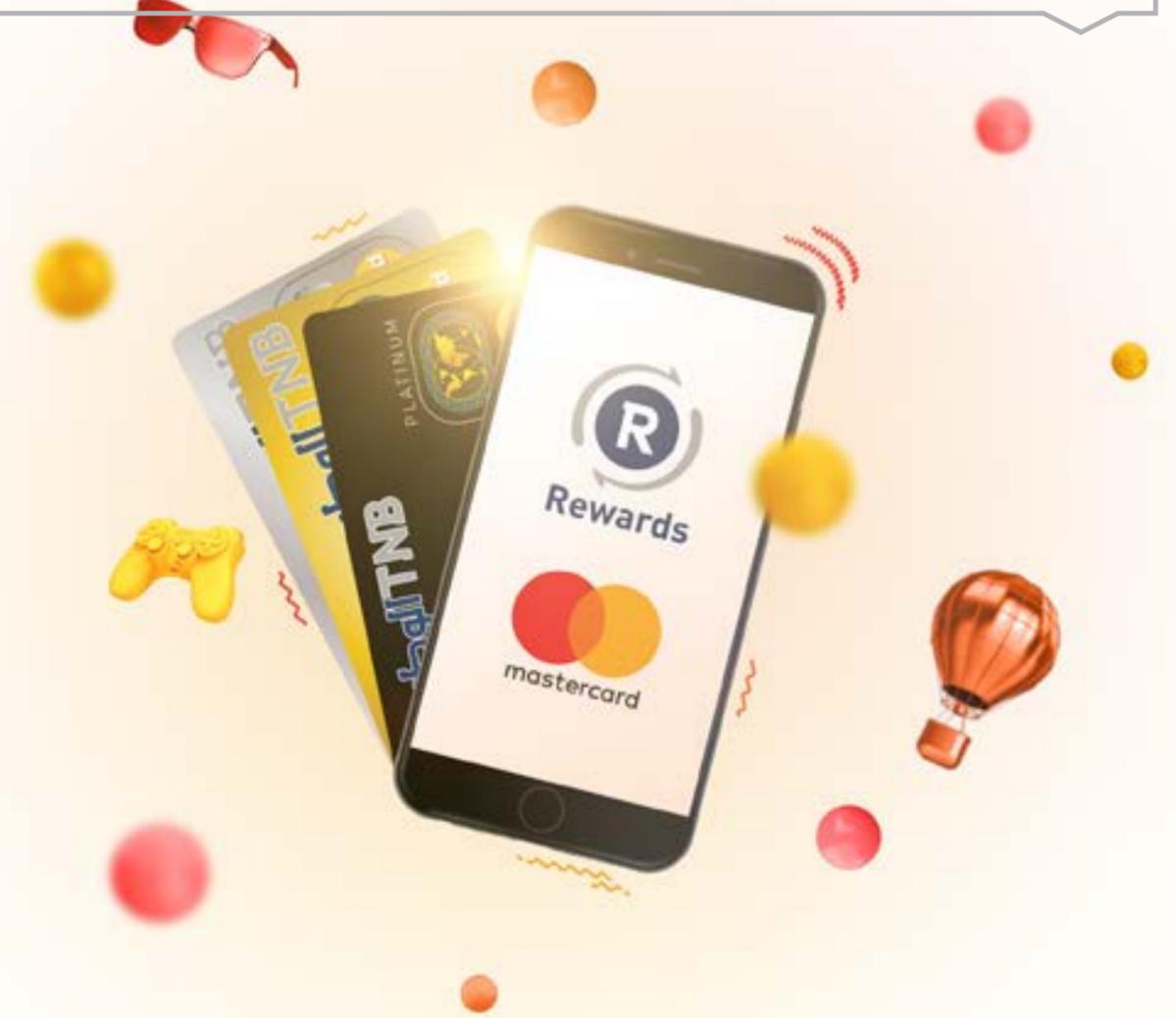
بطاقة ماستر كارد "بلاينيوم"

بطاقة ماستر كارد "بلاينيوم" مُبتكرة خصيصاً لتواكب أسلوب حياتكم ولتمنح الرفاهية، حيث تمكنك من الوصول إلى أرقى وأفضل الخدمات المتميزة بسهولة ويسر في أي مكان في العالم، وتمنح لحاملها حزمة من المزايا والخيارات الاستثنائية للسفر والتسوق ويتمتع حاملها بالقدرة على الدخول إلى صالات رجال الأعمال في عدة مطارات في الشرق الأوسط.

PLATINUM  
THE CROWN CLASS



## برنامج المكافآت



يقدم البنك الوطني التطبيق الابتكاري TNB Rewards لمكافأة عملائه من مستخدمي بطاقات البنك الوطني الائتمانية الفضية والذهبية وبلاينيوم، والذي يتيح لمستخدمي البطاقات تجميع نقاط مكافأة عند كل استخدام للبطاقات الائتمانية - سواء حركات المشتريات عبر أجهزة نقاط البيع أو أي من حركات التسوق عبر الإنترنت، بالإضافة إلى التمتع باستبدال النقاط عبر مختلف القنوات الإلكترونية في أي وقت ومن أي مكان حول العالم.

تشمل طرق استبدال النقاط:

- الدفع باستخدام النقاط، حيث يمكنكم استخدام النقاط المكتسبة لتسديد قيم الحركات عبر نقاط البيع المحلية والعالمية وأجهزة الصراف الآلي بالإضافة إلى التسوق عبر الإنترنت
- إصدار بطاقات مسبقة الدفع وشحنها باستخدام النقاط
- إمكانية إضافة مستفيدين أو تحويل النقاط بين عملاء البنك الوطني
- استبدال النقاط نقداً في حساب البطاقة
- وفي حال توفرت لديكم أكثر من بطاقة ائتمانية من البنك الوطني، يمكنكم تجميع النقاط على كل بطاقة على حدة، ودمج النقاط عند رغبتكم



## برنامج حياتي

# حياتي

برنامج  
المرأة الفلسطينية



قام البنك الوطني خلال عام 2017 بإعادة إطلاق برنامج "حياتي" وتحويله إلى برنامج مصرفي متكامل مخصص لتلبية الاحتياجات المالية الشاملة للمرأة الفلسطينية ليكون بذلك الأول من نوعه في السوق المصرفية الفلسطينية. بحيث يقدم البرنامج كافة الخدمات البنكية والتي تشمل الحسابات بأنواعها وكافة أنواع القروض بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية والخصم الفوري، بتسهيلات مختلفة على هذه الخدمات وأسعار فوائده تفضيلية بالإضافة إلى تمييز المشتريات بدفاتر شيكات وبطاقات بتصاميم خاصة تحمل لون وشعار البرنامج.



البنك الأفضل لتمكين  
المرأة في الشرق الأوسط



## بطاقات ماستركارد الوطني

### البطاقات (الفضية، الذهبية)



ماستركارد الوطني التي تعد إحدى قنوات البنك الآلية التي تعمل على مدار 24 ساعة، من أي مكان بالعالم والتي تتمكنك من الحصول على خدمات مصرفية متعددة من خلال استعمالها للسحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي أو تسديد أثمان مشترياتك وخدماتك محلياً وعالمياً من خلال مواقع مبيعات الانترنت وأجهزة نقاط البيع.

### بطاقة الدفع المباشر (Debit Card)



استخدم أكثر من

500

صراف آلي تابع لمختلف البنوك العاملة

في فلسطين للسحب بدون عمولات



## الوضع التنافسي

النتائج المالية المميزة للبنك الوطني والتي جاءت نتيجة للبدء بتطبيق خطته الاستراتيجية 2018-2020 مكّنت البنك من تغيير ترتيبه التنافسي واحتلال مراكز متقدمة بين البنوك الفلسطينية إذ حقق البنك الوطني تقدماً ملحوظاً في زيادة حصته السوقية على صعيد الودائع والتسهيلات، كما احتل المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نسبة نمو ودائع العملاء والتي بلغت حوالي 112% بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت حوالي 15.51% في إجمالي ودائع العملاء في البنوك الفلسطينية ولتبلغ حصة البنك الوطني من إجمالي ودائع العملاء في البنوك الفلسطينية ما نسبته 20.3% في نهاية العام 2018.

يعمل البنك الوطني حالياً من خلال ستة وعشرين فرعاً ومكتباً منتشرة في كل من رام الله، روابي، نابلس، الخليل، جنين، عرابة، دورا، بيت لحم، دير جريز، عقربا، حزما، الرام، القدس، سنجل وطولكرم ويخطط لافتتاح فرعين جديدين في العام 2019

### مؤشرات النمو مقارنة مع القطاع المصرفي:



**WESTERN UNION** **WU**  
moving money for better

إرسال واستقبال الأموال  
بأمان وسرعة

# وين ما تكونوا الوطني يكون



## أكبر خمسة عشر مساهماً

أكبر خمسة عشر مساهماً كما بتاريخ 2018-12-31

الاسم	عدد الاسهم	النسبة %
ENTERPRISE INVESTMENT COMPANY	13,903,690.00	18.54%
SIRAJ PALESTINE FUND I ,LTD	12,599,999.00	16.80%
شركة الاتصالات الفلسطينية	12,553,318.00	16.74%
بنك الاتحاد/الأردن	7,500,000.00	10.00%
شركة بيرزيت للادوية	3,747,576.00	5.00%
منال عادل رفعت زريق	2,659,109.00	3.55%
شركة اوركيد الاستثمارية	2,583,091.00	3.44%
عمر منيب رشيد المصري	2,400,000.00	3.20%
ش مجموعة الرواد العربية للتنمية والاستثمار	2,251,113.00	3.00%
SIRAJ PALESTINE FUND I HOLDING	1,626,200.00	2.17%
سمير هلال محمد زريق	1,197,241.00	1.60%
شركة مسار العالمية للاستثمار م.خ	1,134,319.00	1.51%
شركة السنابل للتجارة والاستثمار	750,000.00	1.00%
شركة سراج لادارة صناديق الاستثمار	476,994.00	0.64%
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	400,000.00	0.53%
المجموع	65,782,650.00	87.18%

امتثالاً للممارسات الفضلى في حوكمة الشركات والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 للعام 2017 وتطبيقاً لمدونة حوكمة الشركات الصادرة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تم خلال عام 2017 إعادة تشكيل المجلس ليضم عضوين مستقلين وممثل عن صغار المساهمين.

### تعريف العضو المستقل:

هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأية تأثيرات خارجية تحد من قدرته على اتخاذ القرارات الموضوعية لصالح البنك

### تعريف العضو الممثل عن صغار المساهمين:

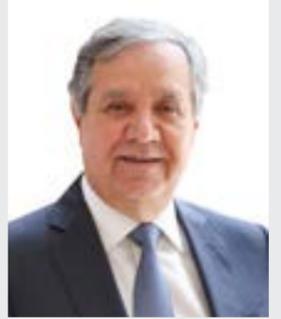
هو عضو مجلس إدارة يمثل صغار المساهمين في البنك بحيث لا تزيد مساهمته او مساهمة اقربائه حتى الدرجة الثانية عن (1 بالألف) من أسهم البنك.

تم خلال عام 2018 تقييم مجلس إدارة البنك من خلال مراجعة اعمال كل عضو من أعضاء المجلس ونسبة حضور الاجتماعات سواءً للمجلس او اللجان المنبثقة عنه، كما قام المجلس بمساعدة لجنة المكافآت الحوافز بإعادة تشكيل المجلس واللجان المنبثقة عنه اخذاً بعين الاعتبار المهارات والخبرة والنظرة المستقبلية لبلوغ التشكيل النهائي للجان المجلس بما يتوافق مع معايير حوكمة الشركات والمصارف.



أعضاء مجلس  
الإدارة كما بتاريخ  
2018-12-31

## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة



## السيد طلال ناصر الدين

رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد طلال ناصر الدين منصب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني ويعتبر من أحد مؤسسيه منذ العام 2005 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، ويشغل بالإضافة إلى ذلك منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي العام لشركة بيرزيت للأدوية. يشغل ناصر الدين كذلك عدة مناصب حيوية، حيث انه رئيس مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية، وشركة بترولال للزيوت المعدنية، ولوتس للاستثمارات المالية، إضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في كل من: مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2004، والشركة الفلسطينية للكهرباء، إضافة إلى كونه عضو مجلس أمناء في مستشفى مار يوسف بالقدس.

ومن الجدير ذكره أن ناصر الدين كان عضواً في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني بين الأعوام 2002-2006، وكان يشغل منصب رئيس لجنة فض النزاعات، وعضو لجنتي الاستثمار والترشيحات، وفي نفس الفترة كان كذلك عضواً في مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية. أسس ناصر الدين اتحاد الصناعات الفلسطينية وترأسه حتى العام 2003، وساهم في تأسيس مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في العام 1997، كما وساهم في تأسيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينية في العام 1998. يحمل ناصر الدين شهادة ماجستير في الكيمياء من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1974.



## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة



## عمر منيب المصري

نائب رئيس مجلس الإدارة

عمر منيب المصري رجل أعمال معروف على مستوى العالم العربي ويمتلك خبرة 27 عاماً في القطاع النفطي والمصري. يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة Edgo منذ العام 2006، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية والمياه. أسس المصري عام 1996 مجموعة أطلس الاستثمارية التي تعنى بالاستثمار المصري والاستشارات المالية على مستوى إقليمي وتولى إدارتها. في العام 2004 استحوذ البنك العربي على المجموعة وضمها لتصبح الذراع الاستثماري له التي تعرف اليوم بـ (AB Invest)، وعلى اثر ذلك تم تعيين المصري كأول رئيس للاستثمارات المصرفية العالمية لدى البنك العربي. قام المصري أيضاً بتمثيل البنك العربي بعدة شركات شقيقة ومملوكة من قبله، ومن ضمنها البنك العربي الوطني في السعودية. يعتبر المصري أول الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي ومدير استثمار من قبل هيئة الأوراق المالية في الأردن. تم دعوة المصري في عام 2004 ليساهم في تأسيس Dubai International Financial Exchange من خلال عضوية في DIFX Practitioner Commission.

في عام 2002 قام عمر بتأسيس جمعية CFA بالأردن كما تولى رئاستها وهي جمعية تضم الخبراء بالاستثمارات المحلية والاستشارات المصرفية. في أوائل التسعينيات، عمل المصري مديراً للاستثمارات المالية لدى Foreign & Colonial Emerging Markets في المملكة المتحدة، حيث أسس وأدار أول صندوق استثماري للشرق الأوسط في العالم والذي تم إدراجه في بورصة نيويورك.

يحمل المصري شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع مسيرته الأكاديمية بإكمال دورة تدريبية مكثفة لمدة سنتين في التسهيلات الائتمانية في Philadelphia National Bank/Wharton Business School في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثره عمل على إدارة محطة التسهيلات لـ Philadelphia National Bank في اليابان و تايلاند. انضم المصري إلى Young Presidents' Organization في العام 2001، وتم اختياره في عام 2009 كأفضل قيادي شاب من قبل منتدى الاقتصاد العالمي.

## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة



## عبد الله صابات

عضوا

يشغل السيد عبد الله صابات منصب الشريك الإداري لشركة سراج لإدارة الصناديق، حيث قاد الجوانب المالية والقانونية لتأسيس صندوق سراج فلسطين الأول الذي يعد أول صندوق استثماري بمساهمة خاصة في فلسطين، برأس مال بلغ 90 مليون دولار. على اثر ذلك، تم منح صابات جائزة "أفضل مدير أصول في فلسطين" للعام 2013.

يدير صابات حالياً فريق عمل مكون من 15 موظفاً وموظفة، بحجم أصول يبلغ 500 مليون دولار كاستثمارات موزعة على 20 شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية تتضمن شركات مالية وزراعية وعقارية وخدماتية وتكنولوجيا المعلومات. يعمل صابات حالياً على جمع أموال للصندوق الثاني برأس مال يقدر بـ 100 مليون دولار.

تمتد خبرة صابات العملية لأكثر من 16 عاماً، وتتنوع في مجالات المحاسبة والتدقيق والاستثمار وهيكل الصفقات والمراقبة والتحليل المالي، بالإضافة إلى علاقات المستثمرين. يشغل صابات عضوية مجالس إدارة عديد من الشركات الخاصة وعمامة في فلسطين ومنها؛ نائب رئيس مجلس إدارة بورصة فلسطين، ورئيس مجلس إدارة لشركة بال ليس. قبل انضمامه إلى شركة سراج، عمل صابات مديراً للتدقيق في شركة إيرنست ويونغ، حيث كان مسؤولاً عن إدارة حسابات العديد من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ومنها؛ شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، وصندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF)، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل. يحمل صابات شهادة ماجستير في إدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية بدرجة امتياز من جامعة ليفربول من المملكة المتحدة، وشهادة بكالوريوس في المحاسبة تخصص إدارة أعمال من جامعة بيرزيت في فلسطين. إلى جانب ذلك، يحمل صابات شهادة محاسب عام معتمد (CPA) من الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) من مؤسسة المدققين الداخليين (IIA). كما يشغل صابات عضوية المؤسسة الأمريكية للمحاسبين العميين المعتمدين (AICPA) ومؤسسة المدققين الداخليين.



## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

## سلامة خليل

عضوا

السيد سلامة خليل هو رئيس الإدارة المالية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، وقد انضم إلى أسرة المجموعة عام 2013، بعد تعيينه فيها ليتولى مهمة إدارة الشؤون المالية والإدارية في المجموعة. ويشتمل الدور الذي يقوم به السيد خليل على تطوير الإدارة المالية والإدارية والموارد البشرية والإشراف عليها، إلى جانب التخطيط ووضع الاستراتيجيات المالية في المجموعة. شغل السيد خليل في السابق موقع نائب الرئيس للشؤون المالية في مجموعة بلوم القابضة في أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعمل قبل ذلك مديراً للتدقيق في شركة أرنست ويونغ للتدقيق على الحسابات في مدينة رام الله.

السيد خليل حاصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت في فلسطين منذ عام 2000 إلى جانب العديد من الشهادات الدولية المتخصصة في المجالات المالية والمحاسبية وتضم (CPA - CIA - CPFS - MFC)



## دينا منيب المصري

عضوا

السيدة دينا منيب المصري هي عضو مجلس إدارة للعديد من شركات القطاع الخاص والعام المعروفة في فلسطين. ومعروفة على الصعيد المحلي بنشاطها في دعم المجالات الخيرية والمبادرات التي تعزز التنمية الثقافية وتمكين الفلسطينيين من خلال مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية.

عملت المصري في التسعينات في بنك Manufacturers Hanover في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 3 سنوات، ثم انتقلت إلى بريطانيا لإدارة مكتب العائلة هناك. في العام 1995 انتقلت المصري إلى فلسطين حيث شاركت عائلتها في إنشاء العديد من الشركات في مختلف القطاعات والتي شملت شركات السلع الاستهلاكية، والمشروبات، والبناء بالإضافة إلى شركات تجارة السيارات.

تحمل المصري شهادة الماجستير في الدراسات البيئية بالإضافة إلى شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.



## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة



## معن ملحم

عضوا

السيد معن ملحم هو المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية "Paltel"; رائدة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين والمزود الرئيسي لخدمات النت فائقة السرعة والهاتف الثابت وتراسل المعطيات وغيرها من الخدمات المضافة، والتي تأسست عام 1997 كشركة مساهمة عامة.

شغل السيد ملحم منصب المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية في شهر تشرين الأول للعام 2014، وذلك للمساهمة في تحسين وتطوير أداء الشركة في مختلف مجالات عملها.

ومنذ تعيينه حرص ملحم على تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز تجربة المشتركين وإطلاق عدد من المبادرات المميزة كان أهمها إطلاق باقات "نت فون" والتي تعتبر نظام جديد وغير مألوف في تقديم الخدمات للمشاركين عبر باقات تجمع خدمات الاتصالات بسعر شامل لكافة المزايا وبدل الاشتراكات الشهرية، بالإضافة إلى إطلاق سرعات خط نت فائقة تقدم لأول مرة للمنزل الفلسطيني.

وعمل ملحم خلال الأعوام الماضية على الاستثمار بالشبكة وتوسيعها من خلال استخدام أكثر التقنيات تطوراً لتزويد المشتركين بخدمات اتصالات بجودة عالية، بالإضافة إلى توسيع شبكة الألياف الضوئية المنزلية في عدد من المدن، وفي عام 2017 قام بخطوة استثمارية تعد الأولى من نوعها في فلسطين وهي إنشاء مراكز بيانات في كل من مدينة البيرة ونابلس والتي تم تجهيزها وفق أعلى معايير مراكز البيانات العالمية لتقديم خدمات نوعية لقطاع الأعمال الفلسطيني، ونجح ملحم بإحداث ثورة تكنولوجية في عالم التطبيقات من خلال إطلاق مجموعة من التطبيقات المميزة التي تسهل حياة المشتركين وطريقة تواصلهم واستخدامهم للإنترنت كان أهمها تطبيق PaltelNetGuard.

قبل انضمامه للعمل في "Paltel" شغل ملحم منصب مدير عام شركة الاتصالات الخلوية جوال، الشركة الخلوية الرائدة في فلسطين، وعلى مدار أربعة أعوام، عمل ملحم على قيادة فريقه لتنفيذ خطة إستراتيجية شاملة حققت أعلى مستويات من جودة الخدمة ورضا المشتركين، وتلك الخطة مكنت جوال من المحافظة على حصتها في السوق، بالرغم من دخول منافس إلى سوق مشغلي الهواتف الخلوية في فلسطين في تشرين الثاني 2009.

كانت بداية مسيرته المهنية في شركة جوال منذ 16 عاماً، وتكلفت تلك المسيرة بالتصميم والعمل الجاد بتوليته أعلى المناصب الإدارية كمديراً لإدارة المبيعات والتسويق، وذلك قبل توليه لمنصب مدير عام الشركة في العام 2010.

ملحم حالياً هو عضو في اللجنة التنفيذية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وعضو مجلس إدارة جمعية مجموعة الاتصالات، والبنك الوطني، وشركة مطاحن القمح الذهبي. ولشغفه الكبير بالرياضة فقد ترأس ملحم "الاتحاد الفلسطيني للرياضة للجميع" منذ العام 2013 ولغاية مطلع العام 2017.

وعلى الصعيد الأكاديمي، يحمل ملحم شهادة البكالوريوس في المحاسبة والمالية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، وخلال مسيرته المهنية شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والبرامج التدريبية المتقدمة.



## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة



## عصام سلفيتي

عضوا

يشغل السيد عصام سلفيتي منصب رئيس مجلس إدارة "بنك الاتحاد" منذ عام 1997، وقد استطاع أن يقدم خلاصة خبراته الممتدة على مدار 48 عاماً في القطاعين الاقتصادي والمصرفي للمساهمة في إثراء إستراتيجية البنك وخطته للنمو والتطور، علماً أنه كان قد شغل منصب مدير عام البنك ما بين عامي 1989 و2008.

في عام 2006، قام بتأسيس شركة فرعية تابعة ومملوكة كاملة لبنك الاتحاد باسم "الاتحاد للوساطة". إلى جانب ذلك يتولى السيد سلفيتي حالياً رئاسة مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية، وهو عضو في مجلس إدارة كل من مؤسسة الملك الحسين، وشركة زارا للاستثمارات، ومؤسسة التعليم لأجل التوظيف الأردنية حيث يشارك أيضاً في عضوية مجلس الأمناء للمؤسسة، ولم يغفل سلفيتي عن اهتمامه بالجانب التعليمي فهو عضو في مجالس إدارة مدرسة البكالوريا ومدرسة اليوبيل.

وكان قد شغل في السابق مناصب عدة أبرزها عضوية مجلسي إدارة مجلس التعليم العالي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشركة سلفيتي وأولاده للصرافة في عمان وبيروت، وشركة الاتحاد لتطوير الأراضي، وشركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ونادي الأعمال الأردني السويسري، والجمعية الأردنية البريطانية، ومعهد البحر الأحمر للفنون السينمائية، إضافة إلى منصب نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية، كما كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد السياحية التكاملية، وقد كان عضو في مجالس أمناء الجامعة الأردنية.

ولد السيد سلفيتي في فلسطين في مدينة يافا عام 1944. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1967. ويعتبر سلفيتي شخصية اقتصادية مرجعية في السوق الأردني، وله العديد من الإنجازات الداعمة للاقتصاد الأردني بشكل عام وللقطاع المصرفي بشكل خاص. هذا ولم يغفل عن دوره في دعم المجتمع وضرورة تقديمه لرسالة سامية ترنو للنهوض به، فشارك في فعاليات مختلفة داعمة للتعليم والثقافة في المملكة، ومن ذلك توليه لرئاسة مجلس إدارة مهرجانات الأردن الذي أقيم عام 2010.

## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة



## نمر عبد الواحد

## عضوا

يشغل السيد نمر عبد الواحد حالياً منصب الرئيس المالي لشركة بيتي للاستثمار العقاري - الشركة المطورة لمدينة روابي الفلسطينية - عمله لأكثر من ثلاثة عشر عاماً في مجال الإدارة المالية والتدقيق أكسبه خبرة كبيرة في التحليل المالي وإدارة المخاطر، ووضع الموازنات والخطط المالية، محاسبة البنوك، إضافة إلى كفاءة في تقييم الأهداف المالية وخطط الأعمال على المديين القصير والطويل.

سابقاً لالتحاقه بشركة بيتي، عمل السيد عبد الواحد على مدى سبع سنوات في تدقيق الحسابات حيث شغل منصب مدير تدقيق في شركة أرنست ويونغ العالمية، إضافة إلى ما ذكر هو عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات الفلسطينية جزء منها مدرج في سوق فلسطين للأوراق المالية. السيد عبد الواحد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وعلى شهادة مدقق حسابات قانوني من الولايات الأمريكية المتحدة (CPA)، كما أنه عضو في الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين.



## عزيز عبد الجواد

## عضوا مستقلا

يشغل السيد عزيز عبد الجواد منصب مستشار مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية منذ أوائل العام 2012 وهو عضو مجلس إدارة فيها، كما ويعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة أبراج الوطنية منذ العام 2014. يشغل السيد عبد الجواد أيضاً عضوية مجلس إدارة لكل من مصرف الصفا وغرفة التجارة الدولية ICC. في العام 2009 استلم السيد عبد الجواد منصب الرئيس التنفيذي لشركة التأمين الوطنية لمدة عامين، بعد أن كان مديراً عاماً للشركة لمدة 15 عاماً.

خبرة عبد الجواد ممتدة منذ العام 1967، إذ بدء مشواره المهني في شركة الكويت للتأمين حيث تقلد عدة مناصب فيها، كان آخرها نائب مدير عام الشركة. في العام 1994 اختير السيد عبد الجواد ممثلاً لسوق فلسطين في مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين واستمر بتمثيل سوق فلسطين هناك حتى العام 2007. شغل عبد الجواد عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات والمؤسسات ومن ضمنها: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، شركة النخبة للخدمات والاستشارات الطبية، شركة مستشفى جبل داوود، والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق. كما ترأس في العام 2008 مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين. يحمل عبد الجواد شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة.



## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة



## كمال أبو خديجة

## عضوا ممثلاً عن صغار المساهمين

يشغل السيد كمال أبو خديجة حالياً منصب مدير عام شركة راسل اكسبريس/فيديكس وهو شريك رئيسي فيها، ويزخر تاريخه العملي بترؤسه لعدد من المناصب في شركات فلسطينية رائدة، إذ عمل أبو خديجة كنائب رئيس تنفيذي ومدير مالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية. كما وشغل أبو خديجة منصب المدير المالي لكل من شركة التوريدات الطبية وشركة يونيبال وشركة المشروبات الوطنية-كوكا كولا. وخلال عمله مع هذه الشركات، قاد أبو خديجة العديد من عمليات إعادة الهيكلة والشراء والبيع والاندماج الهامة التي حدثت فترة عمله.

خدم أبو خديجة كعضو مجلس إدارة في عديد من الشركات الفلسطينية مثل بريكو، ويوابة أريحا، وفيتيل وغيرها. بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة بعض المؤسسات الأهلية.

يحمل أبو خديجة شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيلوغ الأمريكية التابعة لجامعة نورثوسترن بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.



## د. غريس خوري

## عضوا مستقلا

الدكتورة غريس الخوري عميد كلية الأعمال والاقتصاد سابقاً وأستاذ مشارك في الإدارة شغلت منصب مدير برنامج الماجستير في إدارة الأعمال في جامعة بيرزيت في فلسطين لمدة ست سنوات ورئيسة دائرة إدارة الأعمال وبرنامج العلوم المالية والمصرفية. لديها أكثر من سبعة وعشرين عاماً من الخبرة كأستاذة جامعية وباحثة. شغلت مناصب إدارية وعملت مديرة للتسويق في شركات عائلية ومستشارة ومدربة للعديد من المنظمات الخاصة والعامّة. حصلت على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سوفولك، الولايات المتحدة الأمريكية، ودكتوراه في إدارة الموارد البشرية من جامعة برادفورد، المملكة المتحدة. شاركت كعضو في مجلس الجامعة والمجلس الأكاديمي وعدد من لجان الجامعة والمجتمع. حصلت على شهادات في إدارة المشاريع وإدارة علاقات العملاء. وقد نشرت عدد من الحالات الدراسية الإدارية والمقالات والبحوث في العديد من المجلات الأكاديمية. شاركت أيضاً في تحرير كتاب بعنوان حالة الارتقاء إلى مستوى التحدي الرقمي: دروس من شركات البحر الأبيض المتوسط (2005)، و تأليف كتاب "الإداري الفلسطيني: قيادة في ظل ظروف التحدي"، جاور، المملكة المتحدة (2012). وأيضاً شاركت في تحرير كتاب بعنوان "حالات إدارية في الإدارة والسلوك التنظيمي في السياق العربي"، أي جي أي غلوبال الولايات المتحدة (2014) وتأليف فصلين في الكتاب. د. خوري تقوم بتقييم بحوث في الإدارة للعديد من المجلات العلمية الدولية وهي عضو هيئة التحرير لمجلة المنظمة المتعلمة (إيمرالد).

## دور رئيس مجلس الإدارة

- يمارس رئيس مجلس الإدارة جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويقوم بممارسة المهام والصلاحيات المفوضة إليه من المجلس، ويراعى في منصب رئيس المجلس الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.
- يقوم رئيس مجلس الإدارة بالأدوار الرئيسية التالية:
  - الإشراف ومتابعة سير أعمال البنك والسياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة تقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على علاقة بناءة ما بين إدارة البنك وأعضاء مجلس الإدارة، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية تشجع على النقد البناء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية صنع القرار.
- التأكد من توفر معايير الحكومة لدى المصرف وضمان اتخاذ قرارات استناداً لأسس سليمة، والعمل على تعزيز وضمان التعبير عن الآراء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
- يتأكد من حصول أعضاء المجلس والمساهمين على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.

## اجتماعات مجلس الإدارة

تم عقد ستة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال العام 2018 كما في التفاصيل الواردة أدناه:

الأعضاء	المنصب	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
السيد طلال ناصر الدين	رئيس المجلس	6	100%
السيد عمر المصري	نائب رئيس المجلس	5	83%
* السيد عبد الله صابات	عضوا	4	67%
السيدة دينا المصري	عضوا	6	100%
السيد سلامة خليل	عضوا	6	100%
السيد كمال أبو خديجة	عضوا	6	100%
السيد معن ملحم	عضوا	5	83%
السيد نمر عبد الواحد	عضوا	6	100%
السيد عصام سلفيتي	عضوا	4	67%
الدكتورة غريس خوري	عضوا	4	67%
السيد عزيز عبد الجواد	عضوا	6	100%
* السيد سمير زريق	عضوا	2	33%

\* حل السيد عبد الله صابات مكان السيد سمير زريق كممثل عن شركة مسار العالمية للاستثمار.

## سياسة البنك لتحديد حضور جلسات مجلس الإدارة والاعضاء

- يلتزم البنك بتوصيات لجنة المكافآت والحوافز بخصوص بدل نفقات حضور أعضاء مجلس الإدارة على تلك التوصيات مع العلم بأنه يتم تحديد مبلغ بدل نفقات الحضور كالتالي:
- تم تحديد مبلغ 20,000 دولار بدل عضوية مجلس الإدارة موزعة على جلسات مجلس الإدارة الرسمية للمجلس، باستثناء السيد رئيس مجلس الإدارة حيث تم تحديد مبلغ 30 الف دولار عن جميع الجلسات.
  - تم تحديد مبلغ 625 دولار عن كل جلسة لاجتماعات لجان المجلس ويحد أقصى 7,500 دولار لكل عضو من جميع اللجان باستثناء لجنة التسهيلات فالحد الأقصى للأتعاب هو 10 الف دولار

## ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح

تتطوي الحاكمية المؤسسية لدى البنك الوطني على أبعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية فيما يتعلق بممارسات المجلس وتضارب المصالح من خلال قيام كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوجود أو إمكانية وجود تضارب بين مصالحه ومصالح البنك، بذل كافة الجهود اللازمة التي تضمن عدم تضارب المصالح الشخصية مع مصالح البنك لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك، كما يجب على كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي الإفصاح عن ذمته المالية ومصالحه الشخصية بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما لم يشهد عام 2018 اي حالة امتناع عن التصويت ناتجة عن تضارب المصالح، ولم يتم انفاذ أي عقود او معاملات تشمل تضارب المصالح بموجب قانون الشركات وقانون المصارف.

## الإقرارات التي تم اتخاذها خلال العام 2018

يقر مجلس إدارة البنك الوطني بأنه لا توجد أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف، كما ويؤكد ويقر صحة الأمور التالية:

- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.
- وجود نظام رقابة فعال في المصرف وأنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك ويؤكد على المحافظة على هذه الأنظمة.
- وجود إطار عمل مستخدم لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.

كما وتم اتخاذ كافة القرارات خلال العام 2018 بالتصويت عليها بالإجماع من قبل مجلس إدارة البنك.

## اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة



### لجنة التدقيق والمخاطر

- السيد عزيز عبد الجواد – رئيساً
- السيد نمر عبد الواحد – عضواً
- السيد معن ملحم – عضواً

### لجنة التسهيلات

- السيد طلال ناصر الدين – رئيساً
- السيد عبد الله صابات – عضواً
- السيدة دينا المصري – عضواً
- السيد كمال أبو خديجة – عضواً

### لجنة الاستثمار

- السيد عمر المصري – رئيساً
- السيد طلال ناصر الدين – عضواً
- السيد سلامة خليل – عضواً
- السيد عبد الله صابات – عضواً
- السيد عصام سلفيتي – عضواً

### لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة

- الدكتورة غريس خوري – رئيساً
- السيد طلال ناصر الدين – عضواً
- السيد عمر المصري – عضواً
- السيد عبد الله صابات – عضواً
- السيد عزيز عبد الجواد – عضواً

### لجنة تكنولوجيا المعلومات Digitization Committe

- السيد عمر المصري – رئيساً
- السيد معن ملحم – عضواً
- السيد عصام السلفيتي – عضواً

## اللجان التنفيذية

### 1. لجنة التسهيلات

تتألف لجنة التسهيلات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة التسهيلات المهام والصلاحيات التالية: دراسة ملفات التسهيلات وإقرار منح التسهيلات التي تتجاوز 750 ألف دولار أمريكي.

1. إطلاع مجلس الإدارة بشكل وافٍ ودوري على وضع المحفظة الائتمانية للبنك من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغييرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للبنك.

2. وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات في الإدارة العامة ولجان التسهيلات في الفروع. بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير البنكية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والبنكية والتغيرات في وضع البنك.

3. إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.

4. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.

5. دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتسييسات اللازمة لمجلس إدارة البنك.

6. دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

دورية اجتماع اللجنة: أسبوعي

### 2. لجنة الاستثمار

تتألف لجنة الاستثمار من خمسة أعضاء من الإدارة وله أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية على أن تكون أغلبية أعضائها من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة الاستثمار المهام والصلاحيات التالية:

1. الإطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك الحالية وأوضاع الأسواق المالية المحلية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من أداء مهامها بكفاءة ومهنية.

2. إطلاع مجلس الإدارة وبشكل دوري على وضع محافظ البنك الاستثمارية، وإطلاعه دون تأخير بأي تغييرات جوهرية تطرأ على وضع هذه الاستثمارات.

3. وضع السياسة الاستثمارية للبنك ومراجعتها وتحديثها دورياً والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير البنكية، وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها، على أن تحدد السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات وقرارات لجنة إدارة المخاطر.

4. الموافقة على الاستثمار وامتلاك الأوراق المالية المختلفة وفقاً للصلاحيات المحددة للجنة من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات لمجلس الإدارة حول القرارات الاستثمارية التي تتجاوز صلاحية اللجنة.

5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة.

دورية الاجتماع: بشكل ربعي

### 3. لجنة تكنولوجيا المعلومات Digitization Committe

تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء وتقوم اللجنة بمراجعة الخطة التكنولوجية للبنك Digitization Strategy ومراجعتها بشكل سنوي والإشراف على تطبيقها من قبل الإدارة التنفيذية وتقوم اللجنة بالإطلاع على كافة الأمور التي من شأنها تحديد التوجهات الاستراتيجية والجوانب التكنولوجية للبنك بهدف وضع البنك بمصافى البنوك العالمية المتطورة تكنولوجياً وضمن أفضل الممارسات والتقنيات المستخدمة لوصول لهذه الغاية.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع بشكل ربعي

## اللجان الرقابية

### 1. لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة

تتألف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت في البنك من خمسة أعضاء، وتتولى هذه اللجنة اجراءات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتفذييين، وعمليات تقييم المجلس والمدراء التفذييين، وضع خطط الإحلال الوظيفي، كما تقوم هذه اللجنة بتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بما يشمل الرواتب والمكافآت وغيرها، وتتولى هذه اللجنة أية مسؤوليات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة من حيث التدريب المستمر والوصول إلى المعلومات والدعم الفني بالإضافة الى الاشراف على تطبيق اطار سياسة الحوكمة بما يتوفق مع دليل الحوكمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى المهام التالية :

تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل البنكي. وتحقيقاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.

توصي اللجنة بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والميزات الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي أعضاء الإدارة التنفيذية.

تقديم التوصيات للمجلس بشأن مستوى ومكونات ومكافآت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

تتولى اللجنة، مسؤولية التأكد من ان سياسة المكافآت لدى البنك تضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وبما يتماشى مع المكافآت والرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

التأكد من ان سياسية المكافآت والحوافز تتوافق مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للبنك الوطني، بالإضافة الى اجراء تقييم دوري للسياسة لضمان تحقيق أهدافها.

اعداد المعايير التي يتم اعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة من حيث المهارات والخبرة واية عوامل أخرى تراها مناسبة

تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد انها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء مجلس الإدارة او أي من اللجان المنتبقة عنها وضع الخطط المناسبة لضمان إحلال رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة

الاشراف على سياسة الموارد البشرية بشكل عام

الاشراف على تطبيق إطار سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الإدارة ولجنة التدقيق

تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناءً على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى التزام البنك الوطني بدليل حوكمة المصارف ومقترحات لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى

تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل مستمر

دورية اجتماع اللجنة: اجتماعين خلال العام

### 2. لجنة التدقيق والمخاطر

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة البنك الوطني ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال المحاسبة والإدارة المالية، كما تقوم لجنة التدقيق بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات الجهات الرقابية بالإضافة إلى أفضل الممارسات وإرشادات لجنة بازل وتتولى اللجنة المهام التالية:

- تقوم اللجنة بتقديم التوصيات حول ترشيح المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وتقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته ومراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتوائها على كافة أنشطة البنك.
- مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية للبنك ومناقشتها مع الإدارة والمدقق الخارجي بالإضافة للأحكام والتقديرات المتعلقة بالقوائم المالية.
- الإشراف المباشر على دائرة التدقيق الداخلي والتأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عمل التدقيق الداخلي من حيث قدرة التدقيق الداخلي على تنفيذ مهامه بحرية كاملة وبعيداً عن أي تحيز من خلال:
- أ. تقديم التوصيات بخصوص اختيار وتعيين وإنهاء خدمة مدير التدقيق الداخلي والموازنة المخصصة للتدقيق وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية
- ب. مراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية وميثاق التدقيق
- ج. وضع آلية واضحة لمسألة مدير وموظفي التدقيق الداخلي
- د. متابعة مدى استجابة الإدارة لتوصيات اللجنة والنتائج التي تتوصل إليها
- هـ. مراجعة التقارير المعدة من دائرة التدقيق الداخلي ومتابعة تصويب المخالفات والإشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية

التسيق مع لجنة إدارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه.

مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية ومتابعة الإجراءات المتخذة والتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.

مراجعة التقارير التي يعدها مراقب الامتثال في البنك ومتابعة التزامه بدليل إجراءات العمل ومدى شمول التقارير لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والأنظمة والممارسات المصرفية السليمة.

تحرص اللجنة على تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم وتتولى لجنة التدقيق المتابعة والتحقق من الملاحظات التي ترددها بموجب الآلية المعتمدة من المجلس.

قيام اللجنة بصورة منتظمة بتقديم تقارير عن أعمالها إلى مجلس الإدارة.

### ومن مهام لجنة المخاطر

تحديد وإدراك كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك، بما يشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مخاطر أسعار الفوائد، وأسعار الصرف، وأسعار السلع) ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر عدم الامتثال ومخاطر الدول ومخاطر السمعة وأية مخاطر أخرى) كذلك تتولى اللجنة الإشراف على إطار حوكمة البنك وتمارس اللجنة المهام التالية:

- تقوم اللجنة بالتأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في البنك بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر، على أن يوفر هذا النظام بالحد الأدنى ما يلي:
- أ. توفر المراقبة الملائمة للمخاطر من قبل المجلس والإدارة العليا.
- ب. تحديد وقياس وضبط كافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية.
- ج. إيجاد السبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها.
- د. الاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.

تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس. وتقع على عاتق إدارة البنك التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الإستراتيجيات بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر.

يتم اقتراح هيكل دائرة المخاطر، وعملية تطويرها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك بحيث تتم مراجعته من قبل لجنة إدارة المخاطر واعتماده من المجلس.

تواكب لجنة إدارة المخاطر التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

## الإدارة التنفيذية كما هي بتاريخ 2018/12/31



## عساف بليدي

## مساعد المدير العام لتكنولوجيا المعلومات

يشغل السيد عساف بليدي منصب مساعد المدير العام لتكنولوجيا المعلومات في البنك الوطني منذ العام 2011، وهو مديرا لدائرة التكنولوجيا الرقمية ولتطبيق مشروع المعايير العالمية لإعداد البيانات المالية IFRS 9. في العام 2014 تولى إدارة تطبيق النظام البنكي Temenos T24، والذي تم إطلاقه بنجاح في بداية العام 2017.

بدأ بليدي مشواره العملي منذ تأسيس البنك منذ العام 2005 بتوليه منصب مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات. في العام 1995 عمل بليدي مع البنك الأهلي الأردني في فلسطين وشغل منصب رئيس قسم الحاسب الآلي لمدة 10 أعوام هناك. يحمل بليدي شهادة البكالوريوس في علم الحاسب الآلي من جامعة القدس.



## غسان الجيوسي

## مساعد المدير العام للعمليات المصرفية

يشغل السيد غسان الجيوسي منصب مساعد المدير العام لشؤون العمليات المصرفية والإجراءات في البنك الوطني وكان له دورا أساسيا ورئيسيا بتأسيس البنك منذ انطلاخته عام 2006. عمل سابقا في بنك القاهرة عمان مراقبا ومسئولا عن عدة دوائر وأقسام بالفروع والعمليات المصرفية وكان له دورا بارزا بإنشاء وتأسيس الدائرة هناك.

يحمل الجيوسي شهادة بكالوريوس في العلوم المالية والحاسبة من جامعة الجزائر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.



## بهاء مصلح

## مساعد المدير العام للتسهيلات

يشغل السيد بهاء مصلح منصب مساعد المدير العام للتسهيلات في البنك الوطني، عمل سابقا في البنك الإسلامي العربي مديرا للاستثمار التمويلي لمدة خمسة أعوام، انتقل مصلح بعدها إلى البنك العقاري المصري العربي ليشغل منصب المدير التنفيذي للائتمان، وليلتحق بعدها بالبنك الوطني عام 2012 كمدير لمجموعة الخدمات المصرفية.

يحمل مصلح شهادة الماجستير في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية.



## أحمد الحاج حسن

## المدير العام

يشغل السيد أحمد الحاج حسن منصب المدير العام للبنك الوطني منذ أواخر العام 2010، قاد البنك خلال هذه الفترة إلى إنجازات كبيرة كان من أبرزها تصنيف البنك كالمركز الأسرع نموا في الشرق الأوسط للعام 2014، وصنف ضمن أكثر 50 شخصية مالية مؤثرة في الشرق الأوسط للعام 2016 حسب تصنيف مجلة Global Finance الأمريكية. إلى جانب ذلك يشغل الحاج حسن عضوية مجلس أمناء الجامعة العربية الأمريكية، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة شركة MEPS Palestine.

شغل الحاج حسن العديد من المناصب الهامة والحيوية، ففي العام 2009 عمل مديرا عاما للإدارة العامة للأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وتولى قبل ذلك عدة مناصب في سلطة النقد الفلسطينية.

ومنهما: مديرا لدائرتي السلامة الكلية وإدارة الاحتياطي. كانت بدايات مشواره العملي في الجامعة الأمريكية بمدينة جنين والذي عمل فيها محاضرا للعلوم المالية والحاسبة في كلية التجارة.

يحمل السيد الحاج حسن شهادة الماجستير في العلوم المالية والحاسبة من جامعة برادفورد في بريطانيا، كما وحصل على شهادة دبلوم عالي في الأسواق المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن، بالإضافة شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت.



## د. مروان مزهر

## نائب المدير العام

يشغل الدكتور مروان مزهر منصب نائب المدير العام للبنك الوطني منذ أواخر العام 2012، ويعتبر من الرواد المؤسسين للبنك منذ نشأته وبداياته في العام 2006، بالإضافة إلى كونه محاضرا لطلبة الماجستير في إدارة الأعمال في جامعة بيرزيت.

شغل مزهر العديد من المناصب داخل أروقة البنك، فتولى منصب مساعد المدير العام للشؤون المالية والإستراتيجية في بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة عام 2011، بعد أن كان يعمل مديرا لدائرة الرقابة المالية في العام 2006. في العام 2005، عمل مزهر مدققا للحسابات في شركة KPMG. وبدأ مشواره العملي في الإدارة الإقليمية للبنك العربي في العام 2002 لغاية 2005 حيث شغل هناك مناصب عديدة.

يحمل مزهر شهادة الدكتوراه في الإدارة الإستراتيجية من جامعة International Personnel Academy في أوكرانيا، وحاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت والتي أنهى منها أيضا دراسته للبكالوريوس في المحاسبة.



## الإدارة التنفيذية كما هي بتاريخ 2018/12/31



## سعيد شبانة

## المدير التنفيذي لدائرة كبار العملاء

يشغل السيد سعيد شبانة منصب المدير التنفيذي لدائرة كبار العملاء في البنك الوطني برتبة مساعد مدير عام منذ أواخر العام 2016، عمل قبلها مديرا تنفيذيا لدائرة كبار العملاء في بنك القدس لفترة امتدت لأربعة أعوام، وكان له اثر بارز في زيادة الحصة السوقية للبنك من حيث حجم الودائع والنمو، تولى شبانه قبل ذلك عدة مناصب من ضمنها مدير فرع الماصيون لبنك القدس، ومدير دائرة الرقابة على الائتمان ومتابعة التحصيل في البنك الإسلامي العربي، وتدرج في دوائر مختلفة في بنك الأردن حيث كانت بداياته .

يحمل شبانة شهادة ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت بالإضافة إلى شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة نفسها.



## الأستاذ راتب باسم محيسن

## المستشار القانوني



## لؤي حواش

## مساعد المدير العام لمجموعة الأفراد

يشغل السيد لؤي حواش منصب مساعد المدير العام لمجموعة الأفراد في البنك الوطني، وعمل سابقا كمدير فروع لمنطقة الوسط والجنوب في البنك العربي لمدة ثماني سنوات. امتدت خبرته المصرفية في البنك العربي منذ العام 1998 وحتى العام 2016 حيث شغل عدة مناصب هناك خلال هذه الفترة، كان من ضمنها منصب رئيس دائرة التسهيلات والتحصيل - منطقة فلسطين، ومشرف دائرة التسهيلات التجارية. ويحمل حواش شهادة ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت، وشهادة بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة نفسها بالإضافة إلى شهادة إشراف وإعداد مدير فرع مرخص CBM وشهادة مدرب معتمد من البنك العربي الإدارة العامة - عمان.

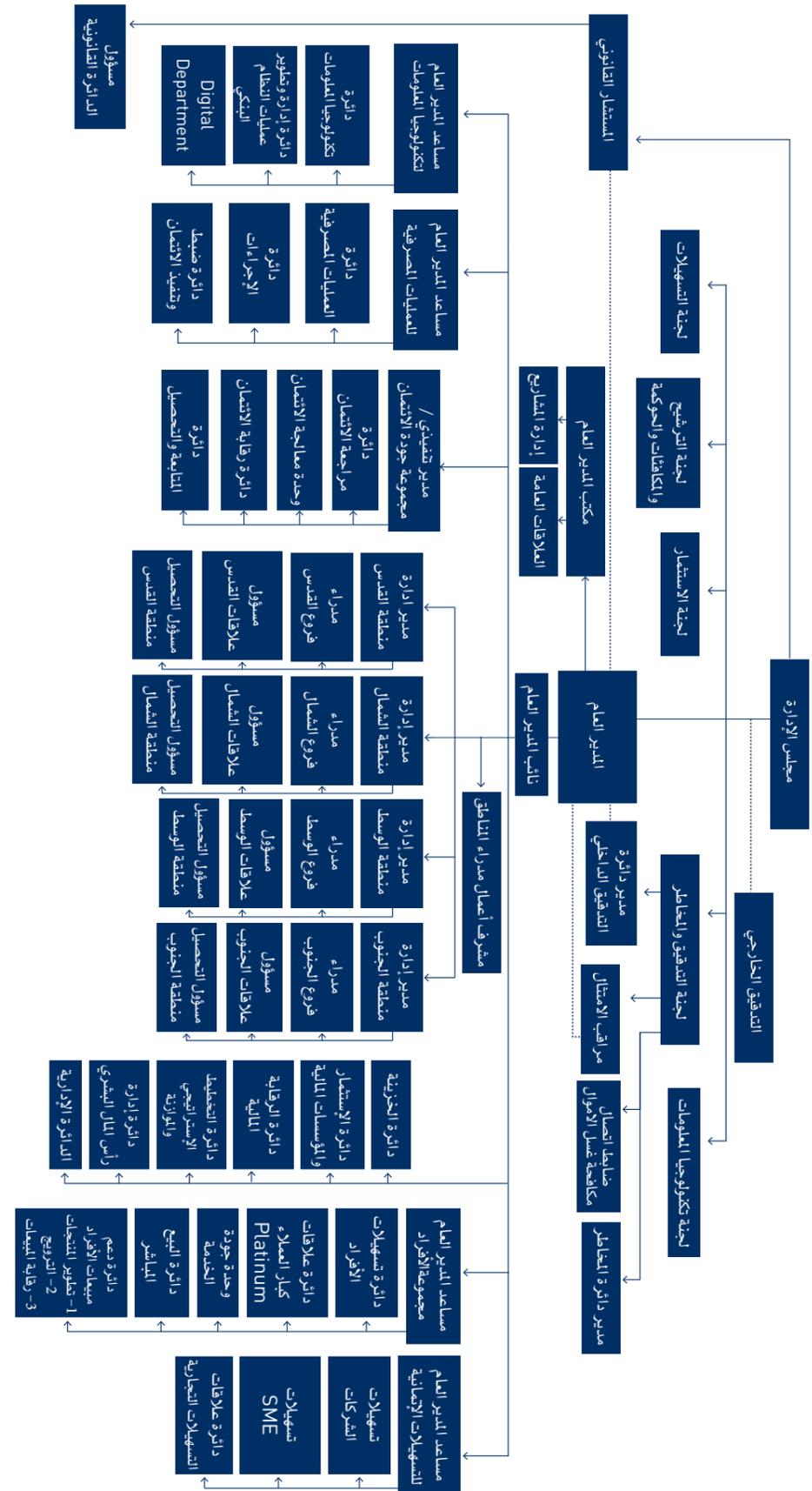


## غسان حمدان

## مدير التدقيق الداخلي

يشغل السيد غسان حمدان منصب مدير التدقيق الداخلي في البنك الوطني برتبة مساعد مدير عام، وكان له دورا بارزا في تأسيس البنك منذ نشأته في العام 2006 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة . تولى حمدان قبل ذلك العديد من المناصب في الإدارة الإقليمية لبنك القاهرة عمان في فلسطين والذي استمر بالعمل فيه لمدة اثني عشر عاما، إذ بدء عمله كمفتشا ليطرقى ويصبح رئيسا لفريق المفتشين وينتهي به الأمر مديرا لدائرة التدقيق الداخلي للبنك في فلسطين. يحمل حمدان شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد في العراق، بالإضافة إلى شهادة مدقق لنظام الجودة ISO، وحصل مؤخرا على شهادة محكم مالي ومصري معتمد من وزارة العدل الفلسطينية.





## سياسة ومنهجية المخاطر

تعمل إدارة المخاطر في البنك الوطني بشكل دائم ومستمر على تحقيق أهدافها والمتمثلة بتحديد وقياس جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك، وبالتالي يقوم البنك بإدارة المخاطر ضمن إطار كلي وذلك استناداً للممارسات والأعراف المتعارف عليها بحيث يتم الفصل ما بين دائرة المخاطر ودوائر الأعمال والعمليات التنفيذية، وبالتالي يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر من خلال دائرة مستقلة تابعة للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال السقوف والنسب المحددة والمعتمدة سواءاً من قبل مجلس الإدارة أو سلطة النقد الفلسطينية، كما يتم التأكد من فعالية الضوابط الداخلية وإجراءات السلامة والأمن التي تعمل على التقليل من التأثير على أنشطة البنك.

وقد تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابة داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه.

كما تقوم الإدارة وبمشاركة دائرة المخاطر في البنك بتحليل القوائم المالية للبنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتحديد حجم المخاطر المختلفة واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها بما ينسجم مع تطلعات الإدارة في تحقيق العوائد الكافية والمناسبة مع الاحتفاظ بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر.

ونشير إلى أنه يتم تطبيق تعليمات سلطة النقد كأحد وسائل قياس المخاطر الممكن التعرض لها من خلال من خلال فحص التحمل Stress Testing المبني على أساس سيناريوهات مفترضة يتم تطبيق أثرها على بيانات البنك خلال فترات زمنية معينة وقياس ردة الفعل الناجم عنها وبالتالي وضع الخطط المناسبة لمواجهتها.

مما سبق تتبع المخاطر منهجية مبنية على أساس وقائي يقوم على أساس الحد من المخاطر قبل وقوعها أي منهج Preventive Action بدلاً من العلاجي Corrective Action. كما أن تطبيق المعيار المحاسبي الجديد (IFRS9) من شأنه تعزيز هذه المنهجية خصوصاً وأن مبدأً على قياس المخاطر والتحوط لها منذ البداية، وبالتالي هذه المنهجية تقوم على أساس منع التهديدات من الحدوث علماً بأن تطبيق متطلبات بازل 2 يتماشى مع هذه المنهجية أيضاً فيما يتعلق في تطبيق الدعامات الثانية Supervisory Review، وفي سبيل تنفيذ ذلك يتم متابعة ومراجعة الضوابط الداخلية ويتم رفع تقارير دورية من قبل دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس



بعد عرضها على الإدارة التنفيذية العليا، حيث يتم من خلال هذه التقارير تناول جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وبيان واقع الحال الخاص بالبنك من خلال هذه التقارير.

وتتلخص المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يلي:

### مخاطر التشغيل:

هي عبارة عن المخاطر التي تحمل خسارة ناجمة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، والانظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية والتي سيتم توضيحها بالتفصيل لاحقاً.

مخاطر التشغيل عبارة عن الإخفاقات في أنظمة المعلومات (التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية)، أو الإخفاق في الرقابة الداخلية والتي تؤدي إلى خسائر غير متوقعة. تظهر مخاطر التشغيل من الفشل في الرقابة المناسبة على عمليات التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية، وبشكل أكثر توسعاً، جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المؤسسة المالية نتيجة الأعمال التي يقوم بها.

هذه المخاطر مرتبطة بالأخطاء البشرية، فشل الانظمة وعدم كفاية الإجراءات والرقابة. وهذه المخاطر يمكن ان تتفاقم في حالات معينة مثل المشتقات المالية بسبب التعقيد في طبيعة هيكليات الدفع واحتساب القيم الخاصة بها.

ويعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطر بأقصى قدر ممكن من خلال التأكد من قوة ومتانة إجراءات وسياسات الضبط بما في ذلك التأكد من الفصل في الصلاحيات والرقابة الشائئية على الأنشطة.

### مخاطر السوق:

طبيعة أنشطة البنك تعرضه إلى مخاطر تتعلق بأسعار الصرف والفاائدة، وفي هذا الإطار يعمل البنك للسيطرة على هذه المخاطر على تنويع استثماراته، كما يتم متابعة مخاطر السوق من خلال التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها الدوائر المختصة ويتم عرضها من خلال الاجتماعات الخاصة بلجنة الموجودات والمطلوبات ALCO.

## مخاطر أسعار الفائدة:

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات اسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على ايرادات البنك ورسماله، حيث ان البنك الوطني يواجه هذه المخاطر من منطلق كونه وسيط مالي ولذلك فان مخاطر اسعار الفائدة قد تتطوي على تهديد كبير لارباح البنك ورسماله الامر الذي يتطلب من البنك ادراه مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات مقبولة من العملات بالنسبة للبنك. وهناك اوجه متعددة من مخاطر سعر الفائدة اهمها اختلاف مواعيد الاستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت واعادة التسعير مقابل سعر فائدة متغير لأصول البنك وخصومة ومراكزه المالية خارج الميزانية.

فالتقلبات في سعر الفائدة طبيعية الحدوث ويمكن ان يكون لها تأثير واضح على ايرادات البنك، فالتغيرات العكسية في اسعار الفائدة تسبب تكاليف فوائد مرتفعة او دخل استثمارات متدني، وبالتالي ارباح منخفضة او حتى خسائر وحجم التعرض للمخاطر يعتمد على مصادر تمويل البنك او المتطلبات الاستثمارية، المخاطر تظهر في اي اعمال تقترض او تستثمر ارسدها في اصول مرتبطة بالفوائد، فالنمو المتطور والمعقد للعمليات والمنافسة التي ظهرت في الاسعار جميعها جعلت مخاطر سعر الفائدة وادارتها حساسة شأنها شأن ادارة المخاطر الائتمانية.

وتتم مراقبتها بشكل دوري من قبل دائرة رقابة الخزينة ومن قبل لجنة الأصول والخصوم التي تعتبر دائرة المخاطر عضواً فيها، ويقوم البنك بقياس مخاطر أسعار الفائدة عن طريق وضع حدود دنيا وحدود عليا لفروق أسعار الفائدة خلال فترات محددة وأيضاً مقابلة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات المخاطر.

## مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، و/ أو المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار تبادل العملات و/ أو المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم العملات بالاعتماد على أسعار الصرف المعومة. يمكن أن تؤثر على قيمة الأصول والخصوم وعلى المركز التافسي للبنك ويمكن أن تقود إلى تحقيق خسائر كبيرة.

مخاطر الصرف الأجنبي هو التعرض الحالي أو المستقبلي للأرباح ورأس المال الناجمة عن حركة معاكسة لأسعار صرف العملات.

تنشأ مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في حالتين:

1. عدم تطابق بين أصول وخصوم البنك بالعملات المختلفة لكل عملة على حدة (بما في ذلك البنود خارج الميزانية).

2. عدم تطابق التدفقات النقدية للعملات.

هذه المخاطر ستستمر إلى حين تغطية المراكز المفتوحة. حيث أن عدم التطابق يمكن أن يظهر من عدة مصادر مختلفة مثل عمليات الصرف الأجنبي وتقديم الخدمات والمتاجرة والاستثمارات. ومقدار المخاطرة عبارة عن حجم التغيرات المحتملة في أسعار الصرف وحجم ومدة التعرض بالنقد الأجنبي.

هذا ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع استراتيجيات للتحوط والتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد.

## مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/ أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الاوقات المحددة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال هياكل تنظيمية تقوم على أساس الفصل بين عمليات المنح والمتابعة ومن خلال وضع سقف وصلاحيات لشروط ومبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (أفراد/ مؤسسات) إضافة إلى السقوف العامة الخاصة بنسب الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة أو المحددة في تعليمات السلطة الرقابية والتي بمجملها تعمل على تقليل والحد من المخاطر الائتمانية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء، ويتبع البنك الأسس التالية في التقليل من مخاطر الائتمان:

- متابعة وضع التركزات الائتمانية لدى البنك للتحقق من عدم وجود أية تجاوزات.
- دراسة أي منتج جديد مقترح تقديمه من حيث المخاطر الخاصة به وتقديم التوصيات.
- مراقبة تصنيف الشركات والأفراد استناداً إلى التصنيف الائتماني المعمول به.

## مخاطر السيولة:

هي المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم مقدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو أن الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة.

تظهر مخاطر السيولة عندما يكون هناك عدم توافق بين آجال

إستحقاق الأصول والخصوم. وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة كما في لمقابلة إلتزاماته، في مثل هذه الحالات لسوء الحظ فإن المبالغ المحصلة من المقترضين هي ستخلق الفرق، لذلك لدى البنك خيار وهو دفع فوائد مرتفعة للحصول على ودائع جديدة من السوق، أو القيام ببيع بعض موجوداته السائلة أو التوجه للسوق المالي للتخلص من بعض موجوداته السائلة لحل هذه المشكلة.

ومن أجل تصادي هذه المخاطر يقوم البنك بالموازنة وباستمرار بين آجال استحقاق الأصول والخصوم بحيث يتوفر لدى البنك وبشكل دائم سيولة نقدية أو أصول مالية سهلة التسييل بدون تحمل خسائر لمواجهة أي طلب على الودائع أو الإلتزامات الاخرى سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

## الالتزام بمعايير الحوكمة

يلتزم البنك الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، ويتجلى ذلك من خلال تطويرنا لدليل خاص بالحوكمة وفقاً لأحدث المعايير المحلية والدولية في هذا المجال وقد تم العمل أيضاً على تعديله بما يتوافق مع الدليل الموحد الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

إن أهم ما ورد في دليل الحوكمة الخاص بالبنك الوطني، وضع هياكل تنظيمية وتحديث سياساته واجراءاته وتطبيق أسس الإفصاح بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة بما في ذلك الالتزام بأخلاقيات العمل لأهمية حماية مصالح البنك بكافة أطراف ذوي المصالح وبالتالي المحافظة على أداء وسمعة البنك لتحقيق ذلك.

وتقوم العلاقة في البنك بين إدارته ممثلة بمجلس إدارته والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين من جهة أخرى وفق إطار عمل يضمن تطبيق أسس نهج الإدارة السليمة والحوكمة في تحقيق أهدافه وتحقيق المنافع المختلفة لأصحاب المصالح بما في ذلك صغار

## الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على المحافظة على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق من خلال الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والكفاية والوقت المناسب وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة، ويتمتع البنك بدرجة تامة بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للشفافية والإفصاح المالي المطلوب كما يحرص البنك:

- أن تكون عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع أطراف السوق وتتيح مجالاً للمقارنة، وأن يتم الإفصاح بواسطة وسائل متعددة منتشرة يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.

المساهمين. ويوفر نظام الحوكمة معلومات تفصيلية ودقيقة في الوقت المناسب حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبنك والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارته واللجان المختلفة المنبثقة عنه تجاه البنك والمساهمين فيه.

وفي هذا الإطار يحرص البنك الوطني على الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة والالتزام بأعلى معايير الكفاءة والدقة في نشاطاته بما يتماشى والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت منسجمة مع أحدث الممارسات الدولية السليمة ووفق توصيات لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة.

كما يقوم البنك بجهود كبيرة لتلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات المصرفية وفق الأسس الحديثة وبطريقة سليمة تضمن تقديمها بطريقة آمنة لأطراف المصالح المختلفة، إضافة إلى مشاركة البنك بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية المختلفة بما يعزز هويته وانتماءه الوطني كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه.

• الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف.

• يقوم البنك بالإفصاح ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من سلطة النقد والمساهمين، والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، ويفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.

• أن تشمل التقارير السنوية للبنك على معلومات كافية ومفيدة بحيث تمكن المستثمرين والمودعين والأطراف الأخرى ذات المصالح من أن يكون لديهم اطلاع جيد على أوضاع البنك.

• يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام.

## أنظمة الضبط والرقابة

يحرص مجلس الإدارة وإدارة البنك للاستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وضابط اتصال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وما يصدر عنهم من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما يسعى البنك للحفاظ على نظام رقابي فعال بما يضمن نزاهة عملياتها من خلال ضمان استقلالية عملها وارتباطها المباشر مع مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عن المجلس.

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق فعالة يساهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، كما يعمل لدى البنك دائرة مراقبة الامتثال وذلك لمراقبة وضمان امتثال دوائر البنك المختلفة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

## التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يساهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، ويساعد ذلك في تحقيق أهدافه والجهات الخاضعة لإشرافه من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز إطار الحوكمة، ويوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. وإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك. كما لها كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب وفيما يلي أهداف ومهام الدائرة الرئيسية:

- تحديد مسؤوليات وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي ومنهجية عملها بشكل واضح بحيث يضمن استقلاليته وموضوعيته ضمن ميثاق التدقيق المعتمد من مجلس الإدارة، وتعميمه على كافة الموظفين.
- تتبع دائرة التدقيق الداخلي للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع نتائج كافة زيارات التدقيق والتحقيقات والتوصيات وإجراءات المتابعة إلى لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يولي البنك اهتمام بدائرة مكافحة غسل الاموال من خلال عملها كنقطة محورية داخل البنك للرقابة على كفاءة النشاطات ذات العلاقة باكتشاف عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ومنع حدوثها اضافة الى تقديم المساعدة والتوجيه للإدارة العليا للتأكد من ان ادارة مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب بكفاءة وفعالية.

يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، وأن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة لما يمثله من مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك وإبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

كما يحرص البنك على وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة البنكية لديه، وأن يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

- إعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية استناداً لمنهج التدقيق المبني على المخاطر بعد اعتمادها من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- الإطلاع غير المشروط أو المحدود والمباشر والسريع على جميع سجلات ومستندات البنك والاتصال بالمسؤولين أو الموظفين والتحرك غير المقيد في جميع إدارات ودوائر وفروع البنك.
- السعي لتقديم قيمة مضافة للإدارة والجهات المعنية، من خلال إعداد تقارير التدقيق الداخلي التي تركز على فرص التطوير والتحسين في الأداء وتسلط الضوء على المخاطر التي قد تعيق الإدارة/ مجلس الإدارة، في تحقيق الأهداف المرجوة.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- تقييم فعالية وكفاءة نظم وضوابط الرقابة الداخلية المعتمدة، بما في ذلك، ضوابط نظم وأمن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصرف، ومدى قدرتها على توفير البيانات والمعلومات بالدقة، والشمولية، و الوثوقية المطلوبة، وفي الوقت المناسب، والمحافظة على الأموال والممتلكات والموجودات الأخرى التي يمتلكها المصرف أو يشرف على إدارتها.
- تقييم الأداء العام للمصرف وفروعه ومدى تنفيذها للخطة والبرامج المعتمدة في المصرف، وتقييم مدى فعاليتها وكفاءتها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لرفع أدائها.

## التدقيق الخارجي

يحرص البنك الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة وأن لا يكون حاصلًا على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة من البنك بالكفالة الشخصية سواء بصفته أو لأزواجهم أو لأولادهم أو لأي منشأة يكونون منفردين أو مجتمعين شركاء فيها بنسبة تعادل 5% من أسهمها فأكثر، أو أعضاء في مجلس إدارتها، وأن لا يكون له منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، أو مع الشركات التابعة للبنك، وأن لا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك، أو لدى الشركات التابعة للبنك.

### مهام المدقق الخارجي:

- يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق والتقييد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وقواعد السلوك المهني في أعمال التدقيق.
- تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS).
- الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
- التقييد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني
- تزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، ويجتمع المدقق

الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

- تقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للبنك، يبين فيه أن مراجعته وتدقيقه لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وإبداء رأيه في مدى عدالة البيانات المالية للبنك للفترة المالية التي قام بتدقيقها، وأنها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف والإجابة على ما يخصه من استفسارات للمساهمين
- تقديم تقرير لسلطة النقد ونسخة عنه لمجلس إدارة البنك خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي:
  1. أية مخالفات لأحكام قانوني المصارف وسلطة النقد والتشريعات الأخرى السارية والتي ارتكبها البنك خلال السنة المالية التي تم مراجعة وتدقيق بياناتها.
  2. رأي المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك.
  3. رأي المدقق الخارجي بشأن مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات.
  4. التحقق من عدالة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق

## سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب ( AML & CTF )

يحرص البنك الوطني على العمل ضمن الأطر القانونية الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمستمدة من القانون الفلسطيني رقم 20 والمحدث عام 2015، ويطبق كذلك التعليمات والأنظمة الصادرة بالخصوص من قبل وحدة المتابعة المالية وسلطة النقد الفلسطينية ومجموعة العمل المالي " FATF ". وقد اعتمد البنك سياسة خاصة لمكافحة هذه الظاهرة ومنع إتمام أي عملية محتملة من خلاله، وذلك في ظل ازدياد خطر عمليات غسل الأموال وتنوع أساليبها مع التقدم التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي وحفاظاً على سمعة البنك على المستوى المصرفي المحلي والعالمي. استحدثت البنك الوطني وبحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية دائرة مستقلة لمكافحة غسل الأموال والتي تقوم برفع تقارير دورية حول التدابير التي يتخذها المصرف للحد من هذه الظاهرة، كما تقوم دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمتابعة العمليات المالية والمصرفية أولاً بأول للتأكد من مدى التزام الفروع بحثيائتها حيث يتم مراجعة الإجراءات الذي يقوم بها كل فرع لتحقيق من مدى التزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال، وفي حال وجود أي عمليات مشبوهة يتم التبليغ عنها للجهة المسؤولة حسب القانون الفلسطيني وهي وحدة المتابعة المالية.

## قاعدة اعرف عميلك ( KYC )

استكمالاً لسياسة مكافحة غسل الأموال، واستناداً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة (2015) وحرصاً من البنك الوطني على ضمان التطبيق الأمثل للممارسات الفضلى بهذا الخصوص محلياً وعالمياً، تقوم دائرتي الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمراقبة الالتزام بالإجراءات التطبيقية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالعملاء قبل وبعد فتح الحسابات وطريقة توثيق هذه الحسابات والغرض من فتحها وتصنيفها بحسب درجة المخاطر المتوقعة الأمر الذي من شأنه أن يرسم تصوراً عن طبيعة نشاط العملاء ويعزز من فاعلية العملية الرقابية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة بخصوص طبيعة التعامل معهم في مختلف المجالات.

يتم العمل بشكل دائم على تحديث بيانات العملاء، حيث يتم فحص مدى الدقة والفاعلية في تحديث بيانات العملاء، وذلك بهدف تأكيد حضور العملاء وتعزيز اليات تواصل معهم.

## أحكام السرية المصرفية

يلتزم البنك الوطني بأحكام السرية المصرفية من خلال السياسات المعتمدة والمعممة على كافة الموظفين بغض النظر عن رتبته الوظيفية، حيث يحظر إعطاء أي بيانات أو معلومات أو كشوفات عن حسابات العملاء وبياناتهم الشخصية الموجودة في سجلات البنك بطريقه مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية مسبقة من صاحب الحساب أو بقرار من جهة قضائية مختصة حسب القانون الفلسطيني أو الجهات الرقابية المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية.

## الامتثال



يلتزم البنك الوطني بكافة القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والقانون الفلسطيني، ويعمل بشكل دائم على تحديث سياساته وإجراءاته الداخلية لموائمتها مع الإصدارات الجديدة الواردة من الجهات الملزمة للبنك، ومن ثم متابعة تطبيقها. كما ويقوم البنك بمتابعة ودراسة الممارسات الفضلى العالمية للمحافظة على سمعة طيبة بين البنوك محلياً وعالمياً.

تختص دائرة الامتثال بفحص وتقييم امتثال البنك للسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من قبل إدارة البنك الوطني والمتماشية مع قوانين وتعليمات المشرع، وتقييم المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال لها ومدى تأثير ذلك على المصرف، وفي حال اكتشاف أي أخطاء يتم متابعتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

تقوم دائرة الامتثال كذلك بإصدار سياسات وإجراءات تتطلب الاستفسار عن معلومات تفصيلية من العملاء والعمل على متابعة عملية تحديث بياناتهم من قبل الفروع بشكل مستمر، وذلك لحماية البنك والمساهمين والعملاء بشكل خاص من التعرض لأي تبعات قانونية قد تؤدي إلى تصنيف العملاء أو البنك ضمن القوائم غير الملتزمة.

وامتثالاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بدليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، يسعى البنك لتطبيق هذه القواعد والممارسات ابتداءً من مجلس إدارته إلى كافة الدوائر المختصة في البنك.

تعد دائرة الامتثال كذلك، وجهة عملاء البنك في تقديم الشكاوى والمقترحات وذلك بهدف تحقيق أعلى درجات الرضا عند العميل بالخدمات المصرفية المقدمة له، وتعمل دائرة الامتثال على استقبال الشكاوى وحلها بما ينسجم مع التعليمات بما فيه مصلحه للعميل.

## قانون الامتثال الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية ( FATCA )

يلتزم البنك الوطني بتطبيق قانون الامتثال الضريبي "فاتكا" بشكل تدريجي وحسب إطار زمني محدد، وهو قانون أمريكي يهدف أساساً إلى منع التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال استخدام المؤسسات المالية غير الأمريكية وأدوات الاستثمار في الخارج.

يتم تطبيق قانون "فاتكا" على العملاء سواء أفراد أو كيانات بناء على التصنيفات التالية:

- العملاء الذين يحملون الجنسية الأمريكية سواء بال ميلاد أو من خلال المواطنة والتجنس.
- العملاء الذين لديهم البطاقات الخضراء الأمريكية/ الإقامة.
- العملاء الذين يدفعون ضريبة بشكل مباشر لمصلحة الضريبة الأمريكية IRS
- الكيانات الأمريكية الأصل.
- الكيانات غير الأمريكية التي يمتلك أغلبها شخص/أشخاص أمريكيون.

أما بخصوص قانون ( FATCA ) فالبنك الوطني مسجل رسمياً للالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي بموجب الاتفاقية الرسمية، وبموجب السياسات والإجراءات المعتمدة.

## سياسة التأهيل والتدريب



تستند عمليات بناء وتطوير قدرات موظفي البنك من الأهمية الخاصة التي يوليها البنك لرفعة خدماته وطرائق تقديمها للعملاء، ولغرض تطوير قدرات الكادر البشري للحفاظ على مستوى كفاءة في تقديم تلك الخدمات، فإن البنك يتبنى سياسة التطوير المستمر لكادره بما يضمن تحسين مستوى رضى عملائه، والمتنفعين من خدماته.

عمل البنك على تطوير خطة تدريبية لموظفيه مبنية على الاحتياجات، وقد هدفت الخطة إلى بناء وتطوير المعارف، والمهارات الفنية للموظفين، تعزيزاً لاستجابة الخدمات لمصالح واحتياجات العملاء. وقد اعتمدت الخطة التدريبية على خطة البنك الاستراتيجية وعكست رؤيته، ورسالته، وعكست احتياجات مختلف المستويات الوظيفية بنهج اتصل في ربط النشاطات التدريبية بمرودات عملية على طبيعة الخدمة واليات تقديمها، وليس كمشايط مجرد.

وفي ذات السياق فقد اعتمدت دائرة رأس المال البشري تلك الخطة باعتبار الكادر البشري هو أحد أهم صور الاستثمار، وإن التطوير المستمر على قدرات هذا الكادر يساهم بشكل غير محدود في زيادة الحصة السوقية للبنك الوطني. وقد اتصفت الخطة التدريبية بوصفها احد ركائز اسناد الكادر البشري وحافزه الأول في التطور، فقد تم ربط الخطة التدريبية بالجدارات "Competencies" المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية للبنك.

عمل البنك من خلال دائرة رأس المال البشري في العام 2018 على تنفيذ (89) نشاطاً تدريبياً، موزعة على مختلف المسارات الوظيفية، ومنها (49) استهدفت موظفي الإدارة العامة، و(40) نشاطاً تدريبياً استهدفت موظفي الفروع، وقد شارك في هذه النشاطات، (630) موظف، (170) موظف من الإدارة العامة، و(460) من موظفي الفروع.

وقد تركزت مجالات التدريب والتطوير خلال العام 2018 على قطاع الاعمال وتعزيز معارف موظفي الفروع بالمنتجات البنكية (Product Knowledge)، بالإضافة الى تدريب الموظفين الخريجين الجدد بدون خبرة مصرفية سابقة، وحديثي التعيين

على منتجات وخدمات البنك، لحوالي 300 ساعة تدريبية نظرية وعملية.

هذا وقد تم عقد عدة برامج تدريبية تختص بالمهارات الادارية والقيادية لمدراء ومسؤولي الفروع وتزويدهم بالمهارات المتصلة برفع مستوى جودة الخدمة، والتميز بخدمة العملاء، الى جانب عدد من الانشطة والبرامج التدريبية المتخصصة والنوعية للدوائر الرقابية والحصول على الشهادات المهنية لموظفي ومسؤولي هذه الدوائر كدائرة الامتثال ودائرة المخاطر ودائرة التدقيق الداخلي.

خلال العام 2018 تم التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات ودوائر العمليات المصرفية ودائرة النظام البنكي، من خلال عدد من الانشطة التدريبية المتخصصة عبر استقدام مدربين خارجيين، او تمكين موظفي ومسؤولي هذه الدوائر من حضور تلك الانشطة في الخارج، او من خلال المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وذلك للاسهام في صقل معارف المشاركين ومهاراتهم، ولتمكينهم من الوقوف على الخدمات التكنولوجية في العالم.

وفي إطار سعي دائرة رأس المال البشري لتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، تم تنظيم تدريب للنوع الاجتماعي في بيئة العمل، لمختلف المستويات الادارية من الادارة العامة والفروع، وقد تم اعتماد تدريب النوع الاجتماعي كبرنامج تدريبي للموظفين.

في غضون العام 2018 تم مشاركة عدداً من الموظفين ببرنامج الزمالة مع بنك الاتحاد في الاردن، حيث تلقى الموظفين تدريباً في دوائر مختلفة في بنك الاتحاد، بما في ذلك تمكين موظفي البنك من الاطلاع على اجراءات واليات عمل لبنك الاتحاد كترسيماً لتوطيق خبرات جديدة لديهم.

لقد انتهجت دائرة رأس المال البشري التواصل مع الموظفين وعقد اجتماعات دورية معهم لمناقشة خطط المسار الوظيفي وخطط الاحلال الوظيفي، ومناقشتهم بالمنتجات والخدمات الخاصة بالبنك والاستماع الى اقتراحاتهم، وتغديتهم المعلوماتية العكسية.

المهارات  
الادارية  
والسلوكية  
واعداد  
وتأهيل  
الموظفي  
الجدد



170  
مشارك



15  
دورة

تكنولوجيا  
المعلومات  
والعمليات  
المصرفية



45  
مشارك



20  
دورة

الرقابة  
والتدقيق  
الداخلي  
والامتثال  
والمخاطر



20  
مشارك



12  
دورة

الأعمال  
المصرفية



395  
مشارك



42  
دورة

## سياسة منح المكافآت والحوافز

1. تتضمن هذه السياسة أحكام منح المكافآت السنوية وتعليمات تقييم الاداء السنوي والخطوات التنفيذية المتبعة.
2. إن عملية تقييم الاداء تراكمية وتشاركية يمكن من خلالها تحديد مدى كفاءة وفعالية الموظف خلال فترة زمنية محددة وفقاً للمعايير والاهداف المحددة والمتفق عليها مسبقاً من خلال منهجية بطاقات الداء المتوازن.
3. تم تطوير هذه السياسة بناء على الممارسات العالمية الموصى بها في هذا المجال وبما يتناسب وخصوصية العمل في فلسطين.

## الهدف من هذه السياسة

1. تحقيق مبادئ الشفافية والحوكمة التي يتبناها البنك الوطني في ما يخص سياسات تقييم الاداء ومنح المكافآت المالية السنوية.
2. توفير مرجع لمجلس إدارة البنك الوطني وموظفي الادارة العليا فيما يتعلق بسياسات تقييم اداء موظفي البنك الوطني والمكافآت المالية السنوية.
3. الموضوعية والعدالة في تقييم أداء موظفي البنك من خلال ربط الاداء الفردي بالاداء المؤسسي باستخدام منهجية الاداء المتوازن Balanced Scorecards BSC
4. التوافق مع قانون العمل وتعليمات سلطة النقد عبر وضع اجراءات تقييم الاداء وتحديد المكافآت المالية السنوية.



## التحصيل العلمي للعاملين في البنك

يفتخر البنك الوطني بكادره البشري الذي يتصف بكونه كادر شاب، ويعمل البنك على الاستثمار الدائم بهذا الكادر، وتطويره، ورفعته بشكل دائم بالتطورات العلمية في شتى المجالات.

التحصيل العلمي لموظفي البنك الوطني كما بتاريخ 2018-12-31 جاء كآتي:

ماجستير	دكتوراه
28	1
دبلوم	بكالوريوس
35	456
ثانوية عامة وما دون	
72	



## العاملين في البنك

بلغ عدد موظفي البنك 592 موظفاً وموظفة كما بتاريخ 2018-12-31 موزعين على الإدارة العامة والفروع على النحو التالي:

الإدارة العامة / رام الله	فرع دير جريز	فرع رفيديا
271	8	24
فرع رام الله	فرع الخليل	فرع عقربا
21	26	9
فرع الماصيون	فرع بيت لحم	فرع حزما
19	19	9
فرع الرام	فرع دورا	فرع البلاتينوم
16	13	9
فرع الميدان	فرع جنين	فرع روابية
27	21	10
فرع ضاحية البريد	فرع نابلس	فرع عرابة
23	27	10
فرع سنجل	فرع طولكرم	المجموع
10	20	592

## ملكية أعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا لأسهم البنك وذوي الصلة كما بتاريخ 2018/12/31

الاسم	الصفة	عدد الاسهم المملوكة له شخصياً	الاسهم ذات علاقة
طلال كازم عبدالله ناصر الدين	رئيس مجلس الادارة	50,000	6,405,667
عمر منيب رشيد المصري	نائب رئيس مجلس الادارة	2,400,000	18,654,803
دينا منيب رشيد المصري	عضو مجلس ادارة	50,000	
عصام حليم جريس سلفيتي	عضو مجلس ادارة	-	7,500,000
نمر" محمد سمير" نمر عبدالواحد	عضو مجلس ادارة	1,050	-
غريس كنعان داود معدي	عضو مجلس ادارة	50,889	
عزيز محمود مصطفى عبدالجواد	عضو مجلس ادارة	50,000	
كمال اسماعيل محمد ابوخيجه	عضو مجلس ادارة	50,000	
احمد راغب نادر الحاج حسن	المدير العام	19,536	11,500
عساف محمود مصطفى بلدي	مساعد المدير العام للخدمات المساندة	2,766	-
راتب باسم راتب محيسن	امين سر مجلس الادارة والمستشار القانوني	1,500	1099
المجموع		2,675,741	32,573,069

## المعاملات مع جهات ذات العلاقة "وفق البيانات المالية غير الموحدة"

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية كما يلي:

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد	2017	2018
تسهيلات ائتمانية مباشرة	25,201,350	21,500,568
ودائع	27,474,268	27,709,241
تأمينات نقدية	4,409,941	6,240,951
عناصر قائمة الدخل الموحد		
فوائد وعمولات دائنة	1,177,815	1,624,722
فوائد وعمولات مدينة	410,290	610,619
بنود خارج قائمة المركز المالي		
اعتمادات وكفالات	5,314,277	4,913,991
سقوف ائتمانية غير مستعملة	5,371,801	8,582,434

## ملخص منافع الادارة العليا 2018 (بالدولار الأمريكي) "وفق البيانات المالية غير الموحدة"

حصة الادارة العليا من الرواتب والمصارف المتعلقة بها	1,500,160
• المدير العام	415,108
• الادارة العليا	1,085,051
حصة الادارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة	121,062
• المدير العام	33,963
• الادارة العليا	87,099
نفقات مجلس الادارة	300,000

## مدقق الحسابات

ارنست ويونغ- رام الله- الماصيون- عمارة باديكو هاوس / الطابق السابع - هاتف 2421011-02 صندوق بريد 1373.

## الأتعاب المهنية التدقيق الخارجي "وفق البيانات المالية غير الموحدة"

بلغت الاتعاب المهنية والتدقيق الخارجي 177,979 دولار امريكي خلال عام 2018

## نشاط التداول على أسهم الشركة

بلغ عدد المساهمين 9,177 كما بتاريخ 31/12/2018 مساهم، كما بلغ حجم التداول 6,787,730 دولار أمريكي خلال العام 2018 دولار مقسمة على 3,512,272 سهم وكانت عدد العقود المنفذة خلال نفس الفترة 711 عقد.

أعلى سعر تداول 2018	أدنى سعر تداول 2018	سعر الإغلاق 2018	سعر الإغلاق 2017	نسبة التغير %
USD 2.00	USD 1.62	USD 1.70	USD 1.84	-7.61 %

## الأرباح والخسائر مع حقوق المساهمين وأسعار الاوراق المالية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
9,204,749	7,402,240	5,441,591	4,438,380	3,600,243	2,021,100	568,262	صافي الربح بعد الضريبة
%5.00	%5.00	%5.00	%0	%0	%0	%0	قيمة الارباح الموزعة نقداً
%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	قيمة الارباح الموزعة على شكل اسهم مجانية
97,567,177	92,495,563	89,819,078	80,010,532	54,966,018	51,321,193	29,875,642	صافي حقوق المساهمين
1.84	1.90	1.59	1.29	1.17	0.90	0.77	اسعار اغلاق الاوراق المالية

## المخاطر

لا يوجد مخاطر محتملة من الممكن ان يتعرض لها البنك من خلال السنة المالية اللاحقة والتي من شأنها التأثير المادي على البنك.

## الغرامات والعقوبات المفروضة على المصرف خلال العام 2018 "وفق البيانات المالية غير الموحدة"

بلغت قيمة الغرامات المفروضة على البنك خلال العام 2018 ما قيمته 61,403 دولار أمريكي.

## الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين او عملاء رئيسيين محلياً او خارجياً يشكلون 10% فاعلي من اجمالي المشتريات و/او المبيعات للشركة.

## الامتيازات

لا يوجد اية حماية حكومية او امتيازات تتمتع بها الشركة او أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة او غيرها. كما لا يوجد أي براءات اختراع او حقوق امتياز حصلت عليها الشركة.

## العمليات غير المتكررة

لا يوجد أي أثر مالي ذو طبيعة غير متكررة خلال السنة المالية المنتهية 2018 ولم تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي، ولكن التباين الملحوظ في نسب النمو في المركز المالي وقائمة الدخل للشركة هو ناتج عن توحيد البيانات المالية للبنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وبالتوافق مع المدقق الخارجي للبنك.

## مسؤوليتنا الاجتماعية



ينظر البنك الوطني إلى المسؤولية المجتمعية بطريقة مغايرة، حيث أنها لا تقتصر فقط على التبرع بنسبة مقطوعة من صافي أرباحه لخدمة قطاعات معينة من المجتمع، وإنما وانطلاقاً من مواطنة البنك الوطني وتشكيله عاموداً من أعمدة الاقتصاد الفلسطيني يندرج تحت مسؤوليته الاجتماعية المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد المحلي إلى الأمام، وخدمة كافة فئات المجتمع بتطوير منتجات مسؤولة تلبى وترتكز على تقديم الحاجات المالية الفعلية لكل قطاع على حدا، بالإضافة إلى مسؤوليته تجاه البيئة التي تعد احد الأعمدة الهامة لبرنامج مسؤوليته الاجتماعية ليشكل ما يقدمه حلقة متكاملة تسهم في تنمية المجتمع الفلسطيني بشكل فاعل ومستدام.

بلغت مساهمات البنك المجتمعية حسب البيانات المالية الموحدة 711,309 ألف دولار للعام 2018، مقسمة على القطاعات التالية:



## الإجمالي



**711,309**

## رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة


**5**

**3,400.00**

**عدد الشراكات المؤسسية**

**مبلغ المساهمة (\$)**



حملة التوعية بأهمية الكشف المبكر عن مرض سرطان الثدي التي جابت محافظة القدس لنشر التوعية بالمرض.



تكريم البنك الوطني من قبل مركز دنيا التخصصي لأورام النساء على دعمه المستمر لنشر التوعية بأهمية الكشف المبكر عن مرض سرطان الثدي.

ومن خلال التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي تم عقد لقاءات توعية من قبل مستشارة UN Women المعتمدة من منظمة العمل الدولية اعتدال الجريري مع موظفي البنك على عدة مستويات للتوعية بدور المرأة ومفاهيم النوع الاجتماعي تعزيزاً لمبدأ المساواة.



## تمكين المرأة الفلسطينية

للعام الرابع على التوالي، يشكل تمكين المرأة الفلسطينية قطاعاً هاماً وعموداً أساسياً في برنامج مسؤولية البنك المجتمعية، حيث خصص البنك الوطني جزءاً من مساهماته المجتمعية للتركيز على تمكين المرأة الفلسطينية تماشياً مع توجهاته بعد إنطلاقه لبرنامج "حياتي" الذي يهدف إلى تمكينها اقتصادياً.

جانباً من المساهمات لتمكين المرأة الفلسطينية، شملت حفلاً خيرياً لدعم طالبات جامعيات محتاجات، والتوعية بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي في حملة أكتوبر الوردي والتي ركزت على محافظة القدس، بالإضافة إلى تكريم المرأة العاملة في يوم المرأة العالمي ومساهمات أخرى عديدة في تمكين المرأة عن طريق دعم تعليمها.



جانب من حفل الإفطار الخيري الذي نفذته البنك لدعم طالبات محتاجات في الجامعات الفلسطينية



جانب من البازار النسوي الذي نفذته البنك للترويج للمنتجات النسوية

## المساهمة في تنمية قطاع التعليم

بعد إطلاق البنك الوطني لبرنامج "قدوتي" الخاص بأهل التعليم، ولإيمان البنك بأهمية التعليم في تطوير أي مجتمع، خصص جانبا من ميزانية المسؤولية الاجتماعية لتنمية هذا القطاع الهام بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بالإضافة الى تقديمه للعديد من المساهمات لمدارس وجامعات وكليات في مختلف المناطق.



## التثقيف المصرفي

واظب البنك الوطني خلال العام 2018 على عقد لقاءات توعوية استكمالاً لدوره بنشر التوعية المصرفية للمرأة الفلسطينية تحديداً ولكافة فئات المجتمع بشكل عام، حيث استمر البنك بتقديم التثقيف المصرفي عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، عن طريق عرض فيديوهات توعوية مصورة اسبوعياً على مدار العام تستهدف شروحات لموضوعات مصرفية مختلفة، لزيادة معرفة ووعي المجتمع بتفاصيل هذه الخدمات وبالتالي اخذ قراراتهم المالية والمصرفية بشكل أكثر صواباً.



كما ساهم البنك بدعم تنظيم أول ندوة تثقيفية من نوعها في الضفة الغربية حول التجارة الالكترونية وأهميتها وكيفية تحقيق دخل اضافي منها، حيث حضرها مئات المهتمين والمهتمات من الموظفين وربات المنازل والتجار. وخلال الندوة تم تقديم شرح من قبل البنك حول آلية استخدام البطاقات الائتمانية لهذا النوع من التجارة.



## جانب من مساهمات البنك الوطني الاجتماعية للعام 2018



رعاية مهرجان التسوق في جنين 2018



تمويل أول رحلة لطلبة برنامج Rhodes من جامعة Oxford البريطانية إلى فلسطين



## الشبكة المصرفية

### فرع جنين

مجمع ابو السباع التجاري  
هاتف: 04-2502931  
فاكس: 04-2502930  
ص . ب . 195

### فرع دورا

شارع يافا، مجمع كاظم الشريف التجاري  
هاتف: 02-2281871  
فاكس: 02-2281870  
ص . ب . 2022

### فرع رفيديا

نابلس، رفيديا - الشارع الرئيسي  
هاتف: 09-2354101  
فاكس: 09-2354110  
ص . ب . 200

### فرع حزما

الشارع الرئيسي  
هاتف: 02-2353370  
فاكس: 02-2353371  
ص . ب . 1

### فرع ضاحية البريد

بيت حنينا، القدس  
هاتف: 02-2348970  
فاكس: 02-2348971  
ص . ب . 60376

### فرع سنجل

بلدة سنجل، شارع البلدية  
هاتف: 02-2808070  
فاكس: 02-2808071  
ص . ب . 1

### فرع عقربا

وسط البلد  
هاتف: 09-2597641  
فاكس: 09-2597640  
ص . ب . 13

### فرع الخليل

شارع السلام  
هاتف: 02-2216222  
فاكس: 02-2216231  
ص . ب . 313

### فرع بيت لحم

شارع القدس، الخليل  
هاتف: 02-2771370  
فاكس: 02-2771371  
ص . ب . 633

### فرع عرابة

جنين - عرابة  
هاتف: 04-2469870  
فاكس: 04-2469871  
ص . ب . 195

### فرع روابي

المركز التجاري، مدينة روابي  
هاتف: 02-2825171  
فاكس: 02-2825172  
ص . ب . 700

### فرع طولكرم

شارع الشهيد ياسر عرفات، عمارة كتانة  
هاتف: 09-2696980  
فاكس: 09-2696981  
ص . ب . 63

### فرع بلاتينوم

شارع يافا، رام الله  
هاتف: 02-2947350  
فاكس: 02-2986417  
ص . ب . 700

### فرع الماصيون

دوار محمود درويش، مبنى الإدارة العامة  
هاتف: 02-2977731  
فاكس: 02-2977730  
ص . ب . 700

### فرع دير جريز

بلدة دير جريز، الشارع الرئيسي  
هاتف: 02-2899781  
فاكس: 02-2899786  
ص . ب . 700

### فرع نابلس

شارع عمان، عمارة ترست  
هاتف: 09-2380802  
فاكس: 09-2380801  
ص . ب . 13

### الإدارة العامة

رام الله، الماصيون، دوار محمود درويش  
هاتف: 02-2946090  
فاكس: 02-2946114  
ص . ب . 700، رام الله، فلسطين

## الفروع

### فرع رام الله

شارع الارسال، عمارة الماسة  
هاتف: 02-2978700  
فاكس: 02-2978701  
ص . ب . 700

### فرع الميدان

دوار ياسر عرفات، رام الله  
هاتف: 02-2983311  
فاكس: 02-2983310  
ص . ب . 700

### فرع الرام

الشارع الرئيسي  
هاتف: 02-2348920  
فاكس: 02-2348921  
ص . ب . 1

## شبكة الصراف الآلي



### محافظة نابلس

- فرع نابلس، شارع عمان
- فرع رفيديا، الشارع الرئيسي
- المركز التجاري، وسط البلد
- فرع عقربا، مقر الفرع، وسط البلد

### محافظة جنين

- فرع جنين، مجمع ابو السباع التجاري
- عرابة، مقر فرع عرابة
- حرم الجامعة العربية الامريكية
- شارع الامير فيصل (شارع المكاتب)

### محافظة بيت لحم

- فرع بيت لحم، شارع القدس - الخليل
- شارع المهدي، مقابل قاعات نيسان
- بيت جالا، مقابل بلدية بيت جالا
- بيت ساحور، سوق الشعب

### محافظة القدس

- فرع الرام، الشارع الرئيسي
- فرع ضاحية البريد، بيت حنينا
- فرع حزما، الشارع الرئيسي

### محافظة طولكرم

- فرع طولكرم، عمارة كتانة

### محافظة رام الله والبيرة

- فرع الماصيون، مبنى البنك الوطني، بجانب ميدان محمود درويش
- فرع الميدان، ميدان ياسر عرفات، رام الله
- فرع رام الله، شارع الارسال، عمارة الماسة
- فرع بلاتينيوم، شارع يافا
- دير جرير، مقر فرع دير جرير، الشارع الرئيسي
- بلازا مول، البيرة، البالوع
- سوبرماركت الجاردنز، حي الطيرة
- محطة عطاري وعليان للمحروقات، المنطقة الصناعية، شارع بيتونيا
- محطة السويس للمحروقات، شارع رام الله - القدس
- شركة بيرزيت للأدوية، منطقة رام الله الصناعية
- بيرزيت، سوبر ماركت حرب، الشارع الرئيسي
- مقر شركة جوال، البيرة، البالوع
- شارع السهل، رام الله التحتا، مقابل مدرسة الكاثوليك
- فرع سنجل، شارع البلدية

### مدينة روابي

- فرع روابي، المركز التجاري

### محافظة الخليل

- فرع الخليل، شارع السلام
- سوبر ماركت برفو، شارع عين سارة
- فرع دورا، شارع يافا

### محافظة أريحا

- محطة الهدى للمحروقات، الشارع الرئيسي

# ماستر كارد الوطني للجميع

بطاقات مصرفية  
تلبى جميع احتياجاتكم



## شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين

- توزيع التقرير السنوي للمساهمين من خلال مقر الإدارة العامة وفروع البنك في المناطق المختلفة وكذلك من خلال البريد.
- من خلال الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يتم نشر البيانات والتقارير الإدارية والمالية.
- من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالي الفلسطيني وموقع هيئة سوق رأس المال، حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي.
- من خلال الإعلان في الصحف المحلية.

للمزيد من الاستفسار يمكنكم التواصل مع قسم شؤون المساهمين في البنك الوطني من خلال التالي:

البنك الوطني - الإدارة العامة  
رام الله - الماصيون - ميدان محمود درويش

هاتف: 02-2946090      داخلي: 447 و 215

فاكس: 02-2946116

البريد الإلكتروني: ir@tnb.ps



## القوائم المالية

إجراءات التدقيق	أمر التدقيق الهام
<p>تتضمن إجراءات التدقيق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>فهم لطبيعة محافظ التسهيلات والتمويلات الائتمانية للبنك بالإضافة إلى فحص نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.</li> <li>دراسة وفهم سياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.</li> <li>تقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك، مع التركيز بشكل خاص على ملامته مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).</li> <li>لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات والتمويلات بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> <li>مدى ملاءمة مراحل التصنيف (المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة).</li> <li>مدى ملاءمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها.</li> <li>مدى ملاءمة احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.</li> <li>صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</li> <li>تقييم مدى ملاءمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل، للتعرضات التي انتقلت بين المراحل، بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.</li> <li>إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات المنتدبة بشكل فردي بالإضافة إلى فهم آخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية الموحدة والمركز المالي الموحد وإذا كان هناك أي جنولة أو هيكلية.</li> <li>فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتوفرة.</li> <li>قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملاءمتها مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إفصاحات رقم (٣) و (٥) و (٦) و (٨) و (١٠) و (٤٣) في القوائم المالية الموحدة.</li> </ul> </li> </ul>	<p><b>مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:</b></p> <p>يعتبر هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>تشكل التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة جزءاً كبيراً من موجودات البنك، وهذالك احتمالية لعدم دقة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة نظراً لأهمية المعايير المستخدمة في تصنيف التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).</p> <p>بلغ مجمل رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للبنك ١,٣٥٧,٤٤٦,٤١٨ دولار أمريكي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٢٦,٢١٥,٦٨٩ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.</p> <p>تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية الموحدة كما هو مبين في إيضاح رقم (٣) في القوائم المالية الموحدة.</p> <p>قام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية بتاريخ التطبيق الإلزامي للمعيار في ١ كانون الثاني ٢٠١٨، حيث قام البنك في ذلك التاريخ بتقييم متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومحاسبة التحوط والتعديلات المتعلقة بالتصنيف والقياس للأدوات المالية، بأثر رجعي دون تعديل أرقام المقارنة. نتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) تعديلات على الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية بمبلغ ٩,٣٩٦,٩٠٢ دولار أمريكي كما هو مبين في إيضاح رقم (٣) في القوائم المالية الموحدة.</p>

## تقرير مدقق الحسابات المستقل

### إلى مساهمي شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

#### الرأي

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لشركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) وشركائه التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

#### أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلياً الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لمجلس الإدارة عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ - الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦



**إرنست ويونغ**

أحمد ماهر أبو شعبان

رخصة رقم ١٩٩٨/١٥٥

٢٧ آذار ٢٠١٩

رام الله - فلسطين

## المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٨

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٨ باستثناء القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٨ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبيد أي تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهرية.

## مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة.

## مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرياً إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.

## شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة المركز المالي الموحدة  
كما في 31 كانون الأول 2018

إيضاح	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
<b>الموجودات</b>		
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	446,653,197	191,019,550
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,343,503	95,787,735
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,811,221	496,940
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,327,001,463	653,847,526
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	16,509,778	13,011,332
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	56,386,136	43,700,954
استثمار في شركات حليفة	11,450,784	3,767,516
استثمارات عقارية	12,371,257	-
عقارات وآلات ومعدات	43,243,046	14,250,140
مشاريع تحت التنفيذ	1,639,918	554,407
موجودات غير ملموسة	33,351,646	5,106,971
موجودات ضريبية مؤجلة	1,277,577	778,606
موجودات أخرى	61,651,344	57,077,685
مجموع الموجودات	<b>2,204,690,870</b>	<b>1,079,399,362</b>
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>		
المطلوبات		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	158,744,321	95,784,822
ودائع العملاء	1,608,238,364	742,875,727
تأمينات نقدية	108,442,093	65,908,451
أموال مقترضة	44,391,145	37,482,759
قروض مساندة	40,000,000	16,500,000
مخصصات متنوعة	13,101,634	3,255,103
مخصصات الضرائب	3,599,718	1,326,170
مطلوبات أخرى	40,312,999	18,699,153
مجموع المطلوبات	<b>2,016,830,274</b>	<b>981,832,185</b>
<b>حقوق الملكية</b>		
رأس المال المدفوع	75,000,000	75,000,000
علاوة إصدار	564,451	564,451
احتياطي إجباري	4,559,533	3,616,656
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	2,251,463	10,406,302
احتياطي التقلبات الدورية	5,216,291	4,933,148
احتياطي القيمة العادلة	(5,123,395)	(4,339,168)
أرباح مدورة	10,616,781	7,385,788
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	93,085,124	97,567,177
حقوق جهات غير مسيطرة	94,775,472	-
صافي حقوق الملكية	187,860,596	97,567,177
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	<b>2,204,690,870</b>	<b>1,079,399,362</b>

## شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة الدخل الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

إيضاح	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	45,702,312	43,046,452
الفوائد المدينة	(18,639,531)	(14,858,161)
<b>صافي إيرادات الفوائد</b>	<b>27,062,781</b>	<b>28,188,291</b>
صافي إيرادات التمويل والاستثمار	34,162,287	-
صافي إيرادات العمولات	14,844,677	5,680,248
<b>صافي إيرادات الفوائد والعمولات</b>	<b>76,069,745</b>	<b>33,868,539</b>
<b>أرباح عملات أجنبية</b>	<b>5,452,053</b>	<b>2,675,479</b>
صافي أرباح محفظة موجودات مالية	964,918	1,682,004
حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة	596,326	124,699
خسارة بيع شركة حليفة	(342,796)	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	1,946,925	(1,151,446)
استرداد مخصص قضايا	481,450	-
إيرادات أخرى	379,959	188,326
<b>إجمالي الدخل</b>	<b>85,548,580</b>	<b>37,387,601</b>
<b>المصروفات</b>		
نفقات الموظفين	32,636,028	12,150,949
مصاريف تشغيلية أخرى	22,374,972	10,647,318
إستهلاكات وإطفاءات	5,097,532	2,537,533
إطفاءات مشاريع تحت التنفيذ	1,585,707	-
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	71,403	7,052
<b>إجمالي المصروفات</b>	<b>61,765,642</b>	<b>25,342,852</b>
<b>ربح السنة قبل الضرائب</b>	<b>23,782,938</b>	<b>12,044,749</b>
مصروف الضرائب	(4,527,083)	(2,840,000)
<b>ربح السنة</b>	<b>19,255,855</b>	<b>9,204,749</b>
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	9,428,765	9,204,749
جهات غير مسيطرة	9,827,090	-
<b>الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة</b>	<b>19,255,855</b>	<b>9,204,749</b>
	<b>0,126</b>	<b>0,123</b>

## شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة الدخل الشامل الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

	2018	2017
دولار أمريكي	19,255,855	دولار أمريكي 9,204,749
	(107,680)	-
	(921,579)	(383,135)
	(176,225)	-
	(1,205,484)	(383,135)
	18,050,371	8,821,614
	8,664,849	8,821,614
	9,385,522	-
	<b>18,050,371</b>	<b>8,821,614</b>

## ربح السنة

## بنود الدخل الشامل الأخرى

بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:  
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركات حليفة

بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:  
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية  
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركات حليفة

## إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى

## صافي الدخل الشامل للسنة

ويعود إلى:

مساهمي البنك

جهات غير مسيطرة

## شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

## احتياطيات

صافي حقوق الملكبة	حقوق جهات غير مسيطرة	الاجمعي	أرباح مدورة	القيمة العادلة	الالتزامات الدورية	مخاطر مصرفية عامة	إجباري	علاوة إصدار	رأس المال المدفوع
97,567,177	-	97,567,177	7,385,788	(4,339,168)	4,933,148	10,406,302	3,616,656	564,451	75,000,000
(9,396,902)	-	(9,396,902)	-	-	-	(9,396,902)	-	-	-
88,170,275	-	88,170,275	7,385,788	(4,339,168)	4,933,148	1,009,400	3,616,656	564,451	75,000,000
19,255,855	9,827,090	9,428,765	9,428,765	-	-	-	-	-	-
(1,205,484)	(441,568)	(763,916)	20,311	(784,227)	-	-	-	-	-
18,050,371	9,385,522	8,664,849	9,449,076	(784,227)	-	-	-	-	-
89,797,499	89,797,499	-	-	-	-	-	-	-	-
(8,157,549)	(4,407,549)	(3,750,000)	(3,750,000)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(2,468,083)	-	283,143	1,242,063	942,877	-	-
<b>187,860,596</b>	<b>94,775,472</b>	<b>93,085,124</b>	<b>10,616,781</b>	<b>(5,123,395)</b>	<b>5,216,291</b>	<b>2,251,463</b>	<b>4,559,533</b>	<b>564,451</b>	<b>75,000,000</b>

الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2017

الرصيد في بداية السنة

ربح السنة

بنود الدخل الشامل الأخرى

صافي الدخل الشامل للسنة

أرباح موزعة (إيضاح 27)

المحول إلى الاحتياطيات

الرصيد في نهاية السنة

## البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

إيضاح	2018	2017
<b>أنشطة التشغيل</b>		
ربح السنة قبل الضرائب تعديلات:		
إستهلاكات وإطفاءات	23,782,938	12,044,749
صافي أرباح محفظة موجودات مالية	5,097,532	2,537,533
حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة (استرداد) مخصص خسائر الائتمان	(964,918)	(1,682,004)
مخصصات متنوعة	(596,326)	(124,699)
خسارة بيع شركة حليفة	(1,946,925)	1,151,446
أرباح بيع استثمارات عقارية	2,760,746	777,915
أرباح بيع ممتلكات ومعدات بنود أخرى غير نقدية	342,796	-
	(19,427)	-
	(272,424)	-
	2,010,253	135,909
	30,194,245	14,840,849
التغير في الموجودات والمطلوبات:		
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,829,553	(4,076,608)
احتياطي إلزامي نقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية	(3,472,665)	(15,323,596)
أرصدة مقيدة السحب لدى سلطة النقد الفلسطينية	(1,000,000)	-
تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة	(60,152,758)	(135,839,356)
موجودات أخرى	13,736,712	(20,312,643)
ودائع العملاء	65,532,915	157,591,495
تأمينات نقدية	3,040,746	(4,771,515)
مطلوبات أخرى	10,323,822	6,224,624
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة	63,032,570	(1,666,750)
ضرائب مدفوعة	(6,857,183)	(3,636,588)
دفعات مخصصات متنوعة	(755,664)	(217,817)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التشغيل	55,419,723	(5,521,155)
<b>أنشطة الاستثمار</b>		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	2,000,000	4,500,000
بيع استثمارات عقارية	70,527	-
شراء عقارات وآلات ومعدات	(4,511,324)	(2,763,898)
بيع عقارات وآلات ومعدات	402,990	-
مشاريع تحت التنفيذ	(3,622,743)	(2,244,104)
شراء موجودات غير ملموسة	(1,156,435)	(1,502,899)
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(928,516)	672,029
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(1,026,776)	(634,081)
صافي التغير في الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	(1,918,144)	(4,328,059)
نقد متدفق من استجواذ على شركة تابعة	204,758,357	-
استجواذ على شركة تابعة	(40,538,000)	-
استثمار في شركات حليفة	278,300	-
توزيعات أرباح نقدية مقبوضة	1,249,845	888,357
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار	155,058,081	(5,412,655)
<b>أنشطة التمويل</b>		
توزيعات أرباح نقدية	(7,944,853)	(3,213,993)
أموال مقترضة	6,908,386	(9,939,710)
قروض مساندة	23,500,000	16,500,000
صافي النقد من أنشطة التمويل	22,463,533	3,346,297
الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه	232,941,337	(7,587,513)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	106,881,874	114,469,387
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	339,823,211	106,881,874
فوائد مدفوعة	15,211,545	19,134,742
فوائد مقبوضة	47,454,917	33,725,137

## شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2018

## 1. عام

تأسست شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في عام 2005 في مدينة رام الله تحت اسم بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (562601146) ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله - فلسطين، يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه في إطار القوانين سارية المفعول في فلسطين من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التسعة عشر ومكاتبه الستة المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية بالإضافة إلى الخدمات المصرفية العادية يقوم البنك أيضا بتمويل الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع، كما بلغ عدد فروع البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) عشرون فرعاً بالإضافة إلى ثلاثة وعشرون مكتباً، هذا وبلغ رأسمال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 75,000,000 مليون دولار أمريكي مقسم إلى 75,000,000 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم، بلغ عدد موظفي البنك (592) و(520) موظف كما في 31 كانون الأول 2018 و2017، على التوالي، بينما بلغ عدد موظفي الشركات التابعة (700) و(1) موظف كما في 31 كانون الأول 2018 و2017، على التوالي، تم إقرار القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018 من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 9 شباط 2019.

## 2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة البنك الوطني (البنك) وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2018، تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة التي تتمثل في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات (الشركة الوطنية) وشركة وطن الاستثمارية مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة منذ تاريخ الإستحواذ، بعد استبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة، إن السنة المالية للشركات التابعة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للبنك، لقد كانت نسب ملكية البنك في رأسمال شركاته التابعة كما يلي:

بلد المنشأ والأعمال	نسبة الملكية %	رأس المال المكتتب	
		2018	2017
فلسطين	54,78	-	74,000,000
فلسطين	100	100	110,000

قام البنك خلال عام 2018 بتأسيس الشركة الوطنية والتي تنحصر غايتها الأساسية بشراء حصة استراتيجية مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني تقدر بحوالي 45.36% حيث يمثلها ستة أعضاء من أصل إحدى عشر عضواً في مجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني، يسيطر البنك الوطني على شركته التابعة بحصة 54.78% وله أربعة أعضاء من سبعة في مجلس إدارتها والتي يتم أخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة، بلغت حصة البنك من رأس مال الشركة الوطنية 40,538,000 دولار أمريكي في حين بلغت حصة الجهات غير المسيطرة مبلغ 33,462,000 دولار أمريكي،

ساهم الاستحواذ وتأسيس الشركة التابعة في صافي نتائج أعمال البنك بربح بمبلغ 13,033,036 دولار أمريكي وبلغت حصة الجهات غير المسيطرة منها مبلغ 9,827,090 دولار أمريكي،

قامت الشركة الوطنية بتقيد عمليات توحيد الأعمال بالقيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك الإسلامي الفلسطيني، حيث نتج عن ذلك حق شهرة بمبلغ 27,111,033 دولار أمريكي، وتم قياس حقوق الجهات غير المسيطرة بالقيمة العادلة،

تم تحديد توزيع سعر الشراء على عملية الاستحواذ بشكل مبدئي وسيتم الانتهاء من هذه الدراسة خلال سنة من تاريخ الاستحواذ وفقاً للمعايير، فيما يلي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة التابعة في تاريخ الاستحواذ:

الموجودات	المطلوبات
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	ودائع العملاء وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الدخل	تأمينات نقدية
تمويلات ائتمانية مباشرة	مخصصات متنوعة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	مخصصات الضرائب
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	مطلوبات أخرى
إستثمار في شركات حليفة	
إستثمارات عقارية	
عقارات وآلات ومعدات	
مشاريع تحت التنفيذ	
موجودات غير ملموسة	
موجودات أخرى	
	القيمة العادلة لصافي الموجودات
	حصة حقوق الجهات غير المسيطرة من صافي الموجودات بالقيمة العادلة
	المبلغ المدفوع كاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني
	حق الشهرة
دولار أمريكي	
238,238,395	66,531,760
89,956,338	799,829,722
1,607,898	39,492,896
623,211,407	7,841,449
3,393,249	3,639,385
11,232,779	11,077,328
11,471,943	928,412,540
8,898,030	103,107,412
24,910,976	(56,335,499)
3,093,023	(73,882,946)
731,363	
14,774,551	
1,031,519,952	
	27,111,033

### 3. السياسات المحاسبية

#### 1.3 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2018، تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة، تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات،

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه، يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة، يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها، يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين،

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك وشركاته التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل،

#### 2.3 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية،

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية،

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك،

#### 3.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية ابتداءً من 1 كانون الثاني 2018:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية قام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية بتاريخ التطبيق الالزامي للمعيار في 1 كانون الثاني 2018، حيث قام البنك في ذلك التاريخ بتقييم متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومحاسبة التحوط والتعديلات المتعلقة بالتصنيف والقياس للأدوات المالية، قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الصادر عام 2009، وكان التطبيق المبدئي للمرحلة الأولى من المعيار في 1 كانون الثاني 2011،

تم تطبيق المعيار بأثر رجعي وبما يتماشى مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية، ولم يتم البنك بتعديل أرقام المقارنة، تم الاعتراف بأثر تطبيق المعيار في 1 كانون الثاني 2018 من خلال الأرباح المدورة في قائمة التغيرات حقوق الملكية الموحدة، تم الغاء معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) وجميع الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وذلك بموجب النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)،

تتضمن النسخة المعدلة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) آلية تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية،

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) أن يتم تصنيف جميع الموجودات المالية بناء على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي، قام البنك بتقييم أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الصادر عام 2009 على تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات

المالية وتقييم الموجودات والمطلوبات المالية للبنك بتاريخ التطبيق الإجمالي للمعيار في 1 كانون الثاني 2018، ولا يوجد أي اختلاف جوهري لتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية ناتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لسنة 2014،

استبدلت النسخة النهائية المعدلة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، حيث تضمنت نموذجاً شاملاً لآلية الاعتراف وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة، تضمن المعيار نموذج أعمال لأدوات الدين،



المشترك للشركة التابعة، يتم الاختيار لكل استثمار في شركة حليفة او مشروع مشترك كل على حدى في اخر تاريخ عند:  
 . الاعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة حليفة او مشروع مشترك،

ب. الشركة الحليفة او المشروع المشترك يصبح منشأة استثمارية،  
 ج. الشركة الحليفة او المشروع المشترك للمنشأة الاستثمارية يصبح الشركة الأم،

لم ينتج أي اثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك،

#### المعايير الصادرة وغير نافذة المفعول

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بعض المعايير والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل البنك، إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة البنك بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي الموحد أو حول افصاحات القوائم المالية الموحدة للبنك، سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول،

#### معايير التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الايجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الايجار خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار، تشابه متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) بشكل جوهري المتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، ووفقاً لذلك، يستمر المؤجر في تصنيف عقود الايجار على انها عقود ايجار تشغيلية أو عقود ايجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذين النوعين من العقود بشكل مختلف، يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) من المستأجر ان يقوم بالاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الايجار التي تزيد مدتها عن ١٢ شهر، الا اذا كان الاصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الاصل والمتمثل في الاعتراف بالأصل المستأجر والالتزام الناتج المتمثل بدفعات الايجار،

#### تطبيق المعيار للتقارير المالية الدولي (١٦) - فترة

##### انتقالية

يمكن للبنك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بأثر رجعي بحيث يتم تعديل كل الفترات السابقة في القوائم المالية الموحدة او بطريقة الأثر الرجعي المعدل حيث يتم تعديل اثر المعيار على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة، سوف يطبق البنك المعيار على العقود التي تم تحديدها سابقاً كعقود إيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسيرات لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (4)، سوف يقوم البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بطريقة الأثر الرجعي المعدل و بسبب عدم توفر المعلومات

الكافية للإفصاح عن الأثر الكمي للمعيار كما في 31 كانون الأول 2018 فإنه لن يتم الإفصاح عن أثر المعيار في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018،

تفسير رقم (23) لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية - عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبة الغير مؤكدة، يجب على المنشأة تحديد ما اذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدى أو اعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى،

سيتم تطبيق هذه التفسيرات اعتباراً من ١ كانون الثاني 2019، مع وجود إعفاءات محددة للتطبيق،

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9):

ميزات الدفع المسبق مع تعويض ذي مؤشرات سلبية موجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي عبارة عن دفعات لأصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق (نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية SPPI) وان يكون الغرض من الأداة هو ضمن نموذج العمل المناسب لذلك التصنيف، توضح تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) أن الموجودات المالية ينطبق عليها نموذج SPPI بغض النظر عن الحدث أو الطرف الذي يؤدي إلى الإلغاء المبكر للعقد وبصرف النظر عن الطرف الذي يدفع أو يتلقى تعويضا بسبب الإلغاء المبكر للعقد،

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019،

#### 3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

##### تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات والتمويلات الائتمانية المتعثرة،

يتم التحقق من ايرادات التسهيلات والتمويلات والإستثمارات وفقاً لمبدأ الإستحقاق، يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الإقرار بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها، يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق،

#### الموجودات والمطلوبات المالية

##### موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين بالكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الإحتفاظ بأداة الدين ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية،
- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة حق الانتفاع من التدفقات النقدية التي تمثل دفعات من الأصل وفائدة على الرصيد القائم،

إن أدوات الدين التي تحقق الشرطين السابقين تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء (باستثناء إذا إختار البنك تصنيف هذه الموجودات من خلال قائمة الدخل كما هو مبين أدناه)، لاحقاً يتم قياسها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي بعد تنزيل التدني، يتم الإقرار بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية،

إن معدل الفائدة الفعلي هو نسبة الفائدة التي يتم إستخدامها لخصم التدفقات النقدية المستقبلية على فترة عمر أداة الدين، أو فترة أقل في حالات معينة، لتساوي القيمة الدفترية في تاريخ الاعتراف المبدئي،

عند الإقرار المبدئي يستطيع البنك بشكل لا يمكن التراجع عنه تصنيف أداة دين حققت شروط الكلفة المطفأة المذكورة أعلاه كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا أدى ذلك إلى إزالة أو التخفيف بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي نتيجة تصنيف الأداة المالية بالكلفة المطفأة،

##### موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تمثل هذه الموجودات المالية أدوات الدين التي لا تحقق شروط الكلفة المطفأة أو أدوات مالية تحقق شروط الكلفة المطفأة ولكن إختار البنك تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الإقرار المبدئي، لم يقم البنك بتصنيف أية أداة دين تحقق شروط أدوات دين بالكلفة المطفأة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة،

يقوم البنك عند الإقرار المبدئي بتصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستثناء الإستثمارات غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة حيث يمكن تصنيف هذه الموجودات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى،

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ويتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة،

يتم الإقرار بأرباح توزيعات الأسهم من الإستثمار في الأدوات المالية من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لإستلامها،

##### موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يقوم البنك عند الإقرار المبدئي بتصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم هذا التصنيف

على أساس كل أداة على حدة ولا يمكن التراجع عنه، كذلك لا يستطيع البنك تصنيف أداة ملكية محتفظ بها للمتاجرة كأدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى،

يتم قياس أدوات الملكية من خلال الدخل الشامل مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، لاحقاً يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ويتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى في حساب احتياطي القيمة العادلة، عند التخلص من هذه الموجودات لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المقيدة سابقاً في حساب احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم قيدها مباشرة في حساب الأرباح المدورة،

يتم قيد عوائد توزيعات الأسهم من الإستثمار في أدوات الملكية من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لإستلامها في قائمة الدخل الموحدة، إلا إذا اعتبرت هذه العوائد كاسترداد لجزء من قيمة الإستثمار،

يمكن تصنيف أدوات الدين كموجودات موجودة مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الإحتفاظ بأداة الدين ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية وبيعها،
- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة حق الانتفاع من التدفقات النقدية التي تمثل دفعات من الأصل وفائدة على الرصيد القائم،

##### إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

لا يقوم البنك بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد تاريخ الاعتراف المبدئي، باستثناء الحالات التي يقوم فيها البنك باستحواذ أو الغاء قطاع أعمال، ولا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية أبداً،

#### انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة أدى تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني لتسهيلات للبنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018، يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التسهيلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إضافة الى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً "الأدوات المالية"،

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9)،

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر

الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإعراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً، إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة ب خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية، قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية، بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

<b>المرحلة الأولى:</b>	تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها، يقوم البنك بقيده مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً،
<b>المرحلة الثانية:</b>	تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني، يقوم البنك بقيده مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
<b>المرحلة الثالثة:</b>	تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً، يقوم البنك بقيده مخصص تدني خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم أو جزء منه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاء جزئي للموجودات المالية.

#### احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية، ان العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها،

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

<b>احتمالية التعثر</b>	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة، التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم،
<b>التعرض الائتماني عند التعثر</b>	ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة،
<b>الخسارة المفترضة عند التعثر</b>	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين، وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات، عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر،

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ)، ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر، إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

<b>المرحلة الأولى:</b>	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة، يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه،
<b>المرحلة الثانية:</b>	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي،
<b>المرحلة الثالثة:</b>	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية،
<b>الالتزامات والارتباطات المحتملة:</b>	يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع، وتحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التمويل كاملاً حسب المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي،

#### بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية الدوارة

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك وسلوك العميل واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية على البنك والتي يمكن أن تشمل الحد من أو إلغاء التمويل، إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتمويلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على التمويلات الأخرى، ان سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعلي،

#### النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي،
- معدلات البطالة،

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة، نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة،

#### تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التقليل من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن، وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وحوالات الحق والعقارات والمبالغ مستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية، إن السياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك لمعالجة الضمانات حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية،

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي الموحد للبنك، ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك، يتم تقييم الضمانات عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري، ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي، يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان، ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام طرق تقييم مناسبة، يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمين الرهن العقاري،

#### إعدام الدين

ان السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص اعدام الدين حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) لا

تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد، في حال كان المبلغ المردود أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص، يتم تسجيل المبالغ المستردة لاحقاً في الإيرادات الأخرى،

#### التعديل على التسهيلات

يقوم البنك أحياناً بإجراء تعديلات على شروط العقد للتسهيلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات ويقوم البنك بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل، قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة، تتمثل سياسة البنك في مراقبة التسهيلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية، ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة،

#### قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية الموحدة، القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات،
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات،

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة،

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركون عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية،

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها،

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية الموحدة تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة

تماماً في أسواق مالية نشطة،

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر،

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها،

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر،

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية، بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة، لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات،

#### استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية، الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات،

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة،

يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل،

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة، يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة،

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك، عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك،

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لتقيد خسائر تدني إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة، يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في

قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة، في حال وجود هذه الأدلة،

يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة،

#### العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك التراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت، تشمل كلفة العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات العقارات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الاعتراف، لا يتم إستهلاك الأراضي، يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها،

يتم احتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الانتاجي (سنوات)	عقارات
40	عقارات
6 - 25	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور
6	أجهزة حاسوب
6	سيارات

يتم شطب أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه، يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة،

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود العقارات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر،

#### توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال باستخدام طريقة الإستحواذ، تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها، عند أي توحيد للأعمال يقوم البنك بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها، يتم الإعتراف بمصاريف الإستحواذ

ضمن المصاريف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة،

يقوم البنك عند الاستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية بتاريخ الاستحواذ،

في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ، يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة،

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة البنك في صافي

الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة، إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة،

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدني متراكمة في القيمة الدفترية، لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة

الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد

تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا،

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتج للنقد،

يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالأنشطة التشغيلية المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة، يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد،

#### استثمارات عقارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدني متراكمة في القيمة الدفترية، يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف

تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية، عند

وجود مثل هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها،

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها، يتم قيد الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل الموحدة في فترة الاستبعاد،

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك تغيير في الاستخدام، عند التحويل من الاستثمارات العقارية إلى بند الممتلكات والآلات والمعدات والتي يتم استخدامها

من قبل البنك، فإن كلفة الممتلكات المحولة للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل، اذا ارتأى البنك تحويل ممتلكاتها إلى استثمارات عقارية، يستمر البنك باستخدام السياسات المحاسبية للممتلكات والألات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام،

### الموجودات غير الملموسة

مبدئياً، يتم قيد الموجودات غير الملموسة، التي تم الحصول عليها بشكل منفصل بالكلفة، لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وأية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية، يتم تصنيف العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة بكونه لفترة محددة أو غير محددة،

يتم إجراء دراسة لوجود تدنٍ في القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة غير محددة، بشكل سنوي، كما أنه لا يتم إطفاء هذه الموجودات غير الملموسة، تتم مراجعة تصنيف هذه الموجودات سنوياً لتحديد ما إذا كان سبب التصنيف لايزال قائماً، في حالة الحاجة إلى إعادة تصنيف هذه الموجودات غير المقدر عمرها الزمني بفترة محددة الى موجودات ملموسة لفترة محددة فيتم ذلك بناءً على أساس تقديري، وبأثر مستقبلي، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الموجودات غير الملموسة والتي تمثل الفرق بين العائد من التخلص من الأصل والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الدخل الموحدة، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة حسب العمر الإنتاجي المتوقع، ويتم دراسة تدني قيمتها الدفترية عند وجود مؤشرات تدل على ذلك، يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية، يتم قيد مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة في قائمة الدخل الموحدة،

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع و يتراوح بين خمسة الى عشرة سنوات،

### المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف تجهيز الفروع والمكاتب وتكاليف تطوير النظام البنكي الجديد والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة، عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والممتلكات والمعدات أو

### الموجودات غير الملموسة

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع، في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها،

### التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت،

### المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على البنك أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وعندما تكون تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية،

### مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين السارية المفعول. يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.

يتم إجراء تقاص بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

### مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك. هذا وكان من المتوقع تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني خلال عام 2018 والذي تم إيقاف تنفيذه وفقاً لقرار بقانون رئاسي بتاريخ 28 كانون الثاني 2019 على أن يستمر الحوار مع الجهات ذات العلاقة من أجل الوصول لتوافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه. هذا ويلزم القانون بنسخته الحالية صاحب العمل بتسوية مكافأة نهاية الخدمة للفترات السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون.

### العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة،

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة،

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل الموحدة،

### النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب،

### معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، القطاع الجفراي في يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى،

### استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية

تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة، نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراضات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل، تشمل الإفصاحات الأخرى والتي تبين مدى تعرض البنك للمخاطر الإفصاحات التالية:

- أهداف وسياسات إدارة المخاطر (إيضاح ٤٢)
- إدارة رأس المال (إيضاح ٤٧)

فيما يلي تفاصيل الإجهادات الجوهرية التي قام بها البنك:

#### مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تقييم الموجودات المالية لتحديد التدني على الأساس المبين في فترة « تدني قيمة الموجودات المالية»، يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (9)، يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة،

#### الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية،

#### مخصص القضايا

يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك،

#### مخصصات منافع الموظفين

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصصات منافع الموظفين، تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة،

#### مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل، تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة،

#### القيمة العادلة للأدوات المالية

يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من إدارة

البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة،

قام البنك باحتساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير الدولية والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية،

إن سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الفردية: إفرادي على مستوى التسهيل/العميل،
- التسهيلات الائتمانية للشركات: إفرادي على مستوى التسهيل/العميل،
- التسهيلات الائتمانية للبنوك: إفرادي على مستوى التسهيل/البنك
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة: إفرادي على مستوى أداة الدين،

### منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

#### ● تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية :

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمير المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك،

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناءً على ثلاثة عوامل، إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

1. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناءً على التغيير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها،
2. يتم الأخذ بعين الاعتبار اية جدوليات أو تعديلات تتم

على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان،

3. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم، بهذا الخصوص قام البنك باعتماد فترة 30 يوم، يعتمد التغيير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية، إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية : الاعتراف والقياس)، كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه،

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة :** يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال،

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة،

#### ● تعريف التعثر :

إن تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغيير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك، إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بأنه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر،

#### ● العمر المتوقع :

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار أقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني، يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد، يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناءً على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر

الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها،

#### حوكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم انشاء لجنة توجيه خاصة تتكون من قبل السادة مدير إدارة المخاطر، مدير إدارة الائتمان، المدير المالي للبنك علاوة على مدير إدارة أنظمة المعلومات، حيث تقوم اللجنة باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة واجراءات العمل الأنظمة بما يتلائم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

## 4. حصص مؤثرة في شركة تابعة

فيما يلي معلومات مالية عن شركات تابعة وغير مملوكة بالكامل لديها حصص جوهرية لجهات غير مسيطرة: نسبة الملكية لجهات غير مسيطرة:

اسم الشركة	بلد المنشأ والأعمال	2018
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	فلسطين	45,22 %
<b>حصص الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة الجوهرية:</b>		
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات		2018 دولار أمريكي 95,458,212
<b>الأرباح العائدة لجهات غير مسيطرة في الشركة التابعة الجوهرية:</b>		
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات		2018 دولار أمريكي 9,827,090
حصة جهات غير مسيطرة من بنود الدخل الشامل		9,827,090 (441,568) <b>9,385,522</b>

فيما يلي ملخص لمعلومات مالية عن هذه الشركة التابعة قبل استبعاد الأرصدة والمعاملات مع البنك: ملخص بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

الإيرادات	الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات*
نفقات الموظفين	دولار أمريكي 46,782,130
مصاريف إدارية وعامة	(17,512,187)
إستهلاكات واطفاءات	(12,683,564)
إيرادات أخرى	(2,181,744)
الربح قبل الضريبة	675,484
ضريبة الدخل	15,080,119
ربح السنة	(2,047,083)
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	13,033,036
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(587,582)
ويعود إلى:	12,445,454
مساهمي البنك	3,059,932
جهات غير مسيطرة	9,385,522
	<b>12,445,454</b>

\* تمثل بيانات قائمة الدخل الشامل للشركة الإسلامية للاستثمارات ملخص بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل للفترة من تاريخ التأسيس وحتى 31 كانون الأول 2018 (إيضاح 2).

## ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018:

الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	إجمالي الموجودات
دولار أمريكي	إجمالي المطلوبات
1,131,222,947	مجموع حقوق الملكية
(994,306,994)	ويعود إلى:
<b>136,915,953</b>	مساهمي البنك
	لجهات غير مسيطرة
42,140,481	
94,775,475	
<b>136,915,953</b>	

## ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	أنشطة التشغيل
دولار أمريكي	أنشطة الإستثمار
20,017,676	أنشطة التمويل
189,751,422	الزيادة في النقد والتقد المعادل
(2,660,500)	
<b>207,108,598</b>	

## 5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	نقد في الخزينة
دولار أمريكي 107,445,789	دولار أمريكي 226,684,932	<b>أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:</b>
107,868	79,520,145	حسابات جارية وتحت الطلب
11,998,000	7,757,405	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
71,467,893	131,743,946	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
-	1,147,000	مبالغ محجوزة
191,019,550	446,853,428	
-	(200,231)	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
<b>191,019,550</b>	<b>446,653,197</b>	

- يتعين على البنك حسب التعميم رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب بنسبة 9% من ودائع العملاء، لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية، وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات والتمويلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي،
- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية،
- تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على الودائع لأجل وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق،
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب مبلغ 1,147,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 ناتجة عن إندماج الأعمال،

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018			
المجموعة	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	-	-	-
223,984	223,984	-	-
223,984	223,984	-	-
(23,753)	(23,753)	-	-
200,231	200,231	-	-

كما في 1 كانون الثاني 2018

اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)

صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في 31 كانون الأول 2018

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية هي كما يلي:

المجموعة	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	-	-	-
27,332	27,332	-	-
27,332	27,332	-	-
30,236	30,236	-	-
47,122	47,122	-	-
104,690	104,690	-	-

كما في 1 كانون الثاني 2018

أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)

خسائر ائتمانية محولة للبنك نتيجة اندماج أعمال

صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في 31 كانون الأول 2018

## 7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يمثل هذا البند استثمار البنك في أسهم مدرجة في بورصة فلسطين والتي بلغت قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2018 و31 كانون الأول 2017 مبلغ 2,811,221 دولار أمريكي ومبلغ 496,940 دولار أمريكي، على التوالي.

## 8. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		<b>الأفراد</b>
		حسابات جارية مدينة
10,141,524	7,845,576	قروض وكمبيالات*
169,368,072	177,196,643	تمويلات
-	472,500,581	
		<b>الشركات</b>
		حسابات جارية مدينة
28,605,441	34,877,115	قروض وكمبيالات*
54,024,928	76,952,001	تمويلات
-	91,758,642	
		<b>مؤسسات صغيرة ومتوسطة</b>
		حسابات جارية مدينة
37,943,908	23,527,517	قروض وكمبيالات*
119,971,547	110,772,550	تمويلات
-	83,152,687	
		<b>الحكومة والقطاع العام</b>
		حسابات جارية مدينة
57,400,133	53,310,469	قروض وكمبيالات*
183,009,041	178,797,014	تمويلات
-	46,755,623	
660,464,594	1,357,446,418	
(1,777,283)	(4,229,266)	فوائد وأرباح معلقة
(4,839,785)	(26,215,689)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
653,847,526	1,327,001,463	

\* تظهر القروض والكمبيالات بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً بمبلغ 6,268,415 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 مقابل 4,165,872 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017.

## 6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		<b>بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:</b>
		حسابات جارية وتحت الطلب
17,321,211	73,930,064	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
13,426,220	29,601,914	
30,747,431	103,531,978	
		<b>بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:</b>
		حسابات جارية وتحت الطلب
24,801,814	40,083,691	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
38,238,490	46,832,524	ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
2,000,000	-	
65,040,304	86,916,215	
95,787,735	190,448,193	
-	(104,690)	
95,787,735	190,343,503	

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 مبلغ 127,898,361 دولار أمريكي و51,949,359 دولار أمريكي، على التوالي، يتضمن هذا المبلغ ودائع تبادلية بقيمة 4,540,326 دولار أمريكي و28,465,422 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017، على التوالي.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 مبلغ 5,843,143 دولار أمريكي و10,672,696 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

2018				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع	2017
دولار أمريكي				
95,724,893	-	-	95,724,893	113,625,628
89,986,573	-	-	89,986,573	-
4,736,727	-	-	4,736,727	(17,837,893)
190,448,193	-	-	190,448,193	95,787,735

الرصيد في بداية السنة

إندماج أعمال

صافي التغير خلال العام

رصيد نهاية السنة

## مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات ولتمويلات الائتمانية المباشرة:

2017	2018	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي					
3,555,962	4,839,785	4,839,785	-	-	<b>كما في 1 كانون الثاني 2018</b>
-	8,793,165	-	3,835,633	4,957,532	أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)
3,555,962	13,632,950	4,839,785	3,835,633	4,957,532	<b>كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)</b>
-	14,916,572	5,441,738	6,106,126	3,368,708	مخصص تدبّر محول للبنك نتيجة اندماج أعمال
-	-	(37,464)	(982,455)	1,019,919	المحول للمرحلة (1)
-	-	(2,310)	443,392	(441,082)	المحول للمرحلة (2)
-	-	382,857	(341,937)	(40,920)	المحول للمرحلة (3)
1,151,446	(2,066,087)	1,215,605	(2,585,885)	(695,807)	صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الائتمانية خلال السنة
(4,528)	(256,030)	(256,030)	-	-	استبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
136,905	(11,716)	(11,716)	-	-	فروقات عملة
4,839,785	26,215,689	11,572,465	6,474,874	8,168,350	<b>كما في 31 كانون الأول 2018</b>

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات و التمويلات الائتمانية التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,180,095	1,213,251	الرصيد في بداية السنة
-	1,921,037	مخصص محول للبنك نتيجة اندماج أعمال
4,528	256,030	الإضافات
(94,772)	(104,856)	إستردادات
123,400	(73,857)	فروقات عملة
1,213,251	3,211,605	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الإقتصادي للعملاء:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
240,409,174	278,863,106	القطاع العام
40,894,037	297,318,237	القروض العقارية
198,205,172	450,901,412	تمويل الصناعة والتجارة
302,042	9,116,267	قطاع الزراعة
12,283,060	8,402,718	قطاع خدماتي
166,593,826	308,615,412	قروض استهلاكية
658,687,311	1,353,217,152	

- بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 مبلغ 203,658,617 دولار أمريكي ومبلغ 65,944,793 دولار أمريكي أي ما نسبته 15.05% و 10.01% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي،
- بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 مبلغ 42,020,390 دولار أمريكي ومبلغ 15,397,593 دولار أمريكي أي ما نسبته 3.11% و 2.34% من من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي،
- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك، بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 6,260,427 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 3,211,605 دولار أمريكي و 3,048,822 دولار أمريكي، على التوالي،
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية 278,863,106 دولار أمريكي أي ما نسبته 20.54% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018 مقابل 240,409,174 دولار أمريكي أي ما نسبته 36.4% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2017،
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 مبلغ 1,419,542 دولار أمريكي ومبلغ 493,597 دولار أمريكي، على التوالي،
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 مبلغ 584,210,823 دولار أمريكي ومبلغ 230,827,379 دولار أمريكي، على التوالي،

## الفوائد والأرباح المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد المعلقة:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
822,147	1,777,283	الرصيد في بداية السنة
-	528,118	أرباح معلقة محولة للبنك نتيجة اندماج أعمال
1,241,122	2,656,519	فوائد وأرباح معلقة خلال السنة
(299,543)	(662,891)	فوائد وأرباح معلقة حولت للإيرادات خلال السنة
(7,240)	(40,302)	استبعاد فوائد وأرباح معلقة على تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
20,797	(29,461)	فروقات عملة
1,777,283	4,229,266	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة:

2017	2018				الرصيد في بداية السنة
	المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
523.695.427	660.464.594	17.174.876	85.934.597	557.355.121	الرصيد في بداية السنة
-	638.655.097	14.224.344	61.838.087	562.592.666	اندماج اعمال (إيضاح 2)
136.773.695	58.582.757	(5.338.438)	206.426.276	(142.505.081)	صافي التغيير خلال العام
-	-	(1.448.232)	(30.310.288)	31.758.520	المحول للمرحلة (1)
-	-	(1.415.034)	73.929.747	(72.514.713)	المحول للمرحلة (2)
-	-	23.308.170	(12.268.188)	(11.039.982)	المحول للمرحلة (3)
(4.528)	(256.030)	(256.030)	-	-	التسهيلات المدومة
660.464.594	1.357.446.418	46.249.656	385.550.231	925.646.531	رصيد في نهاية السنة

## 9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	أسهم مدرجة في بورصة فلسطين
11,896,729	14,870,943	أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية
853,032	945,952	أسهم غير مدرجة
261,571	692,883	
<b>13,011,332</b>	<b>16,509,778</b>	

لقد كانت الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة كما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الرصيد في بداية السنة
(3,956,033)	(4,339,168)	التغير في القيمة العادلة
(383,135)	(617,902)	حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة
-	(146,014)	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل مثبتة في الأرباح المدورة
-	(20,311)	الرصيد في نهاية السنة
<b>(4,339,168)</b>	<b>(5,123,395)</b>	

تمت عمليات البيع خلال عام 2018 بهدف تمويل أنشطة استثمارية أخرى وبهدف الخروج من بعض الإستثمارات التي لا تحقق العائد المطلوب من قبل البنك.

## 10. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

المجموع	صكوك إسلامية غير مدرجة في أسواق مالية***	صكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية***	سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية**	أذونات خزينة حكومية*	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
29,901,487	-	-	7,910,000	21,991,487	محلي
26,977,757	9,052,190	5,193,808	-	12,731,759	أجنبي
56,879,244	9,052,190	5,193,808	7,910,000	34,723,246	
					مخصص الخسائر
(493,108)	(105,162)	(255)	(108,457)	(279,234)	الإئتمانية المتوقعة
<b>56,386,136</b>	<b>8,947,028</b>	<b>5,193,553</b>	<b>7,801,543</b>	<b>34,444,012</b>	
					31 كانون الأول 2017
33,087,274	-	-	7,910,000	25,177,274	محلي
10,613,680	-	-	-	10,613,680	أجنبي
<b>43,700,954</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>7,910,000</b>	<b>35,790,954</b>	

\* تمثل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة المحلية استثمار البنك في أذونات خزينة حكومية فلسطينية حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2016/64) بحيث يكون الحد الأعلى لسعر الخصم على الأذونات الصادرة بعملة الشيكل 8% وعلى الأذونات الصادرة بعملة الدولار (لايبرور 6 شهور + 3%) سنوياً، تمثل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة الأجنبية استثمار البنك في أذونات خزينة أردنية ولبنانية حيث تتراوح نسبة الفائدة على هذه الموجودات من 5.42% إلى 8.25% وتستحق خلال ست سنوات، \*\* يمثل هذا البند استثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال فترة من ثلاث إلى أربع سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 5% إلى 5.50%، \*\*\* يمثل هذا البند استثمار البنك الإسلامي الفلسطيني في صكوك إسلامية في أسواق أجنبية بعائد متوقع يتراوح بين 4.5% و8% و لمدة تتراوح بين سنة وثمانية.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

2018	المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
2017	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
39.372.895	43.700.954	-	-	43.700.954	الرصيد في بداية السنة
4.328.059	11.277.673	-	-	11.277.673	إندماج أعمال
-	1900.617	-	2.118.079	(217.462)	صافي التغير خلال العام
-	-	-	4.175.657	(4.175.657)	المحول للمرحلة (2)
<b>43.700.954</b>	<b>56.879.244</b>	<b>-</b>	<b>6.293.736</b>	<b>50.585.508</b>	رصيد نهاية السنة

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

31 كانون الثاني 2018			
المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	-	-	-
352,421	-	-	352,421
352,421	-	-	352,421
44,894	-	-	44,894
95,793	-	93,410	2,383
<b>493,108</b>	<b>-</b>	<b>93,410</b>	<b>399,698</b>

كما في 1 كانون الثاني 2018

اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)

خسائر ائتمانية محولة للبنك نتيجة اندماج أعمال

صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في 31 كانون الأول 2018

## 11. استثمار في شركات حليفة

القيمة الدفترية		نسبة الملكية	
2017	2018	2017	2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	%
3,767,516	-	20	-
-	7,911,358	-	27,83
-	3,539,426	-	33,33
<b>3,767,516</b>	<b>11,450,784</b>		

شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري\*

شركة التكافل الفلسطينية للتأمين\*\*

شركة الإجارة الفلسطينية\*\*\*

\* تأسست شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري (الرهن العقاري) سنة 1997 ومن أهم أهداف الشركة تطوير وتحسين الرهن العقاري في فلسطين، تمارس الشركة أعمالها من خلال شركاتها التابعة المملوكة بالكامل وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية والتي تقوم بإعادة تمويل قروض الرهن العقاري المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من قبل البنوك وشركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري والتي تقوم بتأمين قروض الرهن العقاري المتوسطة وطويلة الأجل ضد تعثر المقترضين، قام البنك خلال العام ببيع كامل حصته في الرهن العقاري ونتج عنها قيد خسارة بمبلغ 342,796 في قائمة الدخل الموحدة،

\*\* يمثل هذا البند استثمار البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) في أسهم شركة التكافل الفلسطينية (شركة التكافل) ناتجة عن اندماج الأعمال (إيضاح 2)، تأسست شركة التكافل ومقرها الرئيسي في مدينة رام الله وبشرت نشاطها في نهاية عام 2006 من خلال القيام بممارسة جميع أعمال التأمين وإعادة التأمين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال مركزها الرئيسي بمدينة رام الله وفروعها المنتشرة في فلسطين، بلغ رأس مال شركة التكافل كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 10,000,000 دولار أمريكي،

\*\*\* يمثل هذا استثمار البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) في أسهم شركة الإجارة الفلسطينية المساهمة الخصوصية (شركة الإجارة) ناتجة عن اندماج الأعمال (إيضاح 2)، تأسست شركة الإجارة ومقرها الرئيسي في مدينة رام الله، تقوم الشركة بممارسة التأجير الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بلغ رأس مال شركة الإجارة كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 12,000,000 دولار أمريكي،

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركاته الحليفة:

الرهن العقاري		شركة الإجارة	شركة التكافل	المركز المالي للشركات الحليفة
2017	2018	2018	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
42,491,423	77,293,176	18,553,904	62,125,264	إجمالي الموجودات
(23,790,977)	(55,170,620)	(7,935,626)	(44,566,959)	إجمالي المطلوبات
<b>18,700,446</b>	<b>22,122,556</b>	<b>10,618,278</b>	<b>17,558,305</b>	حقوق الملكية
3,740,089	-	3,539,426	4,886,476	حصة البنك
3,740,089	-	3,539,426	4,886,476	القيمة الدفترية قبل التعديل
27,427	-	-	3,024,882	تعديلات
<b>3,767,516</b>	<b>-</b>	<b>3,539,426</b>	<b>7,911,358</b>	القيمة الدفترية بعد التعديل
				<b>الإيرادات ونتائج الأعمال</b>
1,615,285	814,991	1,059,793	7,448,604	صافي الإيرادات
(385,473)	(165,739)	(926,143)	(3,893,138)	مصاريف تشغيلية وإدارية وعامة
(64,417)	(28,337)	(33,068)	(403,605)	إستهلاكات وإطفاءات
(476,253)	(153,308)	(130,393)	(18,673)	مصاريف تمويل
213,234	133,877	19,225	347,857	إيرادات أخرى
902,376	601,484	(10,586)	3,481,045	الربح قبل الضريبة
(278,880)	(325,089)	-	(1,201,055)	مصروف الضريبة
623,496	276,395	(10,586)	2,279,990	صافي الربح للسنة بعد الضريبة
-	-	-	(283,905)	بنود الدخل الشامل
623,496	276,395	(10,586)	1,996,085	إجمالي الدخل الشامل
<b>124,699</b>	<b>55,279</b>	<b>(3,529)</b>	<b>474,026</b>	حصة البنك

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
3,642,817	3,767,516	الرصيد في بداية السنة
-	11,471,943	إندماج أعمال (إيضاح 2)
124,699	596,326	حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة
-	(283,905)	حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة
-	(3,822,796)	بيع استثمار في شركات حليفة
-	(278,300)	توزيعات نقدية
<b>3,767,516</b>	<b>11,450,784</b>	الرصيد في نهاية السنة

## 12. استثمارات عقارية

يمثل هذا البند استثمارات عقارية ناتجة عن اندماج الاعمال (إيضاح ٢)، تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة، فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على الاستثمارات العقارية خلال السنة :

2018	
دولار أمريكي	رصيد بداية السنة
-	إندماج أعمال (إيضاح ٢)
8,898,030	إضافات
3,524,327	استثمارات عقارية تم بيعها
(51,100)	رصيد نهاية السنة
<b>12,371,257</b>	

## 13. عقارات وآلات ومعدات

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال السنة :

عقارات	آلات ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
<b>31 كانون الأول 2018</b>				
<b>الكلفة :</b>				
5,397,250	14,896,276	4,083,803	398,329	24,775,658
15,186,415	15,997,810	4,208,624	580,481	35,973,330
647,213	2,865,838	904,273	94,000	4,511,324
-	3,844,084	-	-	3,844,084
-	(78,715)	(8,411)	(241,532)	(328,658)
21,230,878	37,525,293	9,188,289	831,278	68,775,738
<b>الاستهلاك المتراكم :</b>				
1,478,601	6,821,593	2,115,942	109,382	10,525,518
2,155,650	5,453,474	3,103,121	350,109	11,062,354
612,916	2,673,309	733,602	123,085	4,142,912
-	(49,039)	(7,375)	(141,678)	(198,092)
4,247,167	14,899,337	5,945,290	440,898	25,532,692
<b>16,983,711</b>	<b>22,625,956</b>	<b>3,242,999</b>	<b>390,380</b>	<b>43,243,046</b>

عقارات	آلات ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
<b>31 كانون الأول 2017</b>				
<b>الكلفة :</b>				
5,397,250	10,214,051	3,179,228	336,572	19,127,101
-	2,263,882	403,892	135,992	2,803,766
-	2,418,343	500,683	-	2,919,026
-	-	-	(74,235)	(74,235)
5,397,250	14,896,276	4,083,803	398,329	24,775,658
<b>الاستهلاك المتراكم :</b>				
1,221,430	5,467,962	1,821,116	70,689	8,581,197
257,171	1,353,631	294,826	73,060	1,978,688
-	-	-	(34,367)	(34,367)
1,478,601	6,821,593	2,115,942	109,382	10,525,518
<b>3,918,649</b>	<b>8,074,683</b>	<b>1,967,861</b>	<b>288,947</b>	<b>14,250,140</b>

## 14. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال تطوير أنظمة الحاسب الآلي للبنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لشركة وطن، وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لفروع البنك الإسلامي الفلسطيني، فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ :

2018	2017	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الرصيد في بداية السنة
554,407	4,510,772	إندماج أعمال (إيضاح 2)
3,093,023	-	إضافات
3,622,743	2,244,104	محول إلى عقارات وآلات ومعدات (إيضاح 13)
(3,844,084)	(2,919,026)	محول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 15)
(200,464)	(3,281,443)	إطفاءات مشاريع تحت التنفيذ
(1,585,707)	-	الرصيد في نهاية السنة
<b>1,639,918</b>	<b>554,407</b>	

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2018 تقدر بمبلغ 3,554,612 دولار أمريكي،

## 15. موجودات غير ملموسة

2018	2017	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	برامج الحاسب الآلي
6,240,613	5,106,971	حق الشهرة - (إيضاح 2)
27,111,033	-	
<b>33,351,646</b>	<b>5,106,971</b>	

لقد كانت الحركة على برامج الحاسب الآلي خلال السنة كما يلي:

2018	2017	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الرصيد في بداية السنة
5,106,971	881,474	إندماج أعمال (إيضاح 2)
731,363	-	إضافات
1,156,435	1,502,899	محول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 14)
200,464	3,281,443	إطفاءات
(954,620)	(558,845)	الرصيد في نهاية السنة
<b>6,240,613</b>	<b>5,106,971</b>	

## 16. موجودات ضريبية مؤجلة

يتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة على مخصص تعويض نهاية الخدمة، فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	رصيد بداية السنة
628,925	778,606	إضافات
207,891	552,496	إطفاءات
(58,210)	(53,525)	رصيد نهاية السنة
<b>778,606</b>	<b>1,277,577</b>	

## 17. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	شيكات المقاصة
27,917,026	26,135,987	فوائد مستحقة وغير مقبوضة
24,032,285	22,279,680	مستحق لجهة ذات علاقة
-	3,480,000	ذمم مدينة وسلف ومصاريف مؤقتة لشركات تابعة
-	3,117,686	مصاريف مدفوعة مقدماً
1,247,087	2,593,587	قرطاسية ومطبوعات
169,396	849,167	مستحق من دائرة ضريبة القيمة المضافة
631,745	658,583	أخرى
3,080,146	2,536,654	
<b>57,077,685</b>	<b>61,651,344</b>	

## 18. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:
12,094	59,021,985	حسابات جارية وتحت الطلب
92,829,673	98,294,866	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
92,841,767	157,316,851	بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:
2,943,055	1,427,470	حسابات جارية وتحت الطلب
2,943,055	1,427,470	
<b>95,784,822</b>	<b>158,744,321</b>	

## 19. ودائع العملاء

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	حسابات جارية وتحت الطلب
279,204,178	466,874,843	ودائع التوفير
115,387,711	161,418,981	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
343,934,417	331,251,291	حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة
4,349,421	4,306,493	
742,875,727	963,851,608	
		<b>حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة</b>
-	427,426,899	ودائع التوفير
-	216,959,857	ودائع لأجل
<b>742,875,727</b>	<b>1,608,238,364</b>	

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 مبلغ 78,832,746 دولار أمريكي و 71,654,832 دولار أمريكي أي ما نسبته 4.89% و 9.65% من إجمالي الودائع، على التوالي،
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 مبلغ 587,683,991 دولار أمريكي و 286,857,723 دولار أمريكي أي ما نسبته 36.43% و 38.61% من إجمالي الودائع، على التوالي،

## 20. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
50,893,638	69,192,372	تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مباشرة
11,213,285	19,470,334	أخرى
3,801,528	19,779,387	
<b>65,908,451</b>	<b>108,442,093</b>	

## 21. أموال مقترضة

المبلغ	الضمانات	سعر فائدة الإقراض (%)	
بالدولار الأمريكي			<b>2018</b>
31,891,145	لا يوجد	0,5	سلطة النقد الفلسطينية
2,500,000	أسهم وكمبيالات	4,375	بنك الإستثمار الفلسطيني*
5,000,000	لا يوجد	6,71	البنك الأوروبي للتنمية**
5,000,000	لا يوجد	6,4127	صندوق سند للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطةxxx
<b>44,391,145</b>			
			<b>2017</b>
34,482,759	لا يوجد	0,5	سلطة النقد الفلسطينية
3,000,000	أسهم وكمبيالات	4,375	بنك الإستثمار الفلسطيني*
<b>37,482,759</b>			

## 23. مخصصات متنوعة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب مخصصات متنوعة خلال السنة :

رصيد بداية السنة	إندماج أعمال (إيضاح ٢)	المكون (المسترد) خلال السنة	المستخدم خلال السنة*	رصيد نهاية السنة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
				<b>31 كانون الأول 2018</b>
3,255,103	6,674,592	3,242,196	(743,990)	12,427,901
-	1,166,857	(481,450)	(11,674)	673,733
3,255,103	7,841,449	2,760,746	(755,664)	13,101,634
				<b>31 كانون الأول 2017</b>
2,695,005	-	777,915	(217,817)	3,255,103
-	-	-	-	-
2,695,005	-	777,915	(217,817)	3,255,103

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك وشركاته التابعة، هذا وكان من المتوقع تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني خلال عام 2018 والذي تم إيقاف تنفيذه وفقاً لقرار بقانون رئاسي بتاريخ 28 كانون الثاني 2019 على ان يستمر الحوار مع الجهات ذات العلاقة من أجل الوصول لتوافق وطني على احكام القانون وموعد نفاذه، هذا ويلزم القانون بنسخته الحالية صاحب العمل بتسوية مكافأة نهاية الخدمة للفترات السابقة لتطبيق احكام هذا القانون،

## 24. مخصصات الضرائب

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الرصيد في بداية السنة
1,994,870	1,326,170	مخصص ضرائب ناتج عن اندماج أعمال (إيضاح ٢)
-	3,639,385	التخصيص للسنة
3,321,358	6,828,157	خصم على السلفيات المدفوعة
(131,677)	(175,133)	إستردادات
(200,000)	(1,626,970)	ضرائب مدفوعة خلال السنة
(3,636,588)	(6,857,183)	فروقات عملة
(21,793)	465,292	الرصيد في نهاية السنة
<b>1,326,170</b>	<b>3,599,718</b>	

توصل البنك إلى مخالصات نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله حتى العام 2017، بلغت نسبة الضريبة القانونية على الدخل 15%، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وذلك لعامي 2017 و2016، استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح،

× يمثل هذا البند قرض متناقص لشركة وطن للإستثمار (شركة تابعة) بمبلغ 4,000,000 دولار أمريكي، ويسدد هذا القرض بموجب 8 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 12 شهر، استحق القسط الأول بتاريخ 1 حزيران 2016 وينتهي السداد بتاريخ 1 حزيران 2023، يستحق على القرض فائدة بمعدل 4.375%، تم الحصول على القرض برهن أسهم مملوكة للبنك، ×× قام البنك خلال العام بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الأوروبي للتنمية - تحت مسمى برنامج تيسير التجارة الخاص بالبنك الأوروبي للتنمية الذي أطلق عام 1999 والذي يهدف إلى تعزيز التجارة الخارجية بين الاقتصادات - بمبلغ خمسة مليون دولار أمريكي وذلك بهدف إعادة الاعمار والتنمية في فلسطين من خلال دعم تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، يسدد هذا القرض بموجب 9 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 24 شهر، يستحق القسط الأول بتاريخ 10 حزيران 2020 وينتهي السداد بتاريخ 11 كانون الأول 2023، يستحق على القرض فائدة بمعدل 6.71% ××× قام البنك خلال العام بالتوقيع على اتفاقية من صندوق سند للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبلغ خمسة مليون دولار أمريكي بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يسدد هذا القرض بموجب 9 أقساط سنوية متساوية، يستحق القسط الأول بتاريخ 5 كانون الثاني 2020 وينتهي السداد بتاريخ 5 كانون الثاني 2024، يستحق على القرض فائدة بمعدل 6.4127%.

## 22. قروض مساندة

حصل البنك خلال السنة والسنة الماضية على قروض مساندة بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع عدة أشخاص وشركات محلية بمجموع 40,000,000 دولار أمريكي بنسبة فائدة سنوية تتراوح بين 5.15% إلى 5.75%، تسدد على أساس شهري في حين يسدد أصل القرض عند الإستحقاق خلال عامي 2024 و 2025، يقوم البنك ولأغراض احتساب كفاية رأس المال باحتساب القروض كجزء من الشريحة الثانية لرأسمال البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومقررات لجنة بازل، بلغ رصيد القروض المساندة مبلغ 40,000,000 دولار أمريكي ومبلغ 16,500,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و31 كانون الأول 2017، على التوالي،

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
6,828,157	3,321,358
(498,971)	(149,681)
(175,133)	(131,677)
(1,626,970)	(200,000)
<b>4,527,083</b>	<b>2,840,000</b>

التخصيص للسنة الحالية  
إضافات موجودات ضريبية مؤجلة، بالصافي  
خصم على السلفيات مدفوعة  
إسترداد وفر سنوات سابقة  
مصروف الضريبة للسنة

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
23,782,938	12,044,749
25,068,911	9,041,272
17,401,347	8,091,984
3,457,781	1,247,072
2,411,347	1,213,798
5,869,572	4,123,263
6,828,157	2,460,870
28,71%	27,58%

الربح المحاسبي للبنك  
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة  
الربح الخاضع لضريبة الدخل  
ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة  
ضريبة الدخل على الربح  
الضرائب للسنة  
المخصص المكون

نسبة الضريبة الفعلية

حسب رأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية،

## 25. مطلوبات أخرى

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
18,020,447	3,376,949
6,268,415	4,165,872
4,343,169	245,799
2,630,288	3,125,499
2,375,800	5,877,894
2,039,099	-
866,269	-
810,384	336,159
765,579	552,883
2,193,549	1,018,098
<b>40,312,999</b>	<b>18,699,153</b>

شيكات مصدقة وحوالات واردة  
فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً  
مصاريق مستحقة  
فوائد مستحقة غير مدفوعة  
ذمم دائنة  
أمانات مؤقتة وحسابات وسيطة لشركات تابعة  
عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة  
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مستحقة الدفع  
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة  
أخرى

## 26. علاوة إصدار

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية مع بنك الإتحاد في الأردن والتي تم بموجبها إدخال بنك الإتحاد في الأردن كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5.4% من رأسمال البنك أي ما يعادل 4,031,794 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0,14) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 564,451 دولار أمريكي،

## 27. توزيعات أرباح نقدية

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 نيسان 2018 الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.05 دولار أمريكي لكل سهم بمبلغ 3,750,000 دولار أمريكي،

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 نيسان 2017 الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.05 دولار أمريكي لكل سهم بمبلغ 3,750,000 دولار أمريكي،

## 28. احتياطات

### احتياطي إجباري

وفقاً لقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك، لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

### احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1.5% من التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية والفوائد والأرباح المعلقة و0.5% من التسهيلات التمويلات الائتمانية غير المباشرة، وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين احتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للمنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم، قام البنك خلال عام 2018 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2)، لا يجوز التصرف بهذا الاحتياطي أو توزيعه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية،

### احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة الإحتياطي الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) بنسبة 15% من الأرباح الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال المصرف لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي، لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية، لا يجوز وقف هذا الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل 20% من رأسمال البنك، تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/1) بشأن احتساب احتياطي التقلبات الدورية، حيث سيتم احتسابه كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر تقرررها سلطة النقد الفلسطينية تتراوح بين (0%-2.5%)، تم تحديد هذه النسبة لعام 2018 بحيث تكون 0.57% من الأصول المرجحة بالمخاطر، حصل البنك على موافقة من سلطة النقد لإحتساب احتياطي التقلبات الدورية بحيث يتم اقتطاع الإحتياطي ليصل نسبة 0.77% من الأصول المرجحة بالمخاطر،

## 29. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	أفراد
2,106,654	2,586,471	حسابات جارية مدينة
9,318,922	10,485,644	قروض وكمبيالات
11,425,576	13,072,115	
		شركات
3,660,259	3,327,630	حسابات جارية مدينة
12,125,642	11,212,458	قروض وكمبيالات
15,785,901	14,540,088	
12,387,618	13,765,207	الحكومة والقطاع العام
39,599,095	41,377,410	
1,230,753	1,730,977	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,216,604	2,593,925	موجودات مالية
43,046,452	45,702,312	

## 30. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	فوائد على ودائع العملاء:
438,084	500,559	حسابات جارية وتحت الطلب
8,488	5,591	ودائع التوفير
11,459,729	12,594,974	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
688,287	691,821	تأمينات نقدية
314,661	323,878	فوائد على الأموال المقترضة
65,761	2,064,521	فوائد على القروض مساندة
1,883,151	2,458,187	فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
14,858,161	18,639,531	

## 31. صافي إيرادات التمويل والاستثمار

للفترة من 1 آذار 2018 وحتى

31 كانون الأول 2018

دولار أمريكي	
38,928,443	إيرادات عوائد تمويلات
645,863	عوائد إستثمارات
39,574,306	
(5,412,019)	
34,162,287	

ينزل: عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلق

## 32. صافي إيرادات العمولات

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	عمولات دائنة
2,747,542	6,960,090	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,024,490	1,333,470	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
1,101,283	2,648,157	شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة
751,818	997,823	حوالات
642,730	2,974,638	إدارة حساب
299,931	638,073	عمولة إيداع نقدي
425,458	1,056,809	خدمات مصرفية متفرقة
6,993,252	16,609,060	
(1,313,004)	(1,764,383)	عمولات مدينة
5,680,248	14,844,677	

## 33. صافي أرباح محافظة موجودات مالية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
934,052	1,068,745	عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
-	135,402	(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
747,952	(222,133)	خسائر بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	(17,096)	
1,682,004	964,918	

## 34. صافي إعادة قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يشمل هذا البند صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الائتمانية:

2017	2018	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
دولار أمريكي	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية				
-	23,753	-	-	23,753	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	(47,122)	-	-	(47,122)	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
(1,151,446)	2,066,087	(1,215,605)	2,585,885	695,807	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	(95,793)	-	(93,410)	(2,383)	
(1,151,446)	1,946,925	(1,215,605)	2,492,474	670,055	

## 35. نفقات الموظفين

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
8,923,682	23,025,680	مخصص تعويض نهاية الخدمة
777,915	3,242,196	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
1,365,082	3,205,849	مساهمة البنك في صندوق الإيداع*
550,335	1,284,417	تأمين صحي
361,882	1,017,778	سفر وانتقال
8,430	542,554	مصاريف تدريب
76,422	242,806	أخرى
87,201	74,748	
<b>12,150,949</b>	<b>32,636,028</b>	

\* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويساهم الموظف بنسبة 5% من راتبه الأساسي لصندوق الإيداع، يظهر رصيد صندوق الإيداع ضمن بند ودائع العملاء.

## 36. مصاريف تشغيلية أخرى

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	صندوق ضمان الودائع*
1,492,333	4,240,766	رسوم وخص واشتراكات
2,404,500	3,945,244	إيجارات
1,179,048	2,358,281	صيانة
580,941	2,323,409	مصاريف دعاية وإعلان
1,221,973	2,021,229	بريد وبرق وهاتف
218,985	1,112,786	مياه وكهرباء وتدفئة
396,994	961,527	أتعاب مهنية واستشارية
570,287	813,115	تأمينات
475,833	712,734	نفقات أعضاء مجلس الإدارة
264,550	707,403	قرطاسية ومطبوعات
397,209	653,808	تبرعات ورعايات**
219,436	711,309	مواصلات ومصاريف سيارات
367,416	354,600	ضيافة
198,053	277,639	مصاريف اجتماعات الهيئة العامة
28,043	178,344	رسوم تأمين قروض الرهن العقاري
139,330	132,290	ضريبة الأملاك
90,374	97,443	مصاريف نقل النقد
73,052	73,644	أخرى
328,961	699,401	
<b>10,647,318</b>	<b>22,347,972</b>	

\* يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بنسبة 0.3% من إجمالي رصيد الودائع المحددة بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013،

\*\* يقوم البنك بتقديم التبرعات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة، بلغت نسبة التبرعات من صافي ربح السنة 3.69% لعام 2018 مقابل 2.38% لعام 2017،

## 37. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	غرامة نتيجة مخالفة البنك للقوانين والتعليمات الخاصة بالتعرف على العملاء البنك الوطني
7,052	41,403	غرامة نتيجة عدم حصول البنك على الموافقة المسبقة من سلطة النقد بمنح تسهيلات ائتمانية
-	20,000	وعدم الإفصاح عن كافة التسهيلات في التقارير الشهرية - البنك الوطني
-	5,000	غرامة نتيجة قيام البنك بشراء مقر المكتب المصرفي في منطقة نابلس دون الحصول على الموافقة
-	5,000	الخطية المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية - البنك الإسلامي الفلسطيني
-	5,000	غرامة نتيجة عدم حصول البنك على موافقة سلطة النقد قبل منح قرض لذوي العلاقة - البنك الإسلامي الفلسطيني
<b>7,052</b>	<b>71,403</b>	

## 38. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	ربح السنة العائد لمساهمي البنك
9,204,749	9,428,765	
سهم	سهم	المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها
75,000,000	75,000,000	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة
0,123	0,126	

## 39. النقد وما في حكمه

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
191,019,550	446,853,428	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
93,787,735	190,448,193	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(95,784,822)	(158,744,321)	أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(10,672,696)	(5,843,143)	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
(71,467,893)	(131,743,946)	مبالغ محجوزة لدى سلطة النقد الفلسطينية
-	(1,147,000)	
106,881,874	339,823,211	

## 40. المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة، فيما يلي الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2018 والمعاملات التي تمت مع هذه الجهات ذات العلاقة:

		2017	2018	طبيعة العلاقة	
		دولار أمريكي	دولار أمريكي		
<b>بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:</b>					
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية*	25,201,350	43,868,691		
ودائع	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	27,474,268	59,602,803		
تأمينات نقدية	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	4,409,941	6,282,555		
ذمم دائنة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	148,706	120,514		
<b>عناصر قائمة الدخل الموحدة:</b>					
فوائد وعمولات دائنة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	1,014,103	2,102,075		
فوائد وعمولات مدينة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	410,290	625,317		
مصاريف دعاية وإعلان	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	585,335	322,811		
بريد وبرق وهاتف	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	218,985	252,677		
<b>بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:</b>					
اعتمادات وكفالات	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية*	5,314,277	5,713,592		
سقوف ائتمانية غير مستغلة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	5,371,801	8,582,434		

\* يتضمن هذا البند مدراء الفروع وموظفين من غير الادارة التنفيذية وأقاربهم ومساهمين غير رئيسيين وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية،

- تشكل التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 ما نسبته 3.31% و3.85%، على التوالي من صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة، علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم،
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 ما نسبته 23.31% و24.27%، على التوالي من قاعدة رأسمال البنك،
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات ما بين 0.5% إلى 7.5%،

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

2017	2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,262,252	2,193,418
136,488	177,613
264,550	981,827

حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها  
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة  
نفقات مجلس الإدارة

## 41. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك، فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2018 و2017،

قياس القيمة العادلة باستخدام				تاريخ القياس	
المجموع	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	دولار أمريكي	دولار أمريكي
<b>موجودات مالية بالقيمة العادلة:</b>					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 7):					
	2,811,221			2,811,221	31 كانون الأول 2018
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):					
	14,870,943			14,870,943	31 كانون الأول 2018
	945,952			945,952	31 كانون الأول 2018
	-		692,883	692,883	31 كانون الأول 2018
<b>موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة</b>					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 10):					
	17,706,271			17,706,271	31 كانون الأول 2018
	-		38,860,226	38,860,226	31 كانون الأول 2018
	-			-	31 كانون الأول 2018
	12,742,899			12,742,899	31 كانون الأول 2018

قياس القيمة العادلة باستخدام				تاريخ القياس	
المجموع	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	دولار أمريكي	دولار أمريكي
<b>موجودات مالية بالقيمة العادلة:</b>					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 7):					
	496,940			496,940	31 كانون الأول 2017
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):					
	11,896,729			11,896,729	31 كانون الأول 2017
	853,032			853,032	31 كانون الأول 2017
	-		261,571	261,571	31 كانون الأول 2017
<b>موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة</b>					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 10):					
	10,613,680			10,613,680	31 كانون الأول 2017
	-		33,087,274	33,087,274	31 كانون الأول 2017

لم يقيم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2018 و 2017.

#### القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة لتقييم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017:

القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
2017	2018	2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
<b>موجودات مالية</b>				
191,019,550	446,853,428	191,019,550	446,653,197	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
95,787,735	190,448,193	95,787,735	190,343,503	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
496,940	2,811,221	496,940	2,811,221	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
653,847,526	1,327,001,463	653,847,526	1,327,001,463	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
13,011,332	16,509,778	13,011,332	16,509,778	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
				موجودات مالية بالكلفة المطفأة:
7,910,000	7,801,543	7,910,000	7,801,543	سندات دين محلية غير مدرجة
35,790,954	34,723,246	35,790,954	34,444,012	أذونات خزينة حكومية
-	14,041,708	-	14,140,581	صكوك إسلامية
55,661,202	58,208,590	55,661,202	58,208,590	موجودات مالية أخرى
<b>1,053,525,239</b>	<b>2,098,399,170</b>	<b>1,053,525,239</b>	<b>2,097,913,888</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
<b>مطلوبات مالية</b>				
95,784,822	158,744,321	95,784,822	158,744,321	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
742,875,727	1,608,238,304	742,875,727	1,608,238,364	ودائع العملاء
65,908,451	108,442,093	65,908,451	108,442,093	تأمينات نقدية
37,482,759	44,391,145	37,482,759	44,391,145	أموال مقترضة
16,500,000	40,000,000	16,500,000	40,000,000	قروض مساندة
14,533,281	34,044,584	14,533,281	34,044,584	مطلوبات مالية أخرى
<b>973,085,040</b>	<b>1,993,860,570</b>	<b>973,085,040</b>	<b>1,993,860,507</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للتقييم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.
- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقارنة بشكل كبير لتقييمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وللموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- تم إظهار الأموال المقترضة والقروض المساندة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الأسواق المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين، لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2018.

#### حساسية المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث):

يتم تكليف مخمّنين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية والإستثمار في موجودات مالية غير مدرجة بالسوق المالي. بعد النقاش مع هؤلاء المخمّنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة، والتي تمثل في الأغلب أسعار بيع لأراضي مشابهة خلال العام والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة للمتر المربع من الأرض مضروباً بعدد الأمتار المربعة.

يمثل الجدول التالي حساسية القيمة العادلة للاستثمارات العقارية:

الأثر على القيمة العادلة	الزيادة/التنقص في القيمة العادلة
دولار أمريكي	%
637.145	+5
(637.145)	-5

#### 2018

القيمة العادلة للمتر المربع الواحد

القيمة العادلة للمتر المربع الواحد

## 42. التركيز في الموجودات والمطلوبات

2017					
داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
191,019,550	-	-	-	-	191,019,550
95,787,735	431,219	2,972,625	50,378,965	11,257,495	30,747,431
496,940	-	-	-	-	496,940
653,847,526	-	10,353	60,113	423,131	653,353,929
13,011,332	-	-	-	853,032	12,158,300
43,700,954	-	-	-	10,613,680	33,087,274
3,767,516	-	-	-	-	3,767,516
14,250,140	-	-	-	-	14,250,140
554,407	-	-	-	-	554,407
5,106,971	-	-	-	-	5,106,971
778,606	-	-	-	-	778,606
57,077,685	-	-	25,929	228,887	56,822,869
<b>1,079,399,362</b>	<b>431,219</b>	<b>2,982,978</b>	<b>50,465,007</b>	<b>23,376,225</b>	<b>1,002,143,933</b>
95,784,822	1,406,087	-	-	1,536,968	92,841,767
742,875,727	861,786	678,149	241,209	341,310	740,753,273
65,908,451	-	-	-	-	65,908,451
37,482,759	-	-	-	-	37,482,759
16,500,000	-	-	-	-	16,500,000
3,255,103	-	-	-	-	3,255,103
1,326,170	-	-	-	-	1,326,170
18,699,153	-	-	-	-	18,699,153
<b>981,832,185</b>	<b>2,267,873</b>	<b>678,149</b>	<b>241,209</b>	<b>1,878,278</b>	<b>976,766,676</b>
75,000,000	-	-	-	-	75,000,000
564,451	-	-	-	-	564,451
3,616,656	-	-	-	-	3,616,656
10,406,302	-	-	-	-	10,406,302
4,933,148	-	-	-	-	4,933,148
[4,339,168]	-	-	-	-	[4,339,168]
7,385,788	-	-	-	-	7,385,788
97,567,177	-	-	-	-	97,567,177
<b>1,079,399,362</b>	<b>2,267,873</b>	<b>678,149</b>	<b>241,209</b>	<b>1,878,278</b>	<b>1,074,333,853</b>
<b>بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:</b>					
47,198,306	-	-	-	-	47,198,306
13,419,374	-	-	-	-	13,419,374
59,115,406	-	-	-	-	59,115,406
<b>119,733,086</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>119,733,086</b>

2018					
داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
446,653,197	-	-	-	-	446,653,197
190,343,503	31,672,147	20,877,249	30,486,294	3,810,030	103,497,783
2,811,221	-	-	-	-	2,811,221
1,327,001,463	1,071,424	-	-	348,118	1,325,581,921
16,509,778	-	-	-	945,952	15,563,826
56,386,136	9,218,383	-	-	17,496,825	29,670,928
11,450,784	-	-	-	-	11,450,784
12,371,257	-	-	-	-	12,371,257
43,243,046	-	-	-	-	43,243,046
1,639,918	-	-	-	-	1,639,918
33,351,646	-	-	-	-	33,351,646
1,277,577	-	-	-	-	1,277,577
61,651,344	29,755	-	-	219,255	61,402,334
<b>2,204,690,870</b>	<b>41,991,709</b>	<b>20,877,249</b>	<b>30,486,294</b>	<b>22,820,180</b>	<b>2,088,515,438</b>
158,744,321	1,427,470	-	-	-	157,316,851
1,608,238,364	9,523,836	964,332	386,975	-	1,597,363,221
108,442,093	-	-	-	-	108,442,093
44,391,145	-	-	10,000,000	-	34,391,145
40,000,000	-	-	-	-	40,000,000
13,101,634	-	-	-	-	13,101,634
3,599,718	-	-	-	-	3,599,718
40,312,999	-	-	-	-	40,312,999
<b>2,016,830,274</b>	<b>10,951,306</b>	<b>964,332</b>	<b>10,386,975</b>	<b>-</b>	<b>1,994,527,661</b>
75,000,000	-	-	-	-	75,000,000
564,451	-	-	-	-	564,451
4,559,533	-	-	-	-	4,559,533
2,251,463	-	-	-	-	2,251,463
5,216,291	-	-	-	-	5,216,291
[5,123,395]	-	-	-	-	[5,123,395]
10,616,781	-	-	-	-	10,616,781
93,085,124	-	-	-	-	93,085,124
94,775,472	-	-	-	-	94,775,472
187,860,596	-	-	-	-	187,860,596
<b>2,204,690,870</b>	<b>10,951,306</b>	<b>964,332</b>	<b>10,386,975</b>	<b>-</b>	<b>2,182,388,257</b>
<b>بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:</b>					
81,360,837	-	-	-	15,200	81,345,637
21,401,813	-	-	6,546,824	-	14,854,989
92,510,292	-	-	-	-	92,510,292
<b>195,272,942</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>6,546,824</b>	<b>15,200</b>	<b>188,710,918</b>

## 43. إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للبنك، والتي تهدف إلى قياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان والتشغيل ومخاطر السيولة والسوق وأية مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً. يعمل البنك على تطوير إدارة المخاطر من حيث البرامج وأنظمة القياس والضبط والرقابة. تتلخص المخاطر بما يلي:

## أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

## 1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر)

	2017	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	83.573.761	219.968.265
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	95.787.735	190.343.503
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	653.847.526	1.327.001.463
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	43.700.954	56.386.136
موجودات مالية أخرى	55.661.202	58.208.590
	<b>932.571.178</b>	<b>1.851.907.957</b>
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	47.198.306	81.360.837
إعتمادات	13.419.374	21.401.813
سقف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	59.115.406	92.510.292
	119.733.086	195.272.942
	<b>1.052.304.264</b>	<b>2.047.180.899</b>

## 2. تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2018	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	124.108.744	298.098.454	56.065.550	278.863.106	757.135.854
مقبولة المخاطر	215.281.763	-	177.140.918	-	392.422.681
تحت المراقبة غير عاملة:					
دون المستوى	5.469.294	-	3.559.166	-	9.028.460
مشكوك فيها	6.357.273	-	8.636.022	-	14.993.295
هالكة	10.077.408	-	12.150.493	-	22.227.901
المجموع	449.981.312	298.098.454	330.503.546	278.863.106	1.357.446.418
فوائد معلقة	(1.153.624)	(780.217)	(2.295.425)	-	(4.229.266)
خسائر ائتمانية متوقعة	(11.587.628)	(5.028.912)	(7.602.301)	(1.996.848)	(26.215.689)
	<b>437.240.060</b>	<b>292.289.325</b>	<b>320.605.820</b>	<b>276.866.258</b>	<b>1.327.001.463</b>

31 كانون الأول 2017	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	28.181.163	42.541.551	18.229.614	240.409.174	329.361.502
مقبولة المخاطر	56.308.723	-	207.072.293	-	263.381.016
تحت المراقبة غير عاملة:					
دون المستوى	3.838.856	-	1.260.049	-	5.098.905
مشكوك فيها	2.444.709	-	243.661	-	2.688.370
هالكة	5.684.788	-	3.702.813	-	9.387.601
المجموع	136.968.045	42.541.551	240.545.824	240.409.174	660.464.594
فوائد معلقة	(476.156)	(758.893)	(542.234)	-	(1.777.283)
خسائر ائتمانية متوقعة	(2.605.833)	(888.621)	(1.345.331)	-	(4.839.785)
	<b>133.886.056</b>	<b>40.894.037</b>	<b>238.658.259</b>	<b>240.409.174</b>	<b>653.847.526</b>

## 4. القيمة العادلة للضمانات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

القيمة العادلة للضمانات									
إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	كفالات مصرفية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات المتوقعة	الخسارة الائتمانية المتوقعة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
20.750.351	3.153.051	-	7.324.434	706	635.928	26.406	11.140.525	9.609.826	7.342.943
9.694.880	1.401.800	-	3.634.130	-	101.738	3.401	5.141.069	4.553.811	2.196.102
11.575.159	261.002	-	5.997.211	-	218.281	-	6.476.494	5.098.665	2.033.420
42.020.390	4.815.853	-	16.955.775	706	955.947	29.807	22.758.088	19.262.302	11.572.465

التعرض الائتماني المرتبط لبنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:

الأفراد  
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
الشركات الكبرى

## 5. فيما يلي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

إجمالي	أخرى	أمريكا	أوروبا	دول عربية	داخل فلسطين
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
219,968,265	-	-	-	-	219,968,265
190,343,503	31,672,147	20,877,249	30,486,294	3,810,030	103,497,783
1,327,001,463	1,071,424	-	-	348,118	1,325,581,921
56,386,136	9,218,383	-	-	17,496,825	29,670,928
58,208,590	29,755	-	-	219,255	57,959,580
1,851,907,957	41,991,709	20,877,249	30,486,294	21,874,228	1,736,678,477
932,571,178	158,841	2,982,978	50,465,007	22,795,571	856,168,781

أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية  
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية  
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة  
موجودات مالية بالكلفة المطفأة  
موجودات مالية الأخرى

**المجموع كما في 31 كانون الأول 2018**  
**المجموع كما في 31 كانون الأول 2017**

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

إجمالي	أخرى	أمريكا	أوروبا	دول عربية	داخل فلسطين
دولار أمريكي					
81,360,837	-	-	-	15,200	81,345,637
21,401,813	-	-	6,546,824	-	14,854,989
92,510,292	-	-	-	-	92,510,292
195,272,942	-	-	6,546,824	15,200	188,710,918
119,733,086	-	-	-	-	119,733,086

كفالات  
اعتمادات  
سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستقلة

**المجموع كما في 31 كانون الأول 2018**  
**المجموع كما في 31 كانون الأول 2017**

## 3. القيمة العادلة للضمانات لإجمالي التعرضات الائتمانية:

الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	كفالات مصرفية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
200,231	220,168,496	220,168,496	-	-	-	-	-	-	-	220,168,496	-
104,690	190,448,193	190,448,193	-	-	-	-	-	-	-	190,448,193	-
17,147,917	310,104,360	310,104,360	33,335,483	-	204,042,863	8,448,723	98,942,072	896,955	345,666,096	655,770,456	17,147,917
4,839,629	141,359,559	141,359,559	11,006,215	-	43,009,854	1,354,334	21,366,903	381,189	77,118,495	218,478,054	4,839,629
2,181,402	39,155,544	39,155,544	20,794,593	-	106,100,375	8,047,071	25,928,744	79,209	160,949,992	200,105,536	2,181,402
1,996,848	278,386,866	278,386,866	476,240	-	-	-	-	-	476,240	278,863,106	1,996,848
493,108	56,879,244	56,879,244	-	-	-	-	-	-	-	56,879,244	493,108
-	58,208,590	58,208,590	-	-	-	-	-	-	-	58,208,590	-
26,963,825	1,294,710,852	1,294,710,852	65,612,531	-	353,153,092	17,850,128	146,237,719	1,357,353	584,210,823	1,878,921,675	26,963,825
49,893	179,230,756	179,230,756	16,042,186	-	-	-	-	-	16,042,186	195,272,942	49,893
49,893	179,230,756	179,230,756	16,042,186	-	-	-	-	-	16,042,186	195,272,942	49,893

التعرض الائتماني المرتبط لبنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:  
أرصدة لدى سلطة النقد  
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية  
التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة:  
الأفراد  
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
الشركات الكبرى  
الحكومة والقطاع العام  
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة  
موجودات مالية أخرى

التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:  
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

## 6. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2018:

	2017	2018	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
داخل فلسطين	856.168.781	1.736.678.477	30.447.925	379.075.357	1.327.155.195
دول عربية	22.795.571	21.874.228	-	6.200.326	15.673.902
أوروبا	50.465.007	30.486.294	-	-	30.486.294
أمريكا	2.982.978	20.877.249	-	-	20.877.249
أخرى	158.841	41.991.709	-	-	41.991.709
المجموع	932.571.178	1.851.907.957	30.447.925	385.275.683	1.436.184.349

## 7. فيما يلي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الإقتصادي:

	إجمالي	أخرى	زراعي	عقاري	تجاري	مالي	قطاع عام
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	219,968,265	-	-	-	-	219,968,265	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تسهيلات وتمويلات	190,343,503	-	-	-	-	190,343,503	-
ائتمانية مباشرة موجودة مالية بالكلفة المطفأة	1,327,001,463	304,430,338	9,116,043	292,289,325	444,299,499	-	276,866,258
الموجودات الأخرى	56,386,136	-	-	-	-	56,386,136	-
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	1,851,907,957	362,638,928	9,116,043	292,289,325	444,299,499	466,697,904	276,866,258
المجموع كما في 31 كانون الأول 2017	932,571,178	175,596,194	209,277	40,894,037	197,370,844	278,091,652	240,409,174

## 8. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2018 و2017:

	2017	2018	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
أرصدة لدى سلطة النقد	83.573.761	219.968.265	-	-	219.968.265
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	95.787.735	190.343.503	-	-	190.343.503
قطاع عام	240.409.174	276.866.258	-	-	276.866.258
القروض العقارية	40.894.037	292.289.325	9.159.829	116.523.254	166.606.242
الصناعة والتجارة والزراعة	197.580.121	453.415.542	6.041.221	152.781.947	294.592.374
قطاع خدماتي	12.282.735	8.272.592	241.412	215.209	7.815.971
قروض استهلاكية	162.681.459	296.157.746	15.005.463	109.554.947	171.597.336
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	43.700.954	56.386.136	-	6.200.326	50.185.810
موجودات مالية أخرى	55.661.202	58.208.590	-	-	58.208.590
المجموع	932.571.178	1.851.907.957	30.447.925	385.275.683	1.436.184.349

## 9. عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر. فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 1 كانون الثاني 2018:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.30
	السيناريو الأفضل	10	3.10
	السيناريو الأسوأ	10	(3.60)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	6.80
	السيناريو الأفضل	10	(1.20)
	السيناريو الأسوأ	10	18.10

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2018:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.40
	السيناريو الأفضل	10	2.32
	السيناريو الأسوأ	10	(1.52)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	0.97
	السيناريو الأفضل	10	(5.37)
	السيناريو الأسوأ	10	7.31

## فجوة إعادة تسعير الفائدة

فجوة إعادة تسعير الفائدة							31 كانون الأول 2018	
المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
<b>موجودات</b>								
446,653,197	437,750,838	-	-	-	-	1,147,000	7,755,359	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
190,343,503	127,898,361	-	-	-	-	-	62,445,142	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,811,221	2,811,221	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,327,001,463	-	306,252,308	375,310,193	209,018,925	112,836,094	85,250,275	238,333,668	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
16,509,778	16,509,778	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
56,386,136	-	535,318	14,420,274	8,166,925	16,200,409	11,200,174	5,863,036	موجودات مالية بالكلفة المفضلة
11,450,784	11,450,784	-	-	-	-	-	-	استثمار في شركات حليفة
12,371,257	12,371,257	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
43,243,046	43,243,046	-	-	-	-	-	-	عقارات وآلات ومعدات
1,639,918	1,639,918	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
33,351,646	33,351,646	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,277,577	1,277,577	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
61,651,344	43,176,436	-	2,182,518	-	986,345	1,053,641	14,252,404	موجودات أخرى
2,204,690,870	731,480,862	306,787,626	391,912,985	217,185,850	130,022,848	98,651,090	328,649,609	<b>مجموع الموجودات</b>
<b>مطلوبات</b>								
158,744,321	94,288,782	-	-	-	-	-	64,455,539	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,608,238,364	582,904,939	665,865	91,273,167	89,335,572	70,492,654	141,733,235	631,832,932	ودائع العملاء
108,442,093	58,039,765	-	3,226,357	9,487,369	12,361,953	3,172,430	22,154,219	تأمينات نقدية
44,391,145	-	11,000,000	11,630,382	-	-	21,760,763	-	أموال مقترضة
40,000,000	-	40,000,000	-	-	-	-	-	قروض مساندة
13,101,634	13,101,634	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
3,599,718	3,599,718	-	-	-	-	-	-	مخصصات الضرائب
40,312,999	40,312,999	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
2,016,830,274	792,247,837	51,665,865	106,129,906	98,822,941	82,854,607	166,666,428	718,442,690	<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>حقوق الملكية</b>								
75,000,000	75,000,000	-	-	-	-	-	-	رأس المال المدفوع
564,451	564,451	-	-	-	-	-	-	علاوة إصدار
4,559,533	4,559,533	-	-	-	-	-	-	احتياطي إيجاري
2,251,463	2,251,463	-	-	-	-	-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
5,216,291	5,216,291	-	-	-	-	-	-	احتياطي التقلبات الدورية
(5,123,395)	(5,123,395)	-	-	-	-	-	-	احتياطي القيمة العادلة
10,616,781	10,616,781	-	-	-	-	-	-	أرباح مدورة
93,085,124	93,085,124	-	-	-	-	-	-	<b>صافي حقوق الملكية</b>
<b>مساهمي البنك</b>								
<b>حقوق جهات غير مسيطرة</b>								
187,860,596	187,860,596	-	-	-	-	-	-	<b>صافي حقوق الملكية</b>
2,204,690,870	980,108,433	51,665,865	106,129,906	98,822,941	82,854,607	166,666,428	718,442,690	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
-	(248,627,571)	255,121,761	285,783,079	118,362,909	47,168,241	(68,015,338)	(389,793,081)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
-	-	248,627,571	(6,494,190)	(292,277,269)	(410,640,178)	(457,808,419)	(389,793,081)	الفجوة التراكمية

## 10. تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	753,230	القطاع الخاص:
-	8,360,070	من AAA+ الى A-
7,910,000	14,853,729	من BBB+ الى B-
35,790,954	32,419,107	غير مصنّف
<b>43,700,954</b>	<b>56,386,136</b>	حكومات وقطاع عام
		المجموع

## ثانياً: مخاطر السوق

تشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

## 1. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2017		2018		العملة
حساسية إيراد	الزيادة بسعر	حساسية إيراد	الزيادة بسعر	
الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الفائدة (نقطة مئوية)	الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الفائدة (نقطة مئوية)	
41.768	10	(60.910)	10	دولار أمريكي
83.928	10	(129.591)	10	شيقل إسرائيلي
(9.220)	10	(19.263)	10	دينار أردني
24.648	10	(38.864)	10	عملات أخرى

## 2. مخاطر التغيير في أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

2017			2018			المؤشر
الأثر على حقوق الملكية	الزيادة في المؤشر	الزيادة في الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية	الزيادة في المؤشر	الزيادة في الأثر على قائمة الدخل الموحدة	
دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	
1,189,673	10	49,694	1,487,094	10	281,122	بورصة فلسطين
85,303	10	-	94,595	10	-	أسواق مالية أجنبية
26,157	10	-	69,288	10	-	أسهم غير مدرجة

## 3. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبولة أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة. إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغيير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2017		2018		العملة
الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	
دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	(%)	
12,923,076	+10	3,352,770	+10	شيلل إسراييلي
2,867,338	+10	159,689	+10	عملات أخرى

31 كانون الأول 2017	فجوة إعادة تسعير الفائدة						
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
<b>موجودات</b>							
-	-	-	-	-	-	-	191,019,550
-	41,838,376	2,000,000	-	-	-	-	95,787,735
-	-	-	-	-	-	-	496,940
96,471,797	24,704,258	27,577,518	26,552,730	142,277,437	336,263,786	-	653,847,526
-	-	-	-	-	-	-	13,011,332
1,656,865	7,370,762	16,149,647	-	10,613,680	7,910,000	-	43,700,954
-	-	-	-	-	-	-	3,767,516
-	-	-	-	-	-	-	14,250,140
-	-	-	-	-	-	-	554,407
-	-	-	-	-	-	-	5,106,971
-	-	-	-	-	-	-	778,606
-	-	-	-	-	-	-	57,077,685
98,128,662	73,913,396	45,727,165	26,552,730	152,891,117	344,173,786	338,012,506	1,079,399,362
<b>مجموع الموجودات</b>							
<b>مطلوبات</b>							
-	81,929,674	-	-	-	-	-	95,784,822
203,055,823	55,631,301	56,988,609	138,688,160	647,373	1,006,738	286,857,723	742,875,727
-	2,836,781	1,771,905	-	3,723,972	-	57,575,793	65,908,451
-	-	500,000	11,494,253	23,988,506	1,500,000	-	37,482,759
-	-	-	-	-	16,500,000	-	16,500,000
-	-	-	-	-	-	3,255,103	3,255,103
-	-	-	-	-	-	1,326,170	1,326,170
-	-	-	-	-	-	18,699,153	18,699,153
203,055,823	140,397,756	59,260,514	150,182,413	28,359,851	19,006,738	381,569,090	981,832,185
<b>حقوق الملكية</b>							
-	-	-	-	-	-	-	75,000,000
-	-	-	-	-	-	-	564,451
-	-	-	-	-	-	-	3,616,656
-	-	-	-	-	-	-	10,406,302
-	-	-	-	-	-	-	4,933,148
-	-	-	-	-	-	-	[4,339,168]
-	-	-	-	-	-	-	7,385,788
-	-	-	-	-	-	-	97,567,177
<b>صافي حقوق الملكية</b>							
203,055,823	140,397,756	59,260,514	150,182,413	28,359,851	19,006,738	479,136,267	1,079,399,362
(104,927,161)	(66,484,360)	(13,533,349)	(123,629,683)	(124,531,266)	(325,167,048)	(141,123,761)	-
(104,927,161)	(171,411,521)	(184,944,870)	(308,574,553)	(184,043,287)	(141,123,761)	-	-
<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>							
فجوة إعادة تسعير الفائدة							
الفجوة التراكمية							

## ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة. ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
<b>31 كانون الأول 2018</b>							
<b>المطلوبات:</b>							
158,803,997	-	-	-	-	-	-	158,803,997
1,610,560,955	-	669,021	91,374,295	89,601,885	71,100,394	142,601,586	1,215,213,774
108,443,234	-	-	3,226,357	59,508,735	20,381,493	3,172,430	22,154,219
44,628,610	-	11,035,561	11,673,340	-	-	21,919,709	-
53,739,252	-	44,765,171	6,729,019	939,735	560,095	555,412	189,820
13,101,634	13,101,634	-	-	-	-	-	-
3,599,718	-	-	-	3,599,718	-	-	-
40,312,999	-	-	-	6,268,415	-	765,579	33,279,005
2,033,190,399	13,101,634	56,469,753	113,003,011	159,918,488	92,041,982	169,014,716	1,429,640,815
<b>مجموع المطلوبات</b>							
<b>31 كانون الأول 2017</b>							
<b>المطلوبات:</b>							
95,973,471	-	-	-	-	-	92,969,024	3,004,447
752,152,194	-	1,163,819	727,975	144,707,354	58,526,643	56,541,888	490,484,515
66,097,086	-	-	3,723,972	27,623,177	31,913,156	2,836,781	-
37,482,759	-	1,500,000	23,988,506	11,494,253	500,000	-	-
22,749,657	-	20,057,158	1,795,000	454,897	221,301	145,075	76,226
3,255,103	3,255,103	-	-	-	-	-	-
1,326,170	-	-	-	1,326,170	-	-	-
18,699,153	-	-	4,165,872	7,274,600	415,457	3,125,499	3,717,725
997,735,593	3,255,103	22,720,977	34,401,325	192,880,451	91,576,557	155,618,267	497,282,913
<b>مجموع المطلوبات</b>							

## فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2018	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد	80,428,584	265,660,898	7,902,944	353,992,426
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	23,108,971	16,458,037	10,203,245	49,770,253
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	228,840,214	525,877,484	55,568,218	810,285,916
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	17,665,866	11,991,487	-	29,657,353
موجودات أخرى	12,229,362	29,670,627	1,590,756	43,490,745
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>362,272,997</b>	<b>849,658,533</b>	<b>75,265,163</b>	<b>1,287,196,693</b>
<b>المطلوبات</b>				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	11,283,707	131,685,641	6,370,860	149,340,208
ودائع العملاء	359,636,382	636,789,959	61,858,270	1,058,284,611
تأمينات نقدية	13,360,792	40,542,911	3,342,717	57,246,420
مطلوبات أخرى	7,017,502	7,112,326	2,096,423	16,226,251
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>391,298,383</b>	<b>816,130,837</b>	<b>73,668,270</b>	<b>1,281,097,490</b>
<b>صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة</b>	<b>(29,025,386)</b>	<b>33,527,696</b>	<b>1,596,893</b>	<b>6,099,203</b>
<b>التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة</b>	<b>7,658,318</b>	<b>41,116,886</b>	<b>27,377,038</b>	<b>76,152,242</b>
<b>31 كانون الأول 2017</b>				
<b>الموجودات</b>				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد	20,057,899	107,640,258	20,309,170	148,007,327
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,358,401	13,919,902	53,554,897	72,833,200
تسهيلات ائتمانية مباشرة	87,145,032	256,993,596	39,774,433	383,913,061
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,613,680	6,696,470	-	17,310,150
موجودات أخرى	8,907,940	32,856,333	4,157,519	45,921,792
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>132,082,952</b>	<b>418,106,559</b>	<b>117,796,019</b>	<b>667,985,530</b>
<b>المطلوبات</b>				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	4,936,555	14,368,144	21,037,068	40,341,767
ودائع العملاء	140,695,625	252,889,429	65,053,813	458,638,867
تأمينات نقدية	4,843,100	18,263,049	2,869,861	25,976,010
مطلوبات أخرى	1,884,693	3,355,175	161,896	5,401,764
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>152,359,973</b>	<b>288,875,797</b>	<b>89,122,638</b>	<b>530,358,408</b>
<b>صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة</b>	<b>(20,277,021)</b>	<b>129,230,762</b>	<b>28,673,381</b>	<b>137,627,122</b>
<b>التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة</b>	<b>1,811,652</b>	<b>36,113,138</b>	<b>12,923,157</b>	<b>50,847,947</b>

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر الى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرار لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد البنك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

البند	2018
	دولار أمريكي
رأس المال الرقابي	256.005.751
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)	490.556.448
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	817.356.254
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	161.792.114
تمويل وودائع أخرى	10.850.500
فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)	132.371.000
<b>إجمالي التمويل المستقر المتاح</b>	<b>1.868.932.067</b>
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة	-
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ)	11.695.142
غير المرهونة	
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (ب)	9.698.231
غير المرهونة	
القروض	936.212.978
أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك	25.287.000
الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	12.188.036
الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	1.777.000
القروض غير المنتظمة	52.918.000
جميع الأصول الأخرى	103.304.877
تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة	2.090.717
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:	50.290.836
<b>إجمالي التمويل المستقر المطلوب</b>	<b>1.205.462.817</b>
<b>نسبة صافي التمويل المستقر</b>	<b>%155</b>

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الاجهاد ولمدة 30 يوماً، وبغرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات لحل المشكلة بطريقة منظمة.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

البند	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي
<b>مجموع الأصول عالية الجودة</b>	<b>498,163,146</b>	<b>480,205,308</b>
<b>ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:</b>		
أ- الودائع المستقرة	210,276,160	10,513,807
ب- الودائع الأقل استقراراً	1,082,321,337	194,566,215
<b>الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:</b>		
أ- الودائع التشغيلية	73,820,902	18,251,391
ب- الودائع غير التشغيلية	305,965,633	125,946,203
<b>الودائع والتمويل المضمون</b>		
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	50,695,954	2,534,799
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	75,717,623	75,717,623
<b>إجمالي التدفقات النقدية الخارجة</b>	<b>1,798,797,609</b>	<b>427,530,038</b>
<b>الإقراض المضمون</b>		
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	85,035,980	42,517,990
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	165,470,413	109,848,185
<b>إجمالي التدفقات النقدية الداخلة</b>	<b>250,506,393</b>	<b>152,366,175</b>
<b>صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات</b>		<b>275,163,863</b>
<b>مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات</b>	<b>480,205,308</b>	
<b>صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات</b>	<b>275,163,863</b>	
<b>نسبة تغطية السيولة (%)</b>	<b>%175</b>	

## 44. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

## . معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- **حسابات الأفراد:** يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى،
- **حسابات الشركات والمؤسسات:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات،
- **الجزئية:** يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات،

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

المجموع	شركات ومؤسسات				أفراد	إجمالي الإيرادات مخصص خسائر الائتمان نتائج قطاع الأعمال مصاريغ غير موزعة ربح السنة قبل الضرائب مصروف الضرائب ربح السنة
	أخرى	الخزينة	قطاع عام	شركات ومؤسسات		
	2017	2018				
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	54,710,212	109,760,384	8,846,225	10,995,403	43,081,844	46,836,912
	(1,151,446)	1,946,925	-	(119,162)	718,601	1,347,486
	37,387,601	85,548,580	6,155,583	1,092,905	37,191,282	41,108,810
	(25,342,852)	(61,765,642)				
	12,044,749	23,782,938				
	(2,840,000)	(4,527,083)				
	9,204,749	19,255,855				
	1,079,399,362	2,204,690,870	153,534,788	724,154,619	699,425,094	627,576,369
	981,832,185	2,016,830,274	57,014,351	243,135,466	502,886,994	1,213,793,463
	3,767,516	11,450,784				
	6,510,901	9,290,502				
	2,537,533	5,097,532				

## ب. معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريغه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع	دولي		محلي		إجمالي الإيرادات مجموع الموجودات المصرفيات الرأسمالية
	2017	2018	2017	2018	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	54,710,212	109,760,384	990,899	3,105,270	53,719,313
	1,079,399,362	2,204,690,870	77,255,429	116,175,432	1,002,143,933
	6,510,901	9,290,502	-	-	6,510,901

## 45. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

31 كانون الأول 2018

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
<b>موجودات</b>							
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	446,653,197	131,744,946	-	-	-	1,147,000	313,761,251
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,343,503	5,843,143	-	-	-	-	184,500,360
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,811,221	2,811,221	-	-	-	-	-
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,327,001,463	-	306,252,308	196,958,652	387,370,466	112,836,094	85,250,275
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	16,509,778	16,509,778	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	56,386,136	-	535,318	14,420,274	8,166,925	16,200,409	11,200,174
استثمار في شركات حليفة	11,450,784	11,450,784	-	-	-	-	-
استثمارات عقارية	12,371,257	12,371,257	-	-	-	-	-
عقارات وآلات ومعدات	43,243,046	43,243,046	-	-	-	-	-
مشاريع تحت التنفيذ	1,639,918	1,639,918	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	33,351,646	33,351,646	-	-	-	-	-
موجودات ضريبية مؤجلة	1,277,577	1,277,577	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	61,651,344	5,980,727	-	2,182,518	6,428,337	986,345	23,026,558
<b>مجموع الموجودات</b>	2,204,690,870	266,224,043	306,787,626	213,561,444	401,965,728	130,022,848	120,624,007
<b>مطلوبات</b>							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	158,744,321	-	-	-	-	-	158,744,321
ودائع العملاء	1,608,238,364	-	665,865	91,273,167	89,335,572	70,492,654	141,733,235
تأمينات نقدية	108,442,093	-	-	3,226,357	59,508,735	20,380,352	3,172,430
أموال مقترضة	44,391,145	-	11,000,000	11,630,382	-	-	21,760,763
قروض مساندة	40,000,000	-	40,000,000	-	-	-	-
مخصصات متنوعة	13,101,634	13,101,634	-	-	-	-	-
مخصصات الضرائب	3,599,718	-	-	-	3,599,718	-	-
مطلوبات أخرى	40,312,999	-	-	-	6,268,415	-	765,579
<b>مجموع المطلوبات</b>	2,016,830,274	13,101,634	51,665,865	106,129,906	158,712,440	90,873,006	167,432,007
<b>حقوق الملكية</b>							
رأس المال المدفوع	75,000,000	75,000,000	-	-	-	-	-
علاوة اصدار	564,451	564,451	-	-	-	-	-
احتياطي إجباري	4,559,533	4,559,533	-	-	-	-	-
احتياطي مخاطر مصرفية	2,251,463	2,251,463	-	-	-	-	-
عامة	5,216,291	5,216,291	-	-	-	-	-
احتياطي التقلبات الدورية	(5,123,395)	(5,123,395)	-	-	-	-	-
احتياطي القيمة العادلة	10,616,781	10,616,781	-	-	-	-	-
أرباح مدورة	93,085,124	93,085,124	-	-	-	-	-
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	93,085,124	93,085,124	-	-	-	-	-
حقوق جهات غير مسيطرة	94,775,472	94,775,472	-	-	-	-	-
صافي حقوق الملكية	2,204,690,870	200,962,230	51,665,865	106,129,906	158,712,440	90,873,006	167,432,007
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية							
الملكية	-	65,261,813	255,121,761	107,431,538	243,253,288	39,149,842	[46,808,000]
فجوة الاستحقاق	-	-	[65,261,813]	[320,383,574]	[427,815,112]	[671,068,400]	[710,218,242]
الفجوة التراكمية	-	-	[65,261,813]	[320,383,574]	[427,815,112]	[671,068,400]	[710,218,242]

## 31 كانون الأول 2017

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
107,553,657	11,998,000	-	-	-	-	71,467,893	191,019,550
31,511,917	51,603,122	2,000,000	-	-	-	10,672,696	95,787,735
-	-	-	-	-	-	496,940	496,940
96,471,797	24,704,258	27,577,518	26,552,730	142,277,437	336,263,786	-	653,847,526
-	-	-	-	-	-	13,011,332	13,011,332
1,656,865	7,370,762	16,149,647	-	10,613,680	7,910,000	-	43,700,954
-	-	-	-	-	-	3,767,516	3,767,516
-	-	-	-	-	-	14,250,140	14,250,140
-	-	-	-	-	-	554,407	554,407
-	-	-	-	-	-	5,106,971	5,106,971
-	-	-	-	-	-	778,606	778,606
27,917,027	23,631,103	663,575	-	-	-	4,865,980	57,077,685
265,111,263	119,307,245	46,390,740	26,552,730	152,891,117	344,173,786	124,972,481	1,079,399,362
2,955,149	92,829,673	-	-	-	-	-	95,784,822
489,913,546	55,631,301	56,988,609	138,688,160	647,373	1,006,738	-	742,875,727
-	2,836,781	31,912,641	27,435,057	3,723,972	-	-	65,908,451
-	-	500,000	11,494,253	23,988,506	1,500,000	-	37,482,759
-	-	-	-	-	16,500,000	-	16,500,000
-	-	-	-	-	-	3,255,103	3,255,103
-	-	-	1,326,170	-	-	-	1,326,170
3,717,724	3,125,499	415,457	-	11,440,473	-	-	18,699,153
496,586,419	154,423,254	89,816,707	178,943,640	39,800,324	19,006,738	3,255,103	981,832,185
-	-	-	-	-	-	75,000,000	75,000,000
-	-	-	-	-	-	564,451	564,451
-	-	-	-	-	-	3,616,656	3,616,656
-	-	-	-	-	-	10,406,302	10,406,302
-	-	-	-	-	-	4,933,148	4,933,148
-	-	-	-	-	-	(4,339,168)	(4,339,168)
-	-	-	-	-	-	7,385,788	7,385,788
-	-	-	-	-	-	97,567,177	97,567,177
496,586,419	154,423,254	89,816,707	178,943,640	39,800,324	19,006,738	100,822,280	1,079,399,362
(231,475,156)	(35,116,009)	(43,425,967)	(152,390,910)	(113,090,793)	(325,167,048)	24,150,201	-
(231,475,156)	(266,591,165)	(310,017,132)	(462,408,042)	(349,317,249)	(24,150,201)	-	-

## 46. السياسات التطورية للبنك

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للبنك وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات العملاء المصرفية وخدمتهم بصورة متكاملة قام البنك

بالتوسع في العديد من القطاعات الجديدة لخدمة هذا الهدف حيث أن أبرز ما تتضمنه الخطة الاستراتيجية للبنك الأمور التالية:

- بناء شبكة فروع تغطي كافة المناطق في الضفة الغربية.
- تطوير منتجات جديدة غير تقليدية تلبية حاجات العملاء المصرفية المتعددة فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في جميع القطاعات المصرفية (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة، الخزينة، والشركات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين الإجراءات المتبعة لخدمة العملاء بالسرعة والكفاءة التي تعكس رؤية البنك وأهدافه.
- بناء ذراع استثماري خاص بالبنك يقوم بإدارة الاستثمارات لصالح العملاء والبنك.
- بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشركات المالية.
- تطوير وتدريب طاقم متخصص في الأمور المصرفية المتعددة من الطاقم البشري في البنك.
- تطوير وتحسين الأنظمة البنكية التكنولوجية التي تخدم العملاء عن بعد بسهولة ويسر وسرعة.

## 47. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس المال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم

البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل. لم يتم البنك بإجراء

أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) المستندة لمقررات بازل. وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

2018		2017	
المبلغ	نسبته إلى الموجودات	المبلغ	نسبته إلى الموجودات
دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	%
189.939.339	8.62	103.817.499	9.62
135.233.363	6.13	85.813.549	7.95

رأس المال التنظيمي

رأس المال الأساسي

## 48. ارتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	كفالات
47,198,306	81,360,837	إعتمادات مستندية
13,419,374	21,401,813	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
59,115,406	92,510,292	
<b>119,733,086</b>	<b>195,272,942</b>	

## 49. القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ 11,617,759 دولار أمريكي و2,523,825 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017، على التوالي، في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا.

## 50. تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين، إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه،

## 51. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017 لتناسب مع عرض أرصدة القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018، إن هذه التبويبات لا تؤثر على أرباح السنوات السابقة أو حقوق الملكية،

لا يوجد اختلافات جوهرية بين البيانات المالية النهائية والمعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية وبين البيانات الأولية التي تم الإفصاح عنها.